المهندس م.محمد شريف مظلوم

الذهب والدولار ولعبة الأسهم

وعلاقتهم والصهيونية بإنهيار العالم





اليوم ١ غرام ذهب = ٢٠ دولار

بخسارة الدولار ٩٥ ٪ من قيمته الذهبية

١ غرام ذهب = ١ دولار قديم

قبل إلغاء معاهدة بروتن ووتز عام ١٩٧١

الذهب عملة القرآن والانجيل وعملة البشرية منذ الاف السنين

الذهب والدولار ولعبة الأسهم
وعلاقتهم والصهيونية بانهيار العالم
المهندس: م محمد شريف مظلوم

الذهب والدولار ولعبة الأسهم
وعلاقتهم والصهيونية بانهيار العالم

تأليف

المهندس: م محمد شريف مظلوم

تقديم

الدكتور صالح حميد العلي

الدكتور محمود صالح خرنوب

الأستاذ الغوثي العربي الشريف

الطبعة الثانية المنقحة عام ٢٠٠٧

الإيداع القانوني في مكتبة الأسد الوطنية

الذهب والدولار وعلاقتهما بانهيار العالم: بحث اقتصادي جريء
تأليف محمد شريف مظلوم – دمشق: محمد شريف مظلوم
٢٠٠٧- ١٦٠ ص؛ ٢٣ سم.

١- ٣٣٢,٤ م ظ ل ذ ٢- ٣٢٠,٥٦ م ظ ل ذ
٣- العنوان ٤- مظلوم

مكتبة الأسد

الجمهورية العربية السورية – وزارة الإعلام — مديرية الرقابة
السماح بالطباعة تحت الرقم ٩٠٨٠١ تاريخ ٢٠٠٦/١/٤
السماح بالتداول تحت الرقم ٩٠٨٠١ تاريخ ٢٠٠٦/٣/٢٦
السماح بطباعة الطبعة الثانية المنقحة ٩٣٩١٨ تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٢
السماح بتداول الطبعة الثانية المنقحة٩٣٩١٨ بتاريخ ١١ /٣/ ٢٠٠٧

تأليف المغترب العائد

المهندس م. محمد شريف مظلوم

سورية – دمشق

هاتف: ٦٧١١١٤٩

جوال: ٠٩٥٥٨٣٤٤١٥

الإهداء

إلى كل مؤمن آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر.

أهدي كتابي هذا إلى سيادة الرئيس بشار الأسد وإلى كل قائد مؤمن وقف مع شعبه ضد الصهاينة وأذنابهم، وإلى كل من يجاهد بكلمة حق.

وإلى كل من عرف حقيقة الصهيونية ففضح مخططاها وجرائمها ضد البشرية بجرأة ودون خوف.

إلى السادة الوزراء والعلماء وأساتذة الاقتصاد والضباط الشرفاء الذين وصل كتابي إليهم فغمروني بالتأييد والثناء والدعاء.

إلى السيد العقيد لؤي يوسف الذي أكن له احترام خاص.

إلى من هجر وظيفة رئيس قسم في بنك ربوي خوفاً من حساب الله ﷻ يوم القيامة فكان لخطوته المؤمنة الجريئة هذه فضل إخراج هذا الكتاب.

إلى كل من هجر الدولار واحتقره ورماه في وجه من سلب رصيده الذهبي وامتص ٩٥% من قيمته الشرائية التي كان عليها قبل عام ١٩٧١.

إلى زوجتي وأولادي وبناتي وأهلي وأحبابي وجيراني الذين آزروني.

إلى جميع الأطياف السياسية والدينية والمذهبية في العالم التي تسعى إلى خير الإنسان لنتحد معاً ضد الصهاينة الذين سلبوا ٩٥% من القيمة الشرائية والذهبية للأجور والدخول، فقلبوا حياة العامل والفلاح والتاجر والموظف الشريف من الغنى المتصاعد إلى حياة المديونية والفقر والعوز.

كما أخص بالشكر والتقدير سيادة الرئيس أميل لحود رئيس الجمهورية اللبنانية والدكتور صالح حميد العلي أستاذ الاقتصاد الإسلامي في جامعة دمشق والدكتور محمود صالح خرنوب من الأرجنتين، والأستاذ الغوثي العربي الشريف الأستاذ بجامعة تلمسان في الجزائر.

إقر كتاب الذهب والدولار وساعد مؤلفه لانتقاء أنسب فقرة يهديها لقارئ جديد

١- قراءتك لهذا الكتاب يغنيك عن قراءة أكثر ماتحتويه مكتبة عمومية من كتب.
٢- إقرأ هذا الكتاب عسى أن تسترجع حريتك وإيمانك وثقتك بربك ودينك.
٣- أيتها الحكومات الحرة الشريفة: إطبعي هذا الكتاب وضعية بين أيدي جميع العاملين في الدولة.
٤- أيتها الحكومات الحرة الجريئة: نأمل منك أن توعزي إلى وزارتي التعليم العالي والتربية: أن يكون هذا الكتاب كتاباً مدرسياً وجامعياً لكافة المراحل الثانوية والجامعية ليتعرف شباب الوطن على الحقيقة الكاملة للحرب العالمية الاقتصادية التي يشنها الصهاينة منذ عام ١٩٧١ وإلى اليوم على شباب وشعوب العالم.
٥-أيها الأغنياء إقرؤوا هذا الكتاب لتتعرفوا على حقيقة الدولار المرعبة فتلفظوه بتبديل أرصدتكم الدولارانية بالذهب.
٦-أيها المثقفون الشرفاء من جميع الأطياف السياسية والدينية تعرفوا من خلال صفحات هذا الكتاب إلى عدوكم الأول لتقفوا معاً صفاً واحداً في وجهه كما تقف المعارضة اللبنانية اليوم في وجه الصهاينة وأعوانهم.
٧- إلى كل حر أبي أتقن لغة أجنبية أن يترجم الصفحات المهمة من هذا الكتاب ويرسلها على الانترنت ليصل مضمون هذا الكتاب إلى كل مواقع الانترنت في العالم ليتعرف شباب العالم على الحرب العدوانية الشرسة التي شنها الصهاينة على شباب وفقراء العالم منذ عام ١٩٧١ وحتى اليوم.
٨-يا علماء الاقتصاد والشريعة جددوا إيمانكم وانفضوا عنكم الخوف أو الاستبكار ولنتعاون سوية مع قائد الأمة لنكشف للعالم من هذا البلد بالذات الجريمة الاقتصادية الصهيونية لأنها مصدر الفوضى المدمرة التي اجتاحت العالم منذ عام ١٩٧١ وحتى اليوم.
٩- أيها المتعاقدون الذين لا تريدون الظلم لأنفسكم وإخوانكم: أبرموا عقوداً عادلة بما يعادل قيمتها ذهباً واضغطوا بذلك على حكوماتكم ليتعاونوا في إصدار عملة إسلامية موحدة رصيدها الذهب قبل تفاجاكم الصهيونية بشيكلها الذهبي بديلاً عن الدولار الذي يلفظ أنفاسه الأخيرة بعد أن فقد حتى الآن ٩٦% من قيمته الذهبية.
١٠- أيها المنتخَبون إلى مجالس الشعب ومجالس الشورى والمجالس النيابية أنتم أمل شعوبكم فضموا أصواتكم الجريئة إلى صوت كل قائد مناضل يقف ضد الصهاينة الذين أفقروا الشرفاء في العالم وإياكم أن يستعبدكم الدولار أو الشيكل اليهودي الذهبي.
١١- أيها المتاجرون بالأسهم بيعاً وشراءا انتظروا مصيركم المشؤوم على أيدي الصهاينة الذين امتصوا ذهب العالم عن طريق البورصات ولعبة الأسهم وسرقوا من أيدي إخوانكم في الخليج العربي ٧٥ ألف طن من الذهب خلال أشهر معدودة أحصيت بـ ٦٠٠ مليار دولار.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس الدكتور بشار الأسد أيدك الله بنصره كما أيد السيد حسن نصر الله وجعل من حولك رجالاً مؤمنين كما هم رجال حزب الله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. أرجو أن يكون صوتي وكتابي ((الذهب والدولار وعلاقتهما بالهيار العالم)) قد وصل لسيادتكم بعد أن الهارت الليرة السورية من ١٢٥ ضعفاً إلى ٣٠٠ ضعف وأدى ذلك إلى الهيار دخول المواطنين ٦٠% خلال عام.

وفق معادلة الشريف المظلوم لانهيار العملات العالمية (رقم١)

$$= \frac{\text{قيمة غرام الذهب لعملة ما حاليا}}{\text{قيمة الغرام قبل ١٩٧١ لنفس العملة}} = \frac{\text{١٠٩٥ ل.س في آذار ٢٠٠٦}}{\text{٣,٦٥ ل.س}} = \text{٣٠٠ضعف}$$

ووفق معادلات أخرى تبين هذا الانهيار ذُكرتْ في بحثي الاقتصادي طلبتُ من عدة جهات إيصاله لسيادتكم ولكن حتى الآن لم أتلق أي جواب!! علماً أنه لو أخذت الحكومة والقيادة السورية بالنصيحة التي وددت إيصالها آنذاك لسيادتكم مع بياني الانتخابي عام ٢٠٠٣ المرفق. ودعّمتم الليرة السورية برصيد ذهبي بدل دعمها برصيد من دولارات مزيفة. لتمكنت الحكومة من إيقاف الهيار الليرة على ١٢٥ ضعفاً بدل ٣٠٠ ضعف ولاستقر الوضع الاقتصادي على ما هو عليه دون الهيار، وبقيت أسعار المواد التموينية والأخرى ثابتة على ٢٥٠ ليرة لكيلو اللحم بدل ٥٥٠ ل.س وعلى ٥٥ ليرة بدل ١٦٠ ل.س لصحن البيض وانخفضت قيمة الدولار إلى ٢٢,٨٠ ل. س بدلاً من ٥٢,٥٠ ليرة.

إن شعبنا وفيهم الأغنياء والمسؤولون يساهمون بلا علم ولا وعي مع أعدائنا وأعداء أمتنا في تدمير عملتهم الوطنية، عندما يتعاملون بالدولار المنهارة قيمته الذهبية ٩٥% بدلالة أن القيمة الذهبية لكل ٢٠ مليون دولار= ١ طن من الذهب اليوم، كانت قيمتها قبل تنفيذ الجريمة والهيار الدولار ٢٠ مليون دولار =٢٠ طن من الذهب لأن ١غرام ذهب كان = ١دولارقديم عندما كانت الأونصة الذهبية قبل عام ١٩٧١ = ٣١ دولاراً، واليوم كل ١ غرام ذهب = ٢٠ دولاراً مزيفاً عندما صارت قيمة الأونصة ٦٢٠ دولاراً.(*)

(*) **ملاحظة من المؤلف:** استخدمنا قيمة الأونصة مرة ٣١٠ دولار ومرة أخرى ٦٢٠ دولار لتسهيل الحسابات. ولقد لعب الصهاينة بأسعار الذهب صعوداً وهبوطاً لكي لا تستقر أسعاره في التعاملات التجارية والدولية كما كانت عليه قبل عام ١٩٧١ حيث وصلت قيمة الأونصة في ٢٠٠٧/١١/٥ إلى ٨٠٥ دولار. علماً بأن قيمة الأونصة بموجب معاهدة بريتون وودز هو ٣٥ دولار.و بتقسيم هذه القيمة على وزن الأونصة يتبين أن : ١غ ذهب عيار ٢٤ = ١,١٢دولار ذهبي. وتسهيلاً للدراسة اعتبرنا قيمة الأونصة ٣١ دولار ؛ لأن وزن الأونصة ٣١غ وقيمة ١غ ذهب عيار ٢١ = ١دولار ذهبي.

وعند وصول الأونصة إلى ١٠٢٥ دولار يكون الهيار الدولار قد وصل إلى حوالي ٩٧ %.ويحل محله الشيكل اليهودي الذهبي.

وفق معادلة الشريف المظلوم لانهيار الدولار (رقم٢)

$$\frac{\text{قيمة الأونصة الذهبية}}{\text{وزن الأونصة}} = \frac{\text{٦٢٠ دولار}}{\text{٣١ غرام}} = \text{٢٠ دولار/ غرام}$$

تماماً مثلما ساهم الشعب العراقي بأغنيائه ومسؤوليه مع العدو الأمريكي والصهيوني وأذنابهما في تدمير الدينار العراقي ١٠٠٠٠٠ ضعف. لقد بدأ تدمير العراق عندما انهارت عملته الوطنية، وكان كل المناوئين من الشعب العراقي يظنون أن الذي دمر اقتصاد العراق هو صدام حسين وحاشيته، ولم يدر كل الشعب العراقي حتى الآن أن الذي دمر اقتصاد العراق هي الجريمة الاقتصادية الصهيونية بواسطة الربا والدولار المزيف الذي تطبعه أمريكا بلا رقيب ولا حسيب وأوصلت بهما العراق والعالم إلى الفوضى العارمة المدمرة لسبل الحياة الشريفة.

(الإنسان عدو ما يجهل) فإذا علم الشعب وقائده بالحقيقة الكاملة التي وردت ناصعة جلية في بحثي الاقتصادي وكتابي فسيتعاضد هذا الشعب مع قائده في صد الهجوم الاقتصادي (الذي استخدمه وما زال يستخدمه أعداؤنا مقدمة للهجوم العسكري كما حصل في لبنان والعراق عندما انهارت الليرة اللبنانية ١٥٠٠٠ ضعف، وكما ذكرنا عن انهيار الدينار العراقي ١٠٠٠٠٠ ضعف) وبكشفنا للحقيقة ومحاربتنا العلنية للدولار وتمسكنا بعقيدة الجهاد ستتحصن جبهتنا الداخلية ضد الخضوع للهيمنة الصهيونية، وإن دعمنا لبعث الدينار الإسلامي الذهبي قبل الانهيار الكامل للدولار وانبعاث الشيكل اليهودي الذهبي سيكون:

١ - الإسفين القاتل في نعش الإمبراطورية الصهيونية التي تسعى الصهيونية من خلال مخططاتها القديمة والحديثة لإقامتها على أنقاض دولنا الممزقة المتناحرة الفاقدة لإرادتها وسيادتها وعلى أنقاض الدولار المنهار.

٢ - إنقاذ بلدنا وأمتنا من الدمار الاقتصادي الذي سيلحق بنا نتيجة تكديس مليارات المليارات من الدولارات المزيفة في منطقتنا العربية لأن شعوبنا الأبية لن ترضى بالشيكل اليهودي الذهبي عملة متداولة بينها بعد أن رد الانتصار العظيم (الذي أكرم الله به المجاهدين في لبنان) لها عافيتها وكرامتها وحريتها وروح الجهاد فيها.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دمشق ٢٠٠٦/٩/١٤ المهندس م. محمد شريف مظلوم

إهداء

إلى الإمام وأمير المجاهدين سماحة السيد حسن نصر الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

أضع بين أيديكم الطاهرة كتابي الذي يشرح كيف سلب الصهاينة غالبية الذهب العالمي وأكلوا لقمة الفقراء بواسطة الدولار الأمريكي الذي فقدَ حتى الآن ٩٥% من قيمته الذهبية والشرائية بدلالة أنه كانت قيمة كل ٢٠ مليون دولار = ٢٠ طن من الذهب وذلك قبل تنفيذ الجريمة الاقتصادية الصهيونية الربوية والآن :كل ٢٠مليون دولار= ١طن فقط من الذهب أي بخسارة ٩٥% من قيمتها التي كانت عليها قبل عام ١٩٧١. ولكن ماذا بعد الانهيار الكامل للدولار؟ سيبعث الصهاينة الشيكل اليهودي الذهبي بديلاً مغرياً عن الدولار المنهار!!!

إن تكديس مليارات المليارات من الدولارات الأمريكية المحتضرة في منطقتنا العربية والإسلامية ينذر بكارثة اقتصادية مدمرة عندما ينهار الدولار كلياً بين عشية وضحاها حسب ما يخطط له الصهاينة ليبعثوا على أنقاضه شيكلهم الذهبي الذي يغري من فقدوا كرامتهم من المالكين لمليارات وملايين الدولارات على استبدال هذه الدولارات الهالكة بالشيكل المذكور.

لذا فحكوماتنا أمام خيارين لا ثالث لهما: إما الخضوع التام للصهيونية وقبول شيكلهم الذهبي عملة متداولة بين شعوبنا. أو فقدان تلك المليارات المكدسة التي فقدت كامل قيمتها والعائدة لدولنا ورميها مع النفايات.

لذا فإن توجيه هذا التحذير من قبلكم يا أمير المجاهدين إلى حكوماتنا العربية والإسلامية وحثها للتعاضد مع الحكومة الماليزية لإخراج الدينار الذهبي الإسلامي إلى الوجود لأنه الأمل الوحيد أمام حكوماتنا وشعوبنا وذلك قبل الانهيار الكامل للدولار وانبعاث الشيكل اليهودي الذهبي.

وإن إجبار الدول الصناعية والدول الفقيرة في العالم على شراء الشيكل الذهبي سيكون من خلال بيع النفط العربي بالشيكل اليهودي الذهبي بعد حصول الشركات الصهيونية على عقود استثمار لحقولنا النفطية، وبذلك يفرض الشيكل عملة الإمبراطورية الصهيونية على العالم فرضاً. وبذلك تكون حكوماتنا وأغنياؤنا قد ساهموا بإقامة الإمبراطورية الصهيونية العالمية التي سموها الشرق الأوسط الجديد، من حيث لا تدري! فهل نستيقظ؟؟ قبل فوات الأوان.

دمشق ٢٠٠٦/٧/٣١م

مع تحيات المهندس. م. محمد شريف مظلوم

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى السادة ملوك وأمراء ورؤساء الدول العربية والإسلامية والصديقة من ولدتهم أمهاتهم أحراراً

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أما بعد:

فإني أتوجه بوجه الله إليكم باسمي وباسم شعوبكم المسحوقة بأدوات الحرب الاقتصادية (الربا والدولار المزيف والخوف من الغباء والإرهاب الأمريكي والصهيوني ونسيان"بل الله أحق أن تخشوه") حيث استولى الصهاينة بها على ذهب العالم وتحكموا بالقيمة الشرائية لعملات بلادكم وبلقمة عيش شعوبكم الفقيرة وفق ما هو آت:

قبل إلغاء معاهدة بريتون وودز عام ١٩٧١ كان الصهاينة قد أعطوا بها للدولار دعماً ذهبياً عام ١٩٤٤ أكسبه ثقة المتعاملين والمودعين. فاتجهت إلى أمريكا رؤوس الأموال والكنوز الذهبية التي نهبها الأغبياء وبودلت بالدولارات الأمريكية.

وبعد أن حطم الصهاينة المعاهدة المذكورة تراكمت إثر ذلك الديون على أكثر دول العالم، فاتجهت مرة أخرى الاحتياطيات الذهبية للعملات الورقية للدول المستدينة إلى أمريكا تسديداً للديون، وفوائدها الربوية الباهظة التي فاقت قيمة الديون أضعافاً مضاعفة.

وبموجب هذا التحكم الصهيوني بالذهب العالمي انهارت قيمة الدولار ٩٥ %

وفق المعادلة رقم ٢ = $\frac{\text{قيمة الأونصة}}{\text{وزن الأونصة}} = \frac{\text{٣١ دولار}}{\text{٣١ غرام}}$ **= ١ دولار/ غرام**

عندما كانت الأونصة قبل عام ١٩٧١ تساوي ٣١ دولاراً ولكن عندما أصبحت اليوم قيمة الأونصة = ٦٢٠ دولاراً أصبح الغرام الذهبي = ٢٠دولار / غرام

أي كانت قيمة المليون الدولار قبل إلغاء المعاهدة = مليون غرام ذهب = ١٠٠٠ كغ أصبحت قيمة المليون دولار عام ٢٠٠٦ تساوي ٥٠ كغ ذهب بموجب المعادلة رقم ١٠

$\frac{\text{قيمة المليون دولار حالياً}}{\text{قيمة الغرام بالدولار اليوم}} = \frac{\text{مليون دولار}}{\text{٢٠ دولار/ غ}}$ **= ٥٠٠٠٠ غرام = ٥٠ كغ ذهب**

أي بخسارة ٩٥٠ كغ من كل ١٠٠٠ كغ ذهب

نعم لقد أصبحت جميع دول العالم اليوم تحت رحمة الصهاينة الذين يرفعون أسعار الذهب ويخفضونها ليحطموا القيمة الشرائية لعملات العالم الورقية بدولار خاسر ٩٥% من قيمته الذهبية يغزو أسواق جميع دول العالم بحرية مطلقة لا تستطيع أي دولة بمفردها أن تقف بمواجهته أو تحرّم دخوله إلى أسواقها وبنوكها وحسابات أغنيائها.

لذا فإن المواجهة الجماعية للمخططات الصهيونية - التي فرضت الدولار المزيف فرضاً على أسواق العالم وتحريم دخوله إلى دولكم وإعادة ما تكدس منه بمصارفكم إلى أمريكا وأوروبا التي صدرت الدولارات المتكدسة لديها كقروض ميسرة إلى دولكم - ليس بقوانين يتحايل عليها الأغبياء، ولكن بتعريف تجاركم ومصارفكم الوطنية وشبابكم بمدارسهم وجامعاتهم ، وموظفيكم بخطورة تداول الدولار في تجاراتهم وادخاراتهم وضرورة استبداله بالذهب أو اليورو ريثما تتضافر جهودكم لإحياء الدينار الإسلامي وذلك قبل انبعاث الشيكل الذهبي اليهودي

إن كتابنا - الذهب والدولار ولعبة الأسهم وعلاقتها والصهيونية بانهيار العالم - الذي كشف النتائج المدمرة للحرب الاقتصادية الصهيونية على شعوب العالم منذ عام ١٩٤٣ و ١٩٧١ إلى اليوم خير سلاح تستخدمونه ضد عدوكم وعدو البشرية جمعاء اللهم إني قد بلغت اللهم فاشهد والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دمشق ١٠/ ٣ / ٢٠٠٧ مؤلف الكتاب المهندس م. محمد شريف مظلوم

In The Name Of Allah, Most Gracious, Most Merciful

Your majesty, your highness, kings, princes and presidents of Arab, Islamic and friendly countries who have the free will, Peace be upon you.

I address you in the name of Allah, and on behalf of your people who are crushed by the weapons of an economic war(usury, the false US dollar, fear of American and Zionist terrorism and, above all, forgetting the Holy Qur'an verse "Do you fear them? Allah has more right that you should fear Him if you are believers.") by which Zionists have taken control over the world's gold as well as the purchase power of your countries' cash and the bread and butter of your people. All this happened according to the following design.

Before the treaty of Bretton Woods was cancelled in 1971,Zionists had given the US dollar gold back up in 1944 through the aforementioned treaty. This back up gave it credence by stock dealers and bank account holders .As a result, capitals and gold coins headed to America, and were exchanged for US dollars.

After Zionists had abolished the treaty, debts accumulated on the majority of world's countries. Eventually, these countries' gold reserves headed again to America in payment for debts and interests which were sky rockets. Due to this Zionist control over the world's gold, the US dollar lost 95% of its value. This could be illustrated by the following equation.

$$\frac{\text{Gold ounce's value}}{\text{Gold ounce's weight}} = \frac{\text{31 dollars}}{\text{31gm}} = \text{1 dollar/gm}$$

This was when the gold ounce equaled 33 dollars according to the above treaty.
However, as today's gold ounce has come to equal 620 US dollars, one gm of gold equals 20 dollars. In other words, before abolishing the treaty, one million dollars equaled one million gm of gold(1000kg),whereas in 2006 one million dollars equaled 50kg of gold according to the following equation.

$$\frac{\text{Today's value of one million US dollars}}{\text{Today's 1 gold gm value per US dollar}} = \frac{\text{1 million dollars}}{\text{20 dollars/gm}} = \text{50,000 gm} = \text{50 kg of gold}$$

In other words, this resulted in a loss of 950 kg out of 1000 kg of gold.

Indeed, all world's countries have become under the mercy of Zionists who raise and lower gold prices in order to crush world's cash by means of a US dollar which has lost 95% of its gold value. This US dollar invades all world's markets with extreme free, and no country can, by itself, stop it or ban it from entering its markets, banks and wealthy people's accounts. Thus, the collective front onto the Zionist designs- which forced the false US dollar on world's markets- is not by issuing laws(which people will use legal stratagem against them),but by recovering all the accumulated US dollars in your banks to America and Europe who exported them to you as easy loans, and by keeping your businessmen, national banks and the youth aware of the danger of dealing with it. They have also to believe in the necessity of replacing it for the Euro till they gather their powers in order to revive the Islamic or Arabic Dinar before the gold Zionist shekel is launched.

This book *Gold and US Dollar and the Game of Stock Shares and Their Involvement in the World's Collapse*, which uncovers the devastating effects of the Zionist economic war on all world's peoples since 1943 and 1971 till the present day, is the best weapon you can use against your enemy and the enemy of all humanity as well.

May Allah bear witness that I have revealed all what I have known.

Peace be upon you.

The writer: Engineer Mohammad Shareef Mazloum
Damascus

الهيئة الدائمة اللبنانية السورية
الجانب اللبناني
مكتب دمشق

رقم الصادر ٢٠٠٦/٣٩٥٠٠ ‏ دمشق ٢٠٠٦/١٢/٤٠

حضرة الســـيد محمد شــريف مظلوم
- اشرفية صحنايا -

- أشرفية صحنايا - مساكن جمعيات أشرفية صحنايا جمعية التعليم العالي بناء رقم ٢٩

الموضوع: بطاقة باســم فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد اميل لحود .

اشـــارة الى الموضوع اعلاه اتشرف بايداعكم ربطا بطاقة شكر باسم فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد اميل لحود .

ارجو التفضل بتسلمها
مع وافر الاحترام .

مدير مكتب لبنان بالوكاله



فاروق الحجاوي

العماد اميل لحود

رئيس الجمهورية اللبنانية

يشكركم على كتابكم القيم ويتمنى لكم دوام العطاء

تقديم بقلم:

الأستاذ:
الغوثي - العربي الشريف
جامعة تلمسان
الجزائر

وأنا أقرأ كتاب "الذهب والدولار" كنت أنتقل من بستان إلى بستان ومن زهرة إلى زهرة في بساتين المعرفة وأزهار حمل الهم العربي والإسلامي ناهيك عن العاطفة الإنسانية الجياشة التي تحملها نفس كنفس الأستاذ المهندس الكاتب محمد شريف مظلوم فأحسست أنه مظلوم مرتين مرة لما كتب هذا الكتاب وقد يعرض بنفسه الزكية الطاهرة التالية للقرآن الكريم العاملة به، والتي هي في الوقت نفسه تقول في كل حين من هذا الكتاب إن الدين المسيحي والدين الإسلامي بل القرآن والإنجيل يصدران من مشكاة واحدة فيلتقيان حين يلتقيان في تحريم المعاملات الربوية لأنها في أبسط معانيها تجر الخراب والدمار إلى العالم برمته وتؤدي إلى الحرب من الله ورسوله فكاتبه يجعل مرة تلبس الفقيه الواعظ المرشد، وأخرى عالم اجتماع، ومرة نفس فيلسوف ذي نظرة ثاقبة إلى المستقبل، وأخرى محلل اقتصادي بارع يدرس الظاهرة في سياقها التاريخي فأقنع وأبدع.

وكان أن أهدى كتابه هذا إلى رئيسه الرئيس المحترم بشار الأسد فكنت أظنه متزلفا إلى الحكام ربما يحظى ببعض رضاهم إلا أنني وجدته ذلك الناصح الأمين الذي يعمل بمبدأ الدين النصيحة قالوا لمن يا رسول الله قال: لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم، وهذا ما نجده بالضبط في كتاب محمد الشريف مظلوم

إلى المهندس م. محمد شريف المظلوم

أهنئكم على كتابكم «الذهب والدولار» الذي اطلعتُ عليه أول مرة في مكتب السيد تيسير بك قلا عواد المحترم عندما ذهبتُ لتقديم سلاماتي له (بصفتي مغترب في الأرجنتين) وأسمى تمنياتي له في العيد الأخير.

ثم جاء فضل الأستاذ سهيل زكّار الأكرم لدعوته لي كي ألقي كلمة وأبحاثي في ندوة الجامعة حول «دمشق في التاريخ» المنعقد في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٦. فلذا استطعتُ أن أضيف هناك مداخلتي بالقول عن بحثكم الدقيق والعميق حول الحقائق القيمة للرصيد الذهبي اللازم للعملات الورقية، هو مهم للغاية لاستقرار الشعوب والحكومات.

في مباحثات السلام العادل والشامل لها أهمية قصوى أبحاثكم، وكذلك أبحاثي حول أهمية إخبار العالم بأنه في ظل الحضارة العربية (التي تشارك وتحمي كل أهل الكتاب والأقليات) التي نشأت بالأندلس تم تأسيس أول موجة من اليهود الأوروبيين المسمين «أشكيناز»، وذلك في إتفاقية مع جرمانيا التي أبرمت في قرطبة بتاريخ ٢١ حزيران ٩٥٦م. وما يربط بين أبحاثنا، هو أن واحد من منحدري الأشكيناز هو Paul Warburg الذي أسس في أوائل القرن العشرين للـ Federal Reserve (أي البنك الخاص للأشكينازيين ثم جاء Allan Greenspan وحالياً Ben Shalom Bernanke، وهذه المؤسسة هي التي تصدّر دون أي رقيب كل الدولارات الأمريكية، حيث ليس لدى الولايات المتحدة الأمريكية أي وجود لبنك مركزي حكومي وقد كان يرغب الرئيس john Kennedy). قبل مقتله وجود مثل هذا البنك المركزي وأبرم أمراً لإنشائه

وحيث ستثبتون أنّ أهل دمشق وسوريا كانوا يعطون أهمية مستحقة للذهب عندما كانت دمشق عاصمة للدولة الأموية أتمنى أن تحظوا أنتم وأبحاثكم بالنجاح ويتاح لكم المجال لإلقائها في مهرجان «دمشق عاصمة الثقافة العربية ٢٠٠٨».

ودمتم دفاعاً عن الاستقرار والسلام والحضارة العربية والإنسانية.

د. محمود صالح بن محمود خرنوب ٢٠٠٦/١٢/٢

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد قدّر الله تعالى أن تكون الأمة العربية الإسلامية منارة للبشرية عندما قال: **﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾** وأمرها أن تتواصى بالحق وتتواصى بالصبر. وقدّر لبلاد الشام فلسطين وسورية ولبنان أن تكون الصخرة التي تتكسر عليها أحلام ومخططات الصهاينة وأذنابهم.

وفي مناسبات عديدة قدمت مثل هذه المداخلة مكتوبة ووزعت على الحضور، يسرني أن أتقدم بهذه المداخلة كاشفاً حقيقة مرعبة ظلّت غائبة على فقهاء الاقتصاد والشريعة والحكم والأغنياء عقوداً من الزمن حتى ظهرت نتائجها المدمرة على الدول الفقيرة وفقراء وشرفاء العالم، وكانت حرباً اقتصادية عالمية يزداد سعيرها يوماً بعد يوم قضت على آمال الشعوب الفقيرة في أن تنعم بحياة كريمة بما أفاء الله عليها من خير.

لقد كشف كتابنا (الذي صدر في دمشق العروبة بداية عام ٢٠٠٦ وكان بعنوان: **الذهب والدولار وعلاقتهما بانهيار العالم**) أبشع جريمة اقتصادية بحق البشرية وشرفائها عندما قضت الصهيونية على ٩٥% من القيمة الشرائية والذهبية لعملات العالم بواسطة دولار ابتدعه أوائل القرن العشرين بنك فيدرل رسيرف أصحابه من اليهود الأشكنازيين، ومؤسسه بول ديربورج ويرأسه حالياً بن شالوم برنانكيه وأعطوه عام ١٩٤٣ دعماً ذهبياً ليفوز بثقة المتعاملين به حول العالم وتعهدوا لحامله بإعطائه أونصة ذهبية مقابل كل ٣٥ دولاراً وفق معاهدة تعهدتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وسميت بمعاهدة بريتون وودز.

فاكتسب الدولار القديم بهذه المعاهدة الثقة العالمية التي خطط لها الصهاينة، لتكون هذه الثقة بعد ذلك الطعم الذي يصطادون به الذهب من بين أيدي حكومات وشعوب العالم بعد إلغاء المعاهدة المذكورة ليصبح للدولار رصيد من الوهم بدل الذهب بعد أن ربطوا شركات ومصانع الدول الصناعية الغنية بعقود تجارية وصناعية وزراعية ضخمة طويلة الأجل بمليارات المليارات من الدولارات ثم لتصبح هذه العقود الضخمة رصيداً للدولار الجديد بديلاً عن رصيده الذهبي.

وفي ١٥ آب ١٩٧١ أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون إلغاء معاهدة بريتون وودز التي تربط الدولار بالذهب لتبدأ الحرب الاقتصادية الصهيونية على شعوب العالم بنهب الذهب بواسطة دولار تنهار قيمته يوماً بعد يوم وتنهار معه الكفاية المعاشية للفقراء.

الموضوع: لقد أعطى سك النقود الذهبية في دمشق الحضارة الإنسانية آثاراً إيجابية على استقرار الحياة المعاشية دفعها للتقدم في كل مجالات الحياة العلمية والصناعية الحرفية والزراعية حيث انعكست رخاءً لكل فئات الشعب دون استثناء ابتداءً من العامل الذي كان يتقاضى أجرته بالنقد الذهبي، وتزداد أجرته عند ازدياد خبرته، فيزيد لديه عند ذلك الادخار الذي يوصله إلى الاستقلال بعمله بشراء أرض أو دكان أو يشاركه معلمه ويزوّجه ابنته ليكوِّن هذا العامل أسرة وأولاداً يعينونه في مهنته أو أرضه عندما يصبح عجوزاً طاعناً في السن، وغالباً ما يتقرب في هذا الادخار إلى الله تعالى عندما يدفع ما عليه من زكاة وصدقات إلى ذوي القربى واليتامى والمساكين ودور العلم والأوقاف وما فاض لديه من ذهب يورثها إرثاً حلالاً لأولاده وأهله بعد موته. أما ما قدمته الصهيونية للبشرية من دمار وفوضى اقتصادية وهلاك للفقير عندما استأثرت لنفسها بالذهب وتركت لشعوب العالم أوراقاً نقدية - كأوراق الدولار في لعبة المنوبولي للأطفال - تنهار قيمتها الشرائية يوماً بعد يوم وأفصح ما يدل على ذلك **المثال التالي**: لقد تقاضى مؤلف الكتاب المذكور بداية السبعينات أول راتب له وكان قطعة واحدة من فئة ٥٠٠ ليرة سورية أم الطربوش وهي ما زالت متداولة حتى الآن، ولكن قيمتها آنذاك كانت تساوي ١٣٧ غراماً ذهبياً، أما اليوم فإن هذه القطعة الورقية النقدية لا تزيد عن نصف غرام أي بخسارة لأكثر من ٩٥% من قيمتها الذهبية والشرائية التي كانت عليها قبل عام ١٩٧١ أي قبل أن تدمر الصهيونية معاهدة بريتون وودز التي كانت تربط الدولار القديم بالذهب، وكان الدولار بموجب هذه المعاهدة يساوي ١ غرام ذهب، أما اليوم فإن الغرام الذهبي يساوي ٢٠ دولاراً إن هذه المقارنة السريعة الموجزة بين ما قدمته الحضارة الإسلامية في المجالات العلمية وسك النقود الذهبية من خير للإنسانية جمعاء وما سببته الصهيونية للحضارة الإنسانية ولشعوب الأرض وفقرائها من دمار وهلاك لامتصاصها الذهب من أيدي الشعوب.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد   السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

بمناسبة انتخابات أعضاء مجلس الشعب في سورية في دورته التاسعة لعام ٢٠٠٧ أرجو أن تصلكم مقولتي هذه وهي بعنوان:"هموم الناخبين وهموم مرشح تمنى على الدوام أن يكون أعضاء مجلس الشعب ممن يمثلون الغالبية من الفقراء والمسحوقين وشرفاء الأغنياء".

مقدمة الموضوع: من خلال القراءة المتأنية لكتاب"**الذهب والدولار ولعبة الأسهم وعلاقتها والصهيونية بانهيار العالم**"ندرك تماماً أن أول ما تأكله الحرب الاقتصادية الصهيونية التي يشتد سعيرها يوماً بعد يوم هو لقمة الفقراء والشرفاء والمسحوقين. ومن نتائجها المدمرة أيضاً أن جعلت برلمانات الشعب ابتداءً من المجالس الأمريكية إلى مجالس أصغر الدول تجمعات لبروظة الأغنياء ولتمرير مصالحهم على حساب الغالبية الفقيرة من شعوبهم، وليست مجالس لمراقبة الأداء الحكومي تثني وتكافئ الجهة الناجحة وتفضح وتحاسب المسؤول وجماعته الفاسدة، لترفع عن كاهل الناخبين همومهم ومعاناتهم اليومية التي تزيد يوماً بعد يوم مع اشتداد وطيس ولهيب الحرب الاقتصادية الصهيونية التي خطط لها الصهاينة قبل عام ١٩٤٤ ونفذوها عام ١٩٧١ عندما نقضوا عهدهم مع الحكومة الأمريكية في دعمهم الذهبي للدولار وضغطوا عليها لتلغي معاهدة بريتون وودز، فكان لهم ما أرادوا، فارتفع ثمن غرام الذهب من دولار إلى ٢٠ دولاراً ما بين عامي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وكان قبل ٢٠٠٥ = ١٠ دولارات وقبل ١٩٧١= دولاراً واحداً.

الموضوع: على أثر هذه الحرب ازدادت هموم الناخبين ويأسهم من صلاح النواب وجعلتهم محبطين منفرين من الأدلاء بأصواتهم إلى أي مرشح (بدلالة نسب التصويت الحقيقية غير المزورة) لأن الأعضاء السابقين اشتغلوا بمصالحهم ونسوا معاناة شعوبهم. فهل اللاحقون سيكونون أفضل؟.

أما هموم المرشحين الذين يتمنون أن يدخلوا المجلس لينقلوا إليه هموم الوطن والمواطنين ورأسمالهم سيرتهم الذاتية، وجرأتهم بالحق، وحرصهم على رضاء الله الذي

يمهل ولا يهمل، ويقينهم أنهم يمثلون الغالبية الشعبية الشريفة والفقيرة والمسحوقة ومع ذلك فحظهم بدخول المجلس أو البرلمان ضئيل لأنهم لا يملكون (لا السقف الفوقاني ولا السقف التحتاني للإنفاق) أما الذين يدفعونهم إلى الانتخابات دفعاً فلا يستطيعون لقلة حيلتهم أن يقدّموا ولو جزءاً يسيراً من تكاليف الحملة الانتخابية إلا أصواتهم وربما بعض أصوات من يستطيعون أن يقنعوهم بصلاح هذا المرشح ويكسروا لديهم جدار الإحباط واليأس.

أما أصحاب أموال الحرام والحلال والذين لا يمثلون إلا القلة القليلة من الشعب، فلو أخلي الجو لهم لاشتروا بأوراقهم النقدية (والمتآكلة ٩٥% من قيمتها الذهبية والتي لا يزيد وزنها على وزن أوراق لعبة المنوبولي للأطفال) ذمم المسحوقين من الناخبين ولسيطروا على كامل المجلس. وهذا ما تريده وتتمناه وتخطط له الصهيونية أن يسيطر الأغنياء المغفلون على برلمانات العالم، ليسهل على الصهاينة فرض شيكلهم الذهبي على دول العالم بعد الانهيار التام للدولار مستفيدين من خوف الأغنياء على دولاراتهم وحساباتهم الدولاراتية الرقمية في البنوك والبورصات العالمية.

لأن الأغنياء الذين جمعوا أموالهم ودولاراتهم من الحرام ومعهم اللاهثون وراء موائدهم والذين أصبحوا يشكلون غالبية الأعضاء في أغلب برلمانات العالم سيؤيدون -كما في لبنان- التعامل بالشيكل اليهودي الذهبي بديلاً عن الدولار الذي كان يدعم عملاتهم الوطنية وقد كانت تدعمها السبائك الذهبية قبل عام ١٩٧١، تكراراً لما حصل للولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٤٤ التي دعّمت دولارها بالذهب اليهودي من بنك فيدرل رسيرف الذي تعود ملكيته الكاملة لليهود و أبرموا سوية معاهدة بريتون وودز.

وعندما نقض اليهود دورهم في المعاهدة المذكورة عام ١٩٧١، أصبح الشعب الأمريكي ودولاره الفاقد للدعم الذهبي في قبضة يهود فجرة يدفعون أمريكا إلى الهاوية يوماً بعد يوم في حروب تصب في مصالح الصهاينة. فهل تنتفض شعوب وبرلمانات ومجالس الشعب في العالم قبل الانهيار التام للدولار الذي فقد إلى الآن ٩٥% من قيمته الذهبية والشرائية حيث كان كل مليون دولار = ١٠٠٠ كغ ذهب عام ١٩٧١ فأصبح اليوم كل مليون دولار = ٥٠ كغ من الذهب فقط.

الربا والادخار والإنفاق في القرآن الكريم

يقول الله تعالى في كتابه الكريم:

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لا يَقُومُونَ إِلا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ(٢٧٥) يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ(٢٧٦)﴾[١] ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ(٢٧٨)فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لا تَظْلِمُونَ وَلا تُظْلَمُونَ(٢٧٩)﴾[٢]. ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا(١٦٠) وَأَخْذِهِمْ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ واعتدنا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا(١٦١)﴾.[٣] ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الأحبار وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[٤]

﴿.... الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمْ الإِسْلام دِينًا...﴾[٥].

﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ(٥٠)يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ(٥١)فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَى مَا أَسَرُّوا فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ(٥٢)﴾[٦]. ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا

---

[١] سورة البقرة آية ٢٧٥- ٢٧٦.

[٢] سورة البقرة آية ٢٧٨- ٢٧٩.

[٣] سورة النساء الآيتان ١٦٠-١٦١.

[٤] سورة التوبة الآية: ٣٤

[٥] سورة المائدة الآية: ٣

[٦] سورة المائدة الآيات: ٥١-٥٣

إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾.[٧] ﴿الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُمْ بِالآخِرَةِ كَافِرُونَ﴾.[٩] ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِي الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ﴾[١٠]. ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَيُجَادِلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَمَا أُنْذِرُوا هُزُوًا ﴾[١١]. ﴿أَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلاً﴾[١٢]. ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلا كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلاً ﴾[١٣]. ﴿وَلَوْلا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرحمن لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فَضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ ﴾[١٤].﴿لَقَدْ جِئْنَاكُمْ بِالْحَقِّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ﴾[١٥]. يقول في بني إسرائيل: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلا تَعْقِلُونَ﴾[١٦]. ﴿ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلاً غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِنْ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا﴾[١٧]. ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾[١٨]. ويقول في المؤمنين كافة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[١٩].

---

[٧] سورة الأنعام الآية: ٨٢

[٩] سورة الأعراف الآية: ٤٥

[١٠] سورة الأعراف الآية: ١٤٦

[١١] سورة الكهف الآية: ٥٦

[١٢] سورة الفرقان الآية: ٤٣

[١٣] سورة الفرقان الآية: ٤٤

[١٤] سورة الزخرف الآية: ٣١

[١٥] سورة الزخرف الآية: ٧٨

[١٦] سورة البقرة الآية: ٤٤

[١٧] سورة البقرة الآية: ٥٩

[١٨] سورة الجمعة الآية: ٥

[١٩] سورة البقرة الآية: ٦٢

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

بقلم الدكتور: صالح حميد العلي
أستاذ الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية والتأمين الإسلامي والتربية الإسلامية في كليات الشريعة والاقتصاد والتربية بجامعة دمشق والأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية

إن التجارة الدولية منذ انتشارها وتكاثفها تحمل في طياتها مشكلة عدم وجود عملة دولية، نظراً لعدم وجود سلطة سياسية فوق سلطة الدول تصدر مثل هذه العملة.

وفي البداية كانت المعادن وبصفة خاصة الفضة والذهب أداة المبادلات الدولية بحسب قيمتها السلعية في السوق، أي على أساس أنها سلعة وليست نقوداً وحين استقر وضع عدد من الدول الرأسمالية من أوروبا وأمريكا أخذت تمارس تجارة كثيفة فيما بينها وكذلك في تعاملها مع دول أخرى الأمر الذي انتهى بظهور نظام للمدفوعات الدولية عرف باسم"قاعدة الذهب".

وبمقتضى هذا النظام تحدد الدولة وتضمن وزن وعيار عملتها من الذهب، وبالتالي تصلح كل عملة من عملات الدول بديلا للعملة الأخرى استناداً إلى المحتوى السلعي من المعدن الثمين.

ولكن كثرة المبادلات وتطور النظام المصرفي وانتشار حساب المقاصة جعلت نقل العملة الذهبية فعلياً هو الاستثناء وليس الأصل. .

فالذهب يأتي لدولة معينة إذا كانت صادراتها أكبر من وارداتها ويخرج منها بالحالة العكسية

وإن قاعدة الذهب ظلت أساساً للنظام النقدي العالمي حتى نشوب الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤ حيث أوقفت العمل بقاعدة الذهب فلجأت الدول المتحاربة إلى ابطال التزام الصرف بالذهب بعد بضعة أيام من إعلان هذه الحرب.

ولقد كان السبب المباشر لإيقاف صرف النقود الورقية بالذهب ينطوي في الواقع على رغبة الدول المتحاربة في المحافظة على حجم الاحتياطي الذهبي.

وعادت معظم دول العالم إلى قاعدة الذهب بعد انتهاء فترة الحرب ١٩١٤-١٩١٨ حتى عصف بها الكساد الأعظم ١٩٢٩-١٩٣١.

وهذا الكساد لم يعصف بقاعدة الذهب فحسب بل حد من نمو التجارة الدوليـــة، الحماية النقدية (الجمارك المرتفعة) والكمية (نظام حصص الاستيراد) وتم تكريس هذا الوضع باقتسام الأسواق العالمية بين الدول الكبرى ولعبت النقود دوراً هاماً في تنظيم هذا التقسيم.

فقد حل محل"قاعدة الذهب" في دول كثيرة" قاعدة الصرف بالذهب "فبدلاً من ان تحتفظ كل دولة باحتياطي من الذهب يمكنها من تثبيت سعر عملتها أخذت تكـــون احتياطيها النقدي من أوراق مالية مقوّمة بعملة مرتبطة بالذهب وتكونـــت"المنـــاطق النقدية" وفقاً لاختيار تلك العملة.

وكان الأمر المميز لتلك المناطق هو ثبات سعر الصرف بين عملات كل الدول التي تنتمي إلى منطقة معينة نتيجة لتثبيت سعر صرف عملة كل منها مع العملة الرئيسية التي تشكل احتياطها من أوراق مقوّمة بها، فكانت جمهورية مصر العربية في منطقة الإسترليني.

إن تلك الظروف المحيطة بالاقتصاد العالمي في ظل نظام الذهب بوادر توحي بقرب انهياره أما ما يبدو أنه السبب المباشر لهذا الانهيار فهو دوام اختلال ميزان مـــدفوعات بعض الدول اختلالاً سالباً مما دعا إلى استمرار نفاذ احتياطياتها الذهبية ودوام اختلال ميزان مدفوعات بعض الدول الأخرى اختلالاً موجباً مما دعا إلى الزيادة المضطردة في حجم أرصدتها من الذهب.

ولو تتبعنا المحاولات التي بذلت لتحقيق التعاون النقدي الدولي لوجدنا ان سنوات ما بعد الحرب العالمية الأولى قد شهدت عقد سلسلة من المؤتمرات الدولية لدراسة مشكلات النقد والصرف في أوروبا منها إنشاء"بنك التسويات الدولية" ١٩٣٠ و"لجنة يونج"عـــام ١٩٣٠، ثم انعقد مؤتمر اقتصادي دولي في لندن عام ١٩٣١ حاول معالجة المشكلات النقدية بتمهيد الطريق لتعاون دولي مثمر في مجال الصرف الأجنبي والمدفوعات الدولية.

أما "الاتفاقية الثلاثية" التي عقدت بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنـــسا فقد جاءت في أعقاب تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي عام ١٩٣٦م وهـــذه الاتفاقيـــة الثلاثية لم تكن وسيلة فعالة لتثبيت أسعار الصرف، بل جاءت لتثبيت ما طرأ على هذه الأسعار من تغيرات.

استمرت الاتفاقية النقدية الثلاثية حتى نشوب الحرب العالمية الثانية عـــام ١٩٣٩. وقبل نهاية الحرب العالمية الثانية عندما بدأت علامات النصر تلوح في الأفق اجتمع في

تموز عام ١٩٤٤ ممثلو ٤٤ دولة في مدينة "بريتون وودز" الأمريكيـــة في مـــؤتمر دولي نقدي لمناقشة قواعد السلوك النقدي في الفترة القادمة وذلـــك لتجنـــب الـــسياسات الاقتصادية الفاشلة التي أدت إلى حدوث كارثة الكساد الكبيرة بين عـــامي (١٩٢٩-١٩٣١) وفوضى النظام النقدي والقيود المختلفة التي فرضت على المدفوعات الخارجية والتجارة الدولية وحرب التخفيضات التي نشبت بين عملات الدول وما أدى إليه من ركود في حركة التجارة الدولية وتصدير رؤوس الأموال وتعقيد علاقات المديونية والدائنية.

ونظراً لتبدل القوى النسبية في عالم ما بعد الحرب كان لابد من أن ينشأ خـــلاف حاد بين بريطانيا التي تمثل مركز الاقتصاد الرأسمالي في عالم ما قبل الحرب والولايـــات المتحدة التي انتقل إليها هذا المركز في عالم ما بعد الحرب.وبدأت المحادثات بمـــشروع قدمته الحكومة البريطانية /مشروع كينز/ وكان جون مايـنـــارد كينـــز الاقتـــصادي الانكليزي صاحب هذا المشروع الذي رسم بوضوح أسسه النظرية فقد كان يحـــاول كينز أن يلغي دائنية ومديونية الدول تجاه بعضها بحيث تصبح دائنية الدول أو مديونيتها مع اتحاد المقاصة الدولي. وكان يضع موقف الذهب في بريطانيا في باله والذي تدهور كثيراً خلال سني الحرب فكان يدافع عن إسقاط الذهب عن عرشه. واقترح أن يكون النظام العالمي الجديد مرتكز على عملة دولية لا تخضع لسيادة أي بلد وأطلق على هذه العملية مصطلح /البانكود/.

غير أن الولايات المتحدة رفضت هذا المشروع لتجاهله للنفوذ الأمريكي اقتصادياً وعسكرياً ولمحاولته أن يعيد لبريطانيا مركزها في الاقتصاد الرأسمالي ولكن لم تـــذهب الجهود التي بذلها كينز في مشروعه سدىً إذ كان لها صداها في المشروع الذي قدمتـــه الولايات المتحدة /مشروع هاري هوايت/ الذي لم يكن يستهدف إيجاد سلطة دوليـــة نقدية تحل مكان السلطات النقدية بل تصور إمكانية التعاون بين هذه السلطات.

وأصرت الولايات المتحدة على إتباع قاعدة الصرف بالذهب على مستوى عالمي بمعنى أن يكون الاحتياطي النقدي في الدول الأعضاء في النظام المقترح مكونـــاً مـــن مجموعة من العملات القابلة للصرف بالذهب ولم يكن الخلاف علمياً أو فنياً بل كان تعبيراً عن علاقات القوى ومصالح كل من الطرفين. فعند تقديم هذا الاقتراح لم تكـــن هناك عملة قابلة للصرف بالذهب إلا الدولار وكان من المتوقع أن بريطانيا ســـتخرج

من الحرب منهكة القوى وان الإسترليني لن يستطيع منافسة الدولار.

وأخيراً صدرت عن المؤتمر وثيقة تحت عنوان "بيان الخبراء المشترك" والتي كانت تبين هيمنة الاقتصاد الأمريكي على النظام المقترح حيث أخذت بما اقترح به الوفد الأمريكي ومهدت لظهور كل من"صندوق النقد الدولي" و "البنك الدولي للإنشاء والتعمير" وهكذا تبلورت فكرة صندوق النقد الدولي في كانون الثاني عام ١٩٤٥ الذي ظهر إلى حيز الوجود عند توقيع ٢٩ دولة على اتفاقية تأسيسه فقد كان من ضمن أهدافه المعلنة تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي وتسيير النمو المتوازن في التجارة الدولية والعمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات والمساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف والعمل على تقصير مدة الاختلال في ميزان مدفوعات البلد العضو. من هنا نلاحظ إن مؤتمر بريتون وودز هو نقطة فاصلة في تاريخ النظام النقدي الدولي الذي رسخ قاعدة الصرف بالدولار الذهبي مما ساهم في تحول الدولار إلى عملة دولية، فقد نصت المادة الثالثة من مواد الاتفاق المنشئة لصندوق النقد الدولي على أن تدفع كل دولة ما يعادل الأصغر من إحدى النسبتين ٢٥% من قيمة الحصة ذهباً أو ١٠% من اجمالي احتياطي الدولة من الذهب والدولارات الأمريكية، أما بقية الحصة فتدفعها الدولة بعملتها الوطنية والهدف الظاهر هو تكوين رصيد لدى الصندوق يتكون من الذهب ومن عملات كل الدول الأعضاء. وتم تحديد الحصص للأعضاء على أساس صيغة (تم تعديلها وتطويرها فيما بعد) تضم عدة معايير:

١٠ % من متوسط الواردات السنوية (١٩٣٤-١٩٣٨).

١٠ % من التغيير الأقصى للصادرات (في نفس الفترة).

١٠ % نسبة متوسط الصادرات إلى الدخل القومي (في نفس الفترة).

٢ % من الدخل القومي (١٩٤٠).

٥ % من احتياطي الدولة من الذهب والدولارات (١٩٤٣).

وكانت هذه الصيغة تعطي بالضرورة للولايات المتحدة أكبر حصة في صندوق النقد الدولي فقد كانت وما زالت صاحبة اكبر دخل قومي في العالم وكان لديها احتياطي ذهبي يقارب أربعة أخماس إجمالي الذهب النقدي العالمي باستبعاد الاتحاد

السوفيتي وكان الدولار وقتئذ قابلاً للصرف بسعر ثابت منذ ١٩٣٤ هو ٣٥ دولار للأوقية من الذهب الخالص فقد اعتبرت الاتفاقية حيازة الدولار في نفس مقام حيازة الذهب وكان طبيعياً أن يتخذ صندوق النقد الدولي الدولار في مثل هذه الظروف الوحدة النقدية التي يجري حساباته ومعاملاته على أساسها ولذلك اشتد الطلب العالمي على الدولار غداة الحرب وحتى أواسط الستينات وساعد على ذلك اضطراب الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في أوروبا في السنوات التالية للحرب مما أضعف الثقة بعملاتها وآثر الناس الاحتفاظ بمدخراتهم في شكل دولارات. كما إن نصيب الولايات المتحدة من التجارة الدولية حتى عام ١٩٤٨ بلغ ٢٣,٦% ومن الطبيعي أن تفضل الدول والشركات والأفراد الاحتفاظ بعملة الدولة التي تتحكم في حوالي ربع تجارة العالم بالإضافة إلى ان الشركات الأمريكية الكبرى أجرت استثمارات واسعة خارج الولايات المتحدة تمت بالدولار وكان بوسع الحكومة الأمريكية أن تزيد الإصدار النقدي (أو ما يسمى التمويل بالعجز) لتغذية النمو الاقتصادي الداخلي دون أن تخشى ظهور تضخم كبير وسريع ؛ لأن فائض الإصدار كان يجد طريقة إلى احتياطي البنوك المركزية، بل وقطاعات الأعمال في دول كبيرة أخرى حتى أصبح عجز ميزان المدفوعات الأمريكي المصدر الأساسي للسيولة الدولية، وأخيراً اختفى دور الإسترليني كعملة احتياطي بعد إخفاق محاولة العودة لقابلية التحويل بالذهب عام ١٩٤٧ وما تلاها من تخفيض قيمة الإسترليني عام ١٩٤٩ ثم استمر العجز في ميزان مدفوعات بريطانيا.

وبالرغم من الإجراءات المتعددة استمر العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي وسعت الدول القادرة إلى استبدال الذهب بجزء من احتياطياتها الدولاراتية المتزايدة كما تآكلت القوة الشرائية للدولار في داخل الولايات المتحدة الأمريكية بفعل التضخم و لم ينجح تخفيض قيمة الدولار بالنسبة للذهب في عام ١٩٦٩ في تحسين وضع ميزان المدفوعات وعندئذ فاجأ نيكسون العالم في ١٥ آب ١٩٧١ بقرار منفرد ودون التشاور مع صندوق النقد الدولي كما تقضي بذلك اتفاقية بريتون وودز بإعلان توقف أمريكا عن تحويل الدولار إلى ذهب عند الطلب وبالموافقة على هذا التعديل الثاني في اتفاقية بريتون وودز لم يعد لأي عملة سعر تعادل رسمي بالذهب وانتقل النظام النقدي العالمي

من قاعدة الصرف بالذهب إلى قاعدة الصرف بالدولار الورق. وبالتالي أصبح الدولار عملة الاحتياط الوحيدة في العالم. وانهار العمود الأساسي الأول لنظام بريتون وودز.

وخلال تلك الأحداث ظهر في القاموس النقدي تعبير جديد هو التعويم فالأصل إن لكل عملة سعر تعادل يمثل وزناً معيناً من الذهب الخالص، وكانت الحكومات تحرص على تثبيت هذا السعر والدفاع عنه. والتعويم على العكس يعني أن تترك الدولة سعر صرف عملتها يتقلب إزاء العملات الأخرى وفقاً لقانون العرض والطلب، ولا تتدخل للتأثير فيه إلا حين تقوم ضرورة وتتاح لها الإمكانية. وبفقدان الارتباط بالذهب وتثبيت أسعار الصرف يكون صندوق النقد الدولي قد فقد سبب وجوده وبالتالي مشروعيته لأنه أنشئ كأداة لتنفيذ وحماية نظام نقدي معين وبتخليه عن هذا النظام يكون في الواقع قد أفلس في مهمته والعلة تدور مع المعلول وجوداً وعدماً، وبالتالي انتهى نظام بريتون وودز، وأصبح الاقتصاد العالمي بلا نظام نقدي. من هنا فإن صندوق النقد الدولي كان يهدف بالخفية إلى خدمة الدول الرأسمالية الكبرى، ولم تعنه مشاكل الدول النامية التي نظر إليها آنذاك على أنها مجرد توابع، ولم يضع ضمن أهدافه قضايا التنمية والمدفوعات الدولية لهذه المجموعة من الدول وحتى مساعدتها في تسوية حقوقها لدى دائنيها، كما كان يؤدي مهمة لا يستهان بها للدول الاستعمارية في عصر دول العالم الثالث، وأداء دور الشرطي في خدمة البنوك متعدية الجنسية، ويهدف إلى سيطرة الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي بوصفها صاحبة النقد الدولي من ثم التحكم في قراراته. لقد جاء كتاب "**الذهب والدولار ولعبة الأسهم وعلاقتها والصهيونية بانهيار العالم**" لمؤلفه المهندس م محمد شريف مظلوم ليكشف عن المخططات الأمريكية والصهيونية في استغلال العالم اقتصادياً من خلال تلاعبهما بعملات الدول الصناعية والفقيرة وسيطرتهما على البنوك الربوية والأسواق المالية ولا يخفى ما لهذه البنوك والأسواق من تأثيراتها السلبية في الاقتصاد العالمي.وقد بيّن المؤلف أثر تخفيض قيم العملات الورقية العالمية في تدني مستوى المعيشة للناس وتدهور اقتصاديات الدول عموماً ولا سيما الدول النامية من خلال بعض المعادلات الرياضية التي حدد على أساسها مقدار الانهيارات التي أصابت العملات الورقية.

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَـدِّمَة

من أجل كشف المخططات الصهيونية التي دمرت حياة البشر.

ومن أجل معرفة سبب الفقر الذي تعيشه بلدان العالم.

ومن أجل معرفة سبب الغش والاحتيال والسرقة والرشاوى، والوقوف على انعكاسات الأوضاع الاقتصادية المتدهورة على الحياة الاجتماعية من إفقار وإذلال وإفساد...

ومن أجل الكشف عن السبب الذي جعل الدخول لا تحقق الكفاية المعاشية، ولا الحد الأدنى منها، وعن سبب الفوضى العارمة التي تعصف بالعالم والتي جعلت حفنة من الجشعين الشرهين الظالمين يأكلون لقمة عيش الفقراء والشرفاء بالباطل ويمتصون ٩٥% من القيمة الشرائية لمدخرات الأغنياء الرقمية والورقية.

ومن أجل معرفة سبب انهيار العملات، وتدني قوتها الشرائية في معظم بلدان العالم.

ومن أجل معرفة من أشعل فتيل الحرب الاقتصادية العالمية بعد إلغاء اتفاقية [بريتون وودز] التي حفظت للدولار قيمته الذهبية والشرائية.

ومن أجل معرفة الآثار الهدامة للاقتصاد الربوي، والبورصات العالمية.

ومن أجل كشف النقاب عن اللعبة الصهيونية الأمريكية التي أدت إلى امتصاص ٩٥% من دخل كل شريف في البلدان الفقيرة والاشتراكية.

من أجل هذا كله.... كان هذا الكتاب.

وقد جعلته في بابين. وجعلت كل باب في فصول...

أما الباب الأول فقد تضمّن اثني عشر فصلاً... تناولت فيها أبعاد اللعبة الصهيونية ونتائج إلغاء اتفاقية [بريتون وودز]، والمعادلات الرياضية لانهيار

العملات الورقية العالمية، وتدني دخول المواطنين، وأثر البنوك الربوية والبورصات المالية في تخريب الاقتصاد العالمي، والحلول الجريئة للقضاء على الفوضى الاقتصادية في العالم...

وأما الباب الثاني فقد تضمن ستة فصول تناولت فيها دور المخابرات في تحطيم الثائرين المناهضين للأنظمة الموالية للصهيونية، وحاجة دول العالم إلى استقرار عملاتها، وعدداً من المقالات التي تدعم ما ذهبت إليه في بحثي هذا، وتعليقاً على كتاب (لصوص في مناصب مرموقة) للكاتب الأمريكي (جيم هاي تاوير).

وكلي أمل في أن يسهم هذا الكتاب في تحقيق واقع اقتصادي طاهر، يقوم على الكسب المشروع، والتجارة المشروعة، ويحقق كفاية معاشية كريمة تليق بإنسانية الإنسان بعيداً عن الربا والتعاملات القائمة أصلاً على إفقار الملايين لإغناء حفنة جشعة لا يشبعها إلا احتكار الذهب العالمي في خزائنها الكبرى وتاركة للعالم أوراقاً مالية لا تزيد في قيمتها على أوراق الكتابة!.

أسأل الله العلي القدير أن يحقق هذا الكتاب الآمال المعقودة عليه، وأن يكشف الأخطار المدمرة للعالم التي يفجرها أدعياء الديمقراطية والتحضر والتقدم من صهاينة وأمريكان ومن دار في فلكهم وحذا حذوهم.

المؤلف

الباب الأول

الفصل الأول: مداخل اللعبة الصهيونية للسيطرة على العالم.

الفصل الثاني: المراحل التي سبقت تنفيذ الجريمة.

الفصل الثالث: إلغاء معاهدة بريتون وودز وآثارها.

الفصل الرابع: المعادلات الرياضية الاقتصادية لانهيار العملات الورقية.

الفصل الخامس: مقارنة لدخول المواطنين بين عهدي الاستقرار الاقتصادي والفوضى الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل السادس: البنوك والبورصات ودورهما في تخريب الاقتصاد العالمي.

الفصل السابع: تلاعب الصهاينة والأمريكان بعملات الدول الصناعية والفقيرة.

الفصل الثامن: امتصاص العملة السورية وتأثير ذلك على معيشة المواطنين ودخولهم.

الفصل التاسع: هيمنة دولار لعبة المنوبولي على البورصات العالمية.

الفصل العاشر: النتائج المدمرة للجريمة الاقتصادية الصهيونية الربوية.

الفصل الحادي عشر: آثار الجريمة الاقتصادية على جميع الشرائح الاجتماعية.

الفصل الثاني عشر: الحلول الجريئة للقضاء على الفوضى الاقتصادية في العالم.

الفصل الأول

مداخل اللعبة الصهيونية للسيطرة على العالم

إن حديثنا في هذا الفصل سيتناول الجريمة الاقتصادية الربوية الصهيونية وذلك عندما انفك الذهب عن العملات الورقية، وراجت تجارة المال الربوية، فكانت الجريمة الاقتصادية الصهيونية عام ١٩٧١.

وكانت النتيجة تدمير اقتصاد العالم، وسحق حياة شرفائه وفقرائه، بتدمير القيمة الشرائية لعملاته الورقية.

وفي سبيل تحقيق هذه السيطرة على دول العالم، كان لا بد للصهاينة، من ترويج الربا لامتلاك ذهب العالم.

ولتحقيق الحلم التلمودي لإقامة الإمبراطورية الصهيونية هيأت الصهيونية، مرتكزات أو مقدمات أربعة مهدت لإفراز النتائج التي دمّرت الاقتصاد العالمي، وهذه المقدمات هي:

تجهيل المسلمين والمسيحيين، بالأشكال الحديثة للربا (تحت مظلة العلمانية الملحدة، التي تحارب الأديان) وغررت بهم بادعاءات خبيثة منها: إن الاقتصاد المزدهر لا يتم دون بنوك ربوية، تعتمد مبدأ الفائدة (الربا) في تعاملاتها.

وقد حاربت الصهيونية وعملاؤها، إنشاء البنوك الإسلامية التي تعتمد مبدأ المشاركة، بين المودع والبنك، وكانت الحروب من خلال الضغط السياسي، والاقتصادي الغربي، ثم الأمريكي على الحكام والحكومات العربية والإسلامية، خوفاً من انتشارها وازدهارها، على حساب البنوك الربوية في أرجاء العالم، ولو أن الحكومات العربية والإسلامية لم تخضع لتلك الضغوط، لعمَّ الخير أرجاء البلاد، بدل الدمار الذي حل بالبلاد والعالم.

بعد ترويج البنوك الربوية، تم إنشاء أسواق المال – البورصات – العالمية، و لم تكن أسواقاً للمال، بل قامت على مبادلة المواد الخام والمواد المصنعة بين دول العالم، لقاء عمولة محددة – كومسيون – وظل هذا المسار (القائم على تجارة

المواد والسلع والخدمات، معمولاً به في البورصات لعشرات السنين) يروج لتشابك اقتصادي بين دول العالم، بدل اقتصاد يقوم به التجّار. مهيئة بذلك الأجواء الاقتصادية العالمية، لانقلاب مدّمر لمسار عمل جديد، أي عندما سيقلب الصهاينة مسار عمل البورصات، من تجارةِ مواد وسلع وخدمات، إلى تجارة مال ربوية مدمرة، وتجارة أسهم محرمة (هي قمار بالأسهم بدل قمار بالنقود يحركها الصهاينة من خلف الكواليس)

إن مهمة المسار الجديد للبورصات، (بوجود الانترنت وشبكات الكومبيوتر العالمية) تدمير الاقتصاد العالمي، عند تدمير استقرار العملات الورقية، القائم حتى عام ١٩٧١ وما قبل، من خلال تدمير القيمة الشرائية للدولار، والعملات الورقية العالمية الأخرى. فتم على أثرها تدمير النهضة الصناعية والزراعية، للدول الفقيرة والاشتراكية، والتي كانت قد تخطت أشواطاً كبيرة في نهضتها الصناعية والزراعية.

«وسنرى عزيزي القارئ، عندما تكتمل حلقة المخطط الصهيوني الخبيث، بالمرتكزين الثالث والرابع، اللذين يمثلان قمة الإجرام اليهودي في هذا المخطط، ويمثلان قمة غباء الخاصَّة من المسلمين والمسيحيين، عندما مُررا وفُرضا فرضاً بالسيف اليهودي، على نصارى ومسلمين تركوا دينهم ونهج ربهم، فكان قضاء الله فيهم. لأن الظالم سيف الله في الأرض، يقتص به ثم يقتص منه».

وسترى كيف نزل السيف اليهودي الظالم، على المسلمين والنصارى عند تنفيذ البند ٣ والبند ٤.

يجب على الشركات الصهيونية الأمريكية عقد صفقات وعقود تجارية ضخمة جداً بمليارات المليارات بالدولارات حصراً، (على أن تورد هذه المستوردات خلال عشرات السنين)، مع شركات الدول الصناعية الغنية.

أخطر المرتكزات تأثيراً وتدميراً، هو إلغاء اتفاقية بريتون وودز، التي تربط الدولار بالذهب، وبتعهد يحمي الدولار وكل من تعامل به، من الأمريكيين وغير الأمريكيين على مدى عشرات السنين السابقة.

الفَصْلُ الثَّانِي

المراحل التي سبقت تنفيذ الجريمة

ولتنفيذ المرتكز الأخطر، من بين المرتكزات الأربعة، لن يتوانى اللوبي الصهيوني عن الضغط الهائل، لإجبار الإدارة الأمريكية على إلغاء معاهدة بريتون وودز، ولو أدى إلى تعريض الدولار والاقتصاد الأمريكي إلى مغامرة مدمرة لأمريكا ذاهّا، تتفكك بها ولاياها الخمسون، خاصة إذا علا صوت الإيمان محذراً من الطغيان المدمر للربا القادم، وتجارة المال المحرمة في القرآن والإنجيل، عندما يتم إعفاء الذهب، (الذي هو عملة القرآن والإنجيل والتاريخ البشري منذ آلاف السنين) من تدخله في عمليات البيع والشراء، والتعامل به بين الدول، عندما كان يحمي عملاها الورقية، ويعطيها مصداقية لقيمتها الحقيقية. (وما العملات الورقية العالمية ذات الرصيد الذهبي الكامل، إلا كشيكات قيمتها الذهب وليست هي بديلاً عن الذهب).

وكان إقناع علماء الدين الإسلامي والمسيحي للتجار والأغنياء المسلمين والمسيحيين، بضرورة التمسك بالذهب، كفيلاً بإحباط المخططات الصهيونية الخبيثة، وهدم المرتكزات الأربعة القائمة عليها، ولكن هؤلاء العلماء خانوا الأمانة، وسكتوا عن كشف حقيقة الذهب المكرر ذكره في القرآن والإنجيل في معاملات البيع والشراء والزكاة والصدقة (وقد خلق الله تعالى الذهب والفضة، بالقدر الكافي لتعامل العباد بهما، فلا هما نادرا الوجود كالماس، ولا هما بكميات كبيرة جداً جداً كالصوديوم).

ولكن كيف سيتم تنفيذ هذا المرتكز الخطير جداً؟ إليكم التفاصيل:

في العقد السادس من القرن العشرين، حاول اللوبي الصهيوني إقناع الزعامات الأمريكية بضرورة فك ارتباط الدولار عن الذهب، وإلغاء معاهدة بريتون وودز،

(والتي تتعهد فيها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بإعطاء أونصة ذهبية مقابل كل ٣٥ دولاراً يرد للخزينة الأمريكية) إن هذا التعهد أعطى للدولار القديم ثقة العالم واحترامه (لذلك سُعِّرت به جميع المنتجات والسلع والمواد الخام في العـــالم. ليصبح عملة التعاملات الدولية كما خططت له الصهيونية تماماً منذ عام ١٩٤٣ عند إبرام المعاهدة).

ولكن خوف الإدارات الأمريكية المتعاقبة من هذه المغامرة الخطرة (التي تهدد بانهيار الدولار بعد أن يفقد الدعم الذهبي) كان أكبر من المكاسب الـــتي كـــان يوحي بها الصهاينة.

لقد حال هذا الخوف الجارف، دون تحقيق الرغبة الـــصهيونية العارمـــة، في انطلاق الدولار محرراً من الذهب، ليصبح الدولار كالطير في السماء بين صعود وهبوط، بين يوم ويوم بل بين ساعة وساعة، إذا أُحكمت المؤامرة بدقة.

إن إحكام خيوط المؤامرة مرهون: بـــسكوت علمـــاء الـــدين الإســـلامي والمسيحي، عن محاربة الربا، التي ترعاه البنوك والبورصات، ومرهون أيضاً بعدم التمسك بالذهب الذي تؤيده رسالات السماء، ومرهون أيضاً بتكبيـــل عقـــول علماء الاقتصاد والحكام والمثقفين وضمائرهم، ومرهون كذلك بحبك غـــشاوة على عيون الأغنياء المسلمين والمسيحيين، ليغوصوا عن جهل في العمليات الربوية التي خططت لها الصهيونية العالمية، وأقامت من أجلها الجامعات وكليات التجارة والاقتصاد، ونشرت البنوك الربوية في كل أرجاء المعمورة، وأقامت أسواق المال في كثير من دول العالم، وعواصمه الاقتصادية والسياسية.

لقد كانت هذه الرهانات، هي رأسمال الصهيونية في تنفيذ مخططاتها بنجاح، وكان لا بد من تحطيم معاهدة (بريتون وودز) قبل الصحوة الإسلامية المرتقبـــة، ويقظة المارد الإسلامي، لذا كان على الصهيونية العالميـــة أن تـــسرّع خطواتهـــا ومغامراتها لإتمام الجريمة الاقتصادية بأسرع وقت ممكن.

وليس أمام اللوبي الصهيوني إلا القوة والتهديد، بامتصاص الاحتياطي الذهبي

للدولار من البنك المركزي الذي يملكه اليهود وليست الحكومة الأمريكية وكذلك، من الضغط واللعب في الانتخابات الأمريكية لإجبار الزعامات الأمريكية رغم أنفها على إلغاء معاهدة بريتون وودز.

فعمد هذا اللوبي الصهيوني الخبيث عام ١٩٧٠، إلى جماعات الضغط اليهودية في فرنسا ليقوموا بتحويل كل ما يملكه يهود فرنسا من ذهب وفرنكات فرنسية إلى دولارات أمريكية.

فجمعوا مليارات من الدولارات المدعومة كلياً بالذهب وبمعاهدة بريتون وودز، وطلبوا من الحكومة الفرنسية الضغط على الحكومة الأمريكية، لتبديل هذه المليارات من الدولارات إلى ما يعادلها من الذهب، تطبيقاً للمعاهدة، وإعطاء يهود فرنسا أونصة ذهبية عن كل ٣٥ دولاراً من هذه المليارات، أي سحب ٢٨٥٧١٤٢٨أونصة ذهبية، أو حوالي ١٠٠٠ طن من الذهب من الاحتياطي الذهبي للدولار، عن كل مليار دولار يبدلونه لأن: كل مليار دولار قديم = مليار غرام ذهب.

وخضعت الحكومة الأمريكية لطلب فرنسا ويهود فرنسا، وانتقلت آلاف الأطنان من الذهب من الاحتياطي الذهبي للدولار إلى فرنسا، مقابل مليارات الدولارات التي دفعها يهود فرنسا، دون أية ضجة إعلامية، خوفاً من عدوى تبديل الدولارات الورقية بالذهب لجماعات يهودية أخرى، أو أغنياء من دول أخرى من غير اليهود، تقليداً لليهود، (ممن قد تأتيهم الصحوة المبكرة أمثال الرئيس رفيق الحريري وقبل أن ترتفع أسعار الذهب ٢٠ ضعفاً، والأصح قبل أن تنخفض أسعار الدولارات ٢٠ ضعفاً، كما سيأتي بعد إلغاء معاهدة بريتون وودز)، فينهار الدولار الأمريكي، لأن مخزون احتياطه الذهبي، يمكن أن يغادر بعضه أو شطره الأكبر أمريكا إلى خارجها. وتبقى مليارات الدولارات في أمريكا دون احتياطي ذهبي لها، فينهار الاقتصاد الأمريكي، وتنهار معه أمريكا، وتتفكك ولاياتها إلى دويلات هزيلة متصارعة، (كما تفكك الاتحاد السوفيتي فيما بعد، إلى

دول هزيلة نتيجة انهيار الروبل الروسي).

وعلى أثر هذا التواطؤ بين يهود فرنسا، والزعامة الصهيونية في أمريكا، خضعت الإدارة الأمريكية إلى الرغبات الجامحة للوبي الصهيوني، لإلغاء معاهدة بريتون وودز.

(كانت هذه المعاهدة هي من أهم الروابط التي جمعت شعوب الولايات المتحدة وانهيار الدولار سيمزّق هذه الروابط).

ولكن كيف ستحمي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية دولارها من الانهيار؟ (عند تخلي المودعين والمتعاملين بالدولار الذهبي القديم عن الدولار الجديد، الذي سيصبح ورقاً بلا قيمة حقيقية له، ويبقى فقط تحت رحمة يهود فجرة).

هذا التساؤل الجديد، الذي أرّق عقول أعضاء الإدارة الأمريكية وقلوبهم بعد مؤامرة يهود فرنسا التي أذلّت الشعب الأمريكي وزعماءه. وكان الجواب على هذا التساؤل، في العقول الصهيونية الخبيثة فقط!!!.

وكان جواب هذا التساؤل: هو العقود والصفقات التجارية الضخمة جداً، التي يجب فرضها على شركات الدول الصناعية الغنية.

وكانت هذه العقود كما ذكرنا، هي الاحتياطي البديل والهائل عن الاحتياطي الذهبي للدولار الجديد، الذي سيولد بلا رصيد ذهبي له. وستكون كل دولة غنية مرغمة رغم أنف شعبها، على حماية الدولار من الانهيار، عند إلغاء معاهدة بريتون وودز، حماية لشركاتها والمساهمين في هذه الشركات، ومن ثم لاقتصادها من الانهيار، كما خططت الصهيونية لذلك تماماً!!!.

للمطالعة: (ولكن لو كانت القيادات السياسية والاقتصادية و... في الدول الصناعية والغنية، تحركها الأخلاق، ومصلحة شعوبهم، وكان فيهم ورع من ورع المسيح وأخيه محمد عليهما الصلاة والسلام، لأدركوا خطورة المخططات الصهيونية، ونزع الذهب عن العملات، وما يجره من دمار على شعوبهم وشعوب

دول العالم الفقيرة، إذن لوقفوا ضد الصهيونية ومخططاتها، ولكشفوا زيف العقود التجارية المجبولة بالخيانة، ولأجبروا شركاهم على عدم تنفيذها، بإثارة الشعب الأمريكي، وشعوبهم وشعوب العالم، والأمم المتحدة والمحاكم الدولية والجمعية العامة، ولكن هيهات لهؤلاء الخاضعين لأهوائهم وأهواء الصهاينة، أن يفعلوا ذلك، وليتهم فعلوا لكانوا أنقذوا العالم.

لقد استعذب هؤلاء الخاصة الألاعيب الصهيونية فيهم بعد أن أنسوهم ربهم وحسابه عند لقائه عندما آثروا منفعتهم الشخصية الآنية على منفعة عامة شعوبهم:

الحكام: نسوا أنهم مسؤولون أمام الله يوم القيامة عن رعيتهم، فاستعذبوا طرق الوصول إلى الكراسي وطرق المحافظة عليها حتى آخر أيام حياتهم على حساب استعداء شعوبهم وتقريب المؤيدين لهم، ولو كانوا ممن تلوثت أيديهم وفروجهم وأموالهم بالحرام. وإبعاد المعارضين واضطهادهم وإفقارهم ولو كان لهؤلاء المعارضين خلق الأنبياء. وكان الأجدر لهؤلاء الحكام أن يقفوا للشر اليهودي بالمرصاد بأن يقرّبوا إليهم المستشارين والوزراء وقادة الأمن من الذين يخشون ربهم ويؤثرون العام على الخاص، وممن يملكون الجرأة بسالحق ليدعموا مسيرة العدالة لقائد البلاد، والأجدر أيضاً للحكام أن يدعموا بلا حدود ممثلي الشعب المنتخبين انتخاباً حراً نزيهاً، ليكونو ساهرين معهم على خدمة شعبهم يتحسسون آلامه ومعاناته.

العلماء: لقد استعذب هؤلاء الفتات ونسوا أنهم يحملون رسالات السماء، لذا عليهم نصح قادتهم وشعبهم، وأن يضعوا العلم الذي تعلموه واقتبسوه من الغرب والشرق في مصفاة إيمانهم لتنقيته من الشوائب (التي دستها الأيدي الصهيونية الخبيثة في الجامعات ومراكز البحوث وأسواق المال) ليثمر لهم ولعامة شعبهم خيري الدنيا والآخرة في الدين والاقتصاد والعلوم.

الأغنياء: لقد استعذب هؤلاء الربا وقمار لعبة الأسهم، تلك المحرمات التي استخدمتها الصهيونية للاستيلاء على ذهب العالم لتبقى لهؤلاء الغافلين أرصدة

دولاراتية وهمية فاقدة ل- ٩٥% من قيمتها الذهبية ستجرهم الصهيونية بها إلى شيكلها الذهبي التي تتحين إصداره بين لحظة وأخرى مع إقامة الشرق الأوسط الجديد أو الإمبراطورية الصهيونية العالمية بعدما أرست معالمها وظلالها على غالبية حكومات العالم التي تؤيد إسرائيل الصهيونية بلا حدود. لقد ساهمت حرب لبنان (التي أيدّ الله بها المجاهدين بالنصر المبين)، في تبديد الأحلام الصهيونية التي سيقضي عليها جهاد المؤمنين قريباً إن شاء الله تعالى. انتهت المطالعة

وحبكاً لخيوط الجريمة الاقتصادية الربوية: يجب أن تكون هذه العقود والصفقات مستوفية للشروط القانونية، المحلية والدولية.

لذا خُيّر أصحاب التواقيع على تلك العقود في جنس النقد، كقيمة لهذه العقود!!! الذهب أم الدولار؟!

فكان الاختيار غير الموفق: الدولار. ظناً من أصحاب التواقيع على العقود، ومستشاريهم الاقتصاديين المغفلين، أن الدولار الأمريكي سيبقى إلى الأبد مدعوماً بالذهب، وبمعاهدة بريتون وودز، ولم تنتبه أو تتنبأ مسبقاً عقول هؤلاء ومستشاريهم، رغم غرابة التخيير وضخامة العقود، وفترات تنفيذها الطويلة جداً، أنها تحمل مفاجآت مدمرة، أو جرائم كبرى ستحل باقتصاديات دولهم، وحياة شعوبهم، إن أقدمت أمريكا على التخلي عن اتفاقية بريتون وودز.

(لقد أعمت ضخامة أرقام العقود عيون المستشارين الاقتصاديين الذين جهلوا أو تناسوا أو نسوا، تاريخ المكر والخداع اليهودي عبر العصور السابقة).

وعندما توثقت هذه العقود والصفقات التجارية الضخمة جداً، بين الشركات الأمريكية الصهيونية، وشركات الدول الصناعية والغنية، وبصيغة بعيدة عن المساءلة القانونية، عندما اختير الدولار وليس الذهب قيمةً للعقود. عندها أصبحت هذه العقود والصفقات الاحتياطي الضخم البديل، عن الاحتياطي الذهبي للدولار الجديد، الذي سيفقد احتياطه الذهبي عندما !!؟؟. تبدأ الحرب الاقتصادية العالمية.

الفصل الثالث

إلغاء معاهدة بريتون وودز وآثارها المدمرة

في ١٥ آب ١٩٧١ أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون، إلغاء معاهدة بريتون وودز، وفصل الذهب عن الدولار، في مناسبة ستعود بالشؤم على شعوب الأرض من غير اليهود.

لقد كانت العقود والصفقات التجارية الضخمة، التي أبرمتها الشركات الأمريكية الصهيونية قبل عام ١٩٧١ كارثية في المقام الأول على شعوب الدول الفقيرة والاشتراكية، التي انهارت عملاتها واقتصادها، وتفككت دولها.

إن الدول الفقيرة انهارت عملاتها المحلية خلال خمسة عشر عاماً، وانهارت معها الكفاية المعاشية لشعوبها وشعوب الدول الاشتراكية، وكانت الانهيارات لعملاتها، كما سترى عشرات وبعضها مئات وبعضها الآخر آلاف الأضعاف.

إن انخفاض قيمة العقود والصفقات التجارية الضخمة، وصل خلال ٣٥ عاماً إلى عشرين ضعفاً، ويعادل هذا الانخفاض ٩٥% من قيمة العقود التجارية المبرمة قبل عام ١٩٧١، وتحديداً قبل إقدام أمريكا على إلغاء اتفاقية بريتون وودز (التي ربطت الدولار بالذهب، وأكسبت الدولار القديم ثقة العالم كما خططت له الصهيونية كما ذكرنا).

وفي المثال التالي: الذي يبين كيف استعبدت الصهيونية وأمريكا، الدول الصناعية الغنية، وكيف استجرّتها للخضوع رغم أنف شعوبها، عندما كبّلت الصهيونية الشركات والمصانع الأوروبية، واليابانية بعقود تجارية، (معجونة بالمكر والخداع اليهودي) مثال أغرب من الخيال يبين خسارة خيالية للشركات

الأوروبية واليابانية، في عقد من العقود الخبيثة، لتوريد إنتاجها على مـــدى ٥٠ عاماً، بعقد سنوي قيمته ١ مليار دولار، فيكون القيمة الإجمالية لهذا العقد ٥٠× ١ = ٥٠ مليار دولار قديم موزعة على ٥٠ عاماً قيمتها الذهبية النظرية عند توقيع العقد ٥٠ ألف طن من الذهب، لأن: ١ غرام ذهب كان = ١ دولار قـــديم أي: كل مليار غرام ذهب = مليار دولار، إن لم تتغير وتنخفض قيمة الدولار، أو إن لم يكن هناك مؤامرة وجريمة صهيونية تفتك بقيمة الدولار الذهبية.

وبعد أن تمت الجريمة الاقتصادية، الربوية الصهيونية الأمريكية عـــام ١٩٧١ (وانهيار قيمة الدولار الجديد١٠ أضعاف، ثم ٢٠ ضعفاً عـــام ٢٠٠٦، عنـــدما أصبح١ غرام ذهب يساوي١٠ دولارات، ثم٢٠ دولاراً مزيفاً عنـــدما صـــارت الأونصة= ٦٢٠ دولاراً، وكانت الأونصة عند توقيع العقد تساوي ٣١ دولاراً) تدرج انهيار تلك العقود. لقد كانت قيمة هذا العقد الخبيث في سنته الأولى = ١ مليار دولار = ١ مليار غرام ذهب = ١٠٠٠ طن ذهب، أصبح بعد ١٥ عاماً = ١٠٠ طن فقط من الذهب. (عندما أصبحت قيمة الأونصة الذهبية ٣١٠ دولاراً) بخسارة ٩٠% وفق معادلة الشريف المظلوم لانهيار العقود التجارية (رقم ٣)

$$= \frac{\text{قيمة العقد بالدولار}}{\text{مقدار انهيار الدولار/غ}} = \frac{\text{١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ دولار}}{\text{١٠ دولار /غ}} = \text{١٠٠ طن ذهب}$$

وفي عام ٢٠٠٦ (عندما صارت قيمة الأونصة = ٦٢٠ دولاراً، صارت قيمة الغرام = ٢٠ دولاراً) أصبح قيمة العقد وفق المعادلة التالية =

$$\frac{\text{١ مليار دولار}}{\text{٢٠ دولار للغرام}} = \text{٥٠طن ذهب}$$

بخسارة ٩٥٠ طن ذهب، أو بخسارة ٩٥% من قيمة العقد الذي أُبْرِمَ قبـــل عام ١٩٧١، أي أصبح الدولار والعملات الورقية العالمية، بعـــد فـــصلها عـــن

الذهب، شيكات بلا رصيد، تتعامل بها كافة شعوب الأرض، بغباء عامّتهم وخاصتّهم، المحكومين والحكام، وبشلل في العقول المختصة بالاقتصاد والمال والفقه.

لقد عوضت الدول الصناعية، بعضاً عن خسائرها من هذه العقود، من انخفاض قيمة المواد الأولية المستخرجة، من الدول الفقيرة، عندما انخفضت قيمة المواد الخام بانخفاض الدولار الجديد (١٠ أضعاف ثم ٢٠ ضعفاً) عن قيمته القديمة المسعَّرة بها أسعار المواد الخام، والمصنعة في العالم. كذلك عوضت خسائرها، عندما صنّعت الدول الصناعية (٧٥٪ من منتجاتها المتعاقد عليها مع أمريكا) في الصين ودول النمور الآسيوية، وبأسعار منخفضة جداً قياساً لأسعار هذه المنتجات في الدول الصناعية (كما سيأتي ذكره) حماية لشركاتها والمساهمين فيها من الإفلاس.

إذن إن الجريمة الاقتصادية الربوية، وما سبقها من العقود والصفقات التجارية الضخمة جداً، كانت كارثة في المقام الثاني، على الدول الصناعية الأوروبية واليابانية، حيث جلبت لها ولشعوبها ذل الخضوع لأمريكا والصهيونية.

وفي المقام الثالث، ستكون أمريكا والشعب الأمريكي الغافل، هم الضحية الثالثة للجريمة الصهيونية، عندما سينهار الدولار، وينبعث الشيكل اليهودي الذهبي، عند استيلاء اليهود على ذهب العالم، وآبار النفط العربي (كما يحلمون ويخططون) ليبيعوا النفط بالشيكل اليهودي الذهبي، وبزيادة ١٠ أضعاف أو أكثر عن أسعاره الحالية. قبل أن ينضب النفط خلال أقل من ٢٥ عاماً قادمة.

لذا تتسابق الصهيونية وأذنابها الأمريكان وعملاؤهما مع الزمن، للاستيلاء على المنطقة العربية بأسرع زمن ممكن، ويشنون الحروب ويهيئون الفضائيات

والعاهرات والمخدرات لذلك.

وقد تم للصهيونية العالمية ما خططت له حتى الآن، من خلال ما يرى المرء من الهيمنة الواسعة على دول وشعوب العالم، لتحصد الشعوب الفقيرة من هذه الهيمنة: الفقر والدمار، الذي أفرز الفساد والرشاوى والسرقات والغش والاحتيال وغياب مقومات الدولة، عندما لم تعد الدول الفقيرة والاشتراكية قادرة على تأمين الكفاية المعاشية لموظفيها، أو أن ترفع رواتب وأجور العاملين لديها، بما كانت تعادل هذه الرواتب من الذهب، (لأن الكفاية المعاشية للمواطنين لم يزل ميزانها الحقيقي الذهب).

لقد خالفت الصهيونية والولايات المتحدة الأمريكية، (اللتان دمرتا الرباط المقدس بين الذهب والعملات الورقية العالمية) شرائع الله، وما جاء به القرآن والإنجيل والتوراة، وتاريخ البشرية النقدي، والتي اعتمدت جميعها الذهب والفضة، كنقد نزيه لا يقبل التزييف، لأن الله يعلم أنه لن تستقيم اقتصاديات الناس وحياتهم إلا بالذهب، ويؤكد ذلك: الانهيارات المدمرة لعملات أغلب دول العالم وانهيار الأخلاق والقيم والمبادئ والعلاقات السليمة بين الأفراد والدول.

وما الفرية التي اعتمدتها الصهيونية، وردّدتها أمريكا بغباء وخبث: من أن قوة الاقتصاد لأية دولة (هو الدعامة الوحيدة لعملتها)، إلا كذبة كبرى كان يجب أن يكتشفها علماء الدين الإسلامي والمسيحي، والاقتصاد والمال والحكام في وقت مبكر، (قبل أن تقع الفأس بالرأس). لقد سوّقت الولايات المتحدة الأمريكية والصهاينة وعملاؤهما هذه الفرية، إلى جميع دول العالم، مستخدمة الضغط الاقتصادي والسياسي، على زعماء وحكومات العالم. وكانت الألسنة أمريكية، والعقول عقول اللوبي الصهيوني، الذي يخطط للاستيلاء على ذهب العالم عندما

تتخلى عنه الحكومات والشعوب شيئاً فشيئاً، تحت ضربات الديون والأسعار المتأرجحة له، والانهيار المفتعل لأسعاره، وعندما تسحب المدخرات الذهبية الموجودة في أيدي الأغنياء والتجار، ومعاصم النساء والفتيات وصدورهن، اللواتي يعتمدن الذهب للزينة، والادخار الشخصي لغوائل الزمن، والشيخوخة وثمن القبر، وتكاليف الدفن والتعزية.

علماً بأن علماء الدين والاقتصاد والحكام والحكومات والأغنياء، يعلمون علم اليقين، (وجهّال إن لم يعلموا): أن اليهودي وعلى مر العصور والدهور وحتى اليوم وغداً، لا يعتمد عملةً لمدخراته إلا الذهب الأصفر الرنان، فهل رانت الغفلة على قلوب هؤلاء الخاصة وعقولهم، أم أنهم باعوا أنفسهم لأعدائهم وللشيطان والهوى؟

وبعد أن أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون فصل الذهب عن الدولار، والقضاء على معاهدة بريتون وودز، بدأت الضغوط الاقتصادية والسياسية على الدول، لتحذو حذو أمريكا، لفصل العملات الورقية العالمية عن رصيدها الذهبي، عملةً بعد عملة، بعد تخلي الدولار عن رصيده الذهبي، لقد كانت العملات الورقية شيكات بأرصدة ذهبية، أصبحت بعد الجريمة الاقتصادية الربوية الصهيونية الأمريكية شيكات بلا رصيد، بعد أن خلعت الجريمة بريق الذهب عنها. وعطّلت الصهيونية العقول، وخلعت النخوة من رؤوس العلماء والحكام والأغنياء، وجعلتهم كالأنعام بل أضل، لأن هؤلاء ساروا وفق هواهم وهوى الشياطين الصهاينة، فجلبوا لهم ولشعوبهم، سخط الله العظيم، لأنهم انغمسوا في معصية الربا، وخالفوا أمر الله الذي حذرهم في القرآن والإنجيل والتوراة.

فقال الله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنْ الرِّبَا إِنْ**

كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ(٢٧٨) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لا تَظْلِمُونَ وَلا تُظْلَمُونَ(٢٧٩)﴾[1].

وعندما لحقت العملات الورقية العالمية بالدولار، وتخلت عن رصيدها الذهبي، بدأت بالانخفاض ساعة بعد ساعة ويوماً بعد يوم، مقابل الذهب.

وحسب قانون العرض والطلب، بدأت عملات الدول الفقيرة والاشتراكية بالانخفاض الحاد، مقابل الارتفاع الحاد لأسعار الذهب، أما الانخفاض المتعمد للدولار، فيجب ضبط انخفاضه (دون عملات العالم)، من كل قوى الشر والخنوع والغباء، خوفاً من أن ينهار الانهيار الكاسح، ويفقد ثقة المتعاملين به بعدما فقد ذهبه.

للمطالعة: «ويا ليت الدولار الجديد انهار، كما انهار الروبل الروسي فيما بعد، إذاً لاضطرت أمريكا إلى التراجع عن إلغاء معاهدة بريتون وودز، ولوقف الشعب الأمريكي ضد المخططات الصهيونية والصهاينة، بعدما انكشف غدرهم وخيانتهم لأمريكا، ولَسَلِمَ العالم من الدمار، وفقراء العالم وخاصّته من الفساد الذي تحيك الصهيونية خيوطه من عشرات السنين، وتقيم مراكز البحوث لذلك.

ولكن الصهيونية التي خططت لعشرات السنين، للاستيلاء على الذهب وكنوز الشعوب، من خلال السيطرة على أكثر الحكومات، وأجهزتها الأمنية، هي وراء ما أصاب العالم واقتصاده من دمار، وحياة شعوبه من اضطراب. فهل ستصحو شعوب العالم وأحراره قبل فوات الأوان؟ وماذا سيفعل الحكام والأغنياء في العالم، وكذلك الشعب الأمريكي عندما سيصحون يوماً ويجدون أن الدولار قد انهار كلياً؟ الجواب: لن يجدوا من يشتريه، ولن يستطيع حتى الصهاينة أنفسهم

---

[1] سورة البقرة الآيتان: ٢٧٨- ٢٧٩.

استبدال (كل مليارات المليارات من الدولارات التي طبعتها أمريكا منذ عام ١٩٧١ وحتى الآن) بالشيكل اليهودي الذهبي!!. وسيحرق الأغنياء الأمريكيون دولاراتهم بالمحارق وستنهار أمريكا وسيقضي الشعب الأمريكي على ما تبقى من اليهود بينهم تقتيلاً ونهباً للذهب الذي جمعوه منهم ومن شعوب الأرض، وستحل الكوارث بكل البلاد التي اختزنت تلك الدولارات المزيفة وجعلتها رصيداً لعملاتها. فهل ستصحو بعد هذه الصرخة الحكومات والعلماء والأغنياء والمثقفون والعلمانيون الذين نسوا الله قبل فوات الأوان».

ومع الانقلاب في مسار عمل البورصات، المتوقع والمخطط له صهيونياً، من مسار تجارة مواد وسلع وخدمات، إلى مسارها الجديد المدمر: تجارة مال، ومضاربات أسهم محرمة وأوراق مالية ربوية؟؟؟

فقد كان حجم عمل البورصات **قبل الجريمة**، هو ٩٥٪ تجارة مواد وسلع وخدمات، أما ٥٪ الباقية فهي تبديل عملات، أما **بعد الجريمة** عام ١٩٧١ فقد انقلب المسار رأساً على عقب، أي ٩٧٪ تجارة مال وأسهم وسندات ربوية، و٣٪ الباقية، تجارة مواد وسلع وخدمات.

إذن لقد كانت البورصات هي الطاحونة المرعبة، التي طحنت عملات الدول الفقيرة والاشتراكية، وكان ضحاياها هم فقراء العالم، رغم أنهم لم يمارسوا الربا، لأنهم لا يملكون المال (ولكن نار الربا أحرقت دخول الفقراء والشرفاء وأحرقتهم معها)، وأما الذين قاموا بالطحن فهم الصهاينة، وكان سبب التسارع الرهيب، لهذه الطاحونة الشيطانية هو: غفلة المسلمين والمسيحيين وبعدهم عن دينهم، وممارسة حكامهم وعلمائهم وأغنيائهم للربا وللعبة قمار وربا الأسهم.

عندما استخدموا الانترنت وشبكات الكومبيوتر، لتسريع عملية ذبح الفقراء

وشرفاء العالم، الذين تحطمت القيمة الشرائية لدخولهم.

ولو كانت هناك صحوة بعد الانهيارات الأولى للعملات الورقية، لتوقفت عجلة الدوران المتسارعة للبورصات المالية، ولأعيد النظر في النظريات الحديثة الصهيونية المدمرة، التي روّجت لها أمريكا: من أن الداعم للعملات الورقية، هو قوة الاقتصاد الوطني وليس الذهب (وعميت أبصار الخاصّة من المسلمين والمسيحيين، بعد أن أعمى الصهاينة أبصار وبصيرة أصحاب المال من غير اليهود) متناسين أن الذهب هو النقد المؤيد من الله تعالى في كتبه المُنزلة على رسله، والمؤيد من التاريخ البشري الطويل، التي اعتمدت جميعها الذهب والفضة، أساساً للتعاملات التجارية على مر العصور. وهو أساس استقرار العملات الورقية.وبدون الذهب لن تستقر العملات الورقية، مهما حاولت الحكومات الشريفة من محاولات الإصلاح المالي - والواقع يثبت ذلك -.

الفَصْلُ الرَّابِعُ

المعادلات الرياضية الاقتصادية لانهيار العملات الورقية العالمية

كانت ضربات الانخفاض الحاد لعملات الدول الفقيرة والاشتراكية تنسهال على فقرائها، وتنخفض معها الكفاية المعاشية للشرفاء والفقراء في العالم، بما فيها فقراء أمريكا والعاطلين عن العمل فيها، الذين يتقاضون إعانة شهرية.

حيث كان العاطل عن العمل الأمريكي يتقاضى إعانة شهرية، من صندوق الضمان الاجتماعي مقدارها ٣٠٠ دولار أمريكي ذهبي قديم، تعادل ٣٠٠ غرام ذهب قبل الجريمة الصهيونية.

عندما كان كل ١ غرام ذهب = ١ دولار، كانت الأونصة = ٣١ دولاراً. وبعد أن انخفض الدولار ١٠ أضعاف ثم ٢٠ ضعفاً، أصبح ١ غرام ذهب = ١٠ دولارات عندما أصبحت قيمة الأونصة ٣١٠ دولار، ثم أصبح ١ غرام ذهب = ٢٠ دولاراً عندما صارت قيمة الأونصة ٦٢٠ دولاراً وفق معادلة الشريف المظلوم لانهيار الدولار.

$$= \frac{\text{سعر الأونصة الذهبية بالدولار}}{\text{وزن الأونصة ٣١ غرام}} = \text{٢٠ ضعفاً}$$

لقد امتص اليهود وأغنياء أمريكا الفرق، بين قيمة الإعانة الشهرية التي كان يتقاضاها العاطل عن العمل الأمريكي، قبل الجريمة الاقتصادية الربوية الصهيونية الأمريكية، وكانت ٣٠٠ غرام ذهبي وبين قيمة هذه الإعانة بعد الجريمة المذكورة: وهي ٣٠٠ دولار جديد قيمتها ٣٠ غرام ذهب، ثم ١٥ غراماً ذهبياً عام ٢٠٠٦، فكان الفرق الذي خسره الفقير، والعاطل عن العمل الأمريكي = ٢٨٥ غرام ذهب، امتصها الجشع اليهودي، الذي لا يميز بين الفقير الأمريكي، وفقراء دول العالم الأخرى.

ويا حبذا لو أن كاتباً أو اقتصادياً مؤمناً في كل دولة من دول العالم الثالث، عربية أو إسلامية أو من الدول الاشتراكية السابقة، أو من الدول الغنية وأمريكا، قاموا بتدوين مقارنات، بين رواتب العمال والموظفين من القطاع العام والخاص، وكذلك التجار والمهنيين في القطاع الخاص، والمزارعين وأصحاب الأراضي، وبين دخولهم، التي كانت تدخل عليهم قبل عام ١٩٧١، وما يتقاضونه ويدخل عليهم اليوم، أي الرواتب والدخول قبل الجريمة الاقتصادية الربوية الصهيونية وبعدها، وذلك بعد استخراج مقدار انهيار قيمة عملتهم الوطنية، وفق معادلات الشريف المظلوم لانهيار

العملات الورقية العالمية، وفق مقياس الدولار القديم والمزيف، ووفق مقياس الذهب.

ولبيان الانهيارات المخيفة التي أصابت العملات الورقية للدول الفقيرة والاشتراكية، يمكنك أخي القارئ العزيز الاطلاع على معادلات الشريف المظلوم إذا علمت أن: الدولار الذهبي القديم = ١ غرام ذهب = ٢٠ دولاراً جديداً (قيمته عام ٢٠٠٦) تكون معادلة الشريف المظلوم لانهيار العملات الورقية، بمقياس الدولار القديم رقم ٤

= قيمة الدولار الذهبي القديم من أية عملة حالياً / قيمة الدولار القديم قبل عام ١٩٧١من نفس العملة

ومعادلة الشريف المظلوم لانهيار العملات بمقياس الدولار الجديد المزيف رقم ٥

= قيمة الدولار الجديد من أية عملة حالياً × ٢٠ / قيمة الدولار القديم قبل ١٩٧١ من نفس العملة

وإذا علمنا أن قيمة العملات العربية التالية بالدولار الذهبي القديم هي:

١ دولار ذهبي قديم = ١ غرام ذهب = ٣,٦٥ ليرة سورية قديمة.

١ دولار ذهبي قديم = ١ غرام ذهب = ٢ ليرة لبنانية قديمة.

١ دولار ذهبي قديم = ١ غرام ذهب = ٤٠ فلساً عراقياً = ٠,٤ من الدينار القديم.

أي كان كل ١ دينار عراقي قبل عام ١٩٧١ = ٢,٥ دولار قديم = ٢,٥ غرام ذهب أصبح الدولار الجديد بعد الجريمة الاقتصادية يعادل من العملات العربية بعد انهيارها: ١ دولار جديد = ٥٥ ليرة سورية = ١٥٠٠ ليرة لبنانية = ٢٠٠٠ دينار عراقي. يكون انهيار هذه العملات مقابل الدولار الذهبي القديم والدولار الذي فقد رصيده الذهبي هو: وفق أدنى سعر وصلت إليه أسعار العملات المذكورة.

معادلة الشريف المظلوم = ٥٥ ليرة سورية × ٢٠ / ٣,٦٥ ليرة سورية = ٣٠٠ ضعفاً انهيار الليرة السورية

= ١٥٠٠ ليرة لبنانية × ٢٠ / ٢ ليرة لبنانية = ١٥٠٠٠ ضعف انهيار الليرة اللبنانية

= ٢٠٠٠ دينار عراقي × ٢٠ / ٠,٤ من الدينار = ١٠٠٠٠٠ ضعف انهيار الدينار العراقي

وإذا تابعنا البحث نستنتج: أن انهيار الروبل الروسي = ١٠٠٠٠٠ ضعف، وانهيار اللي الروماني والجنيه السوداني = ١٦٠٠٠٠ ضعف.

ومن هذه الأرقام ندرك حجم الكوارث المفتعلة التي ألحقها الصهاينة والأمريكان بشعوب العالم، عندما جعلوا الدولار الأمريكي الجديد، بالتمام والكمال كدولار لعب الأطفال المشهورة، (ألعاب المنوبولي ودولار المنوبولي) هو دولار من ورق ملون لا قيمة حقيقية له. (أثناء اللعب) من يقتني الملايين والمليارات منه

يشتري بها مزارع ومصانع وبنوك وقصور وهمية على لوحة اللعب.

لقد دمّر هذا الدولار الجديد الذي فقد رصيده الذهبي، عملات العالم الورقية، وقضى على الكفاية المعاشية لفقراء العالم وشرفائه، ولوّث مال الأغنيـــاء بالربـــا الحرام، فأي حساب عسير سيلاقيه العلماء والحكام والأغنياء المرابون يوم القيامة؟

وإذا أردنا الاستئناس بالذهب، للتأكد من صحة الأرقام التي بينتـــها معادلـــة الشريف المظلوم، لانهيار العملات الورقية العالية لتبين معنا:

١غرام ذهب=١ دولار قديم=٣,٦٥ ليرة سورية قديمة (سعر غرام الذهب ما قبل عام ١٩٧١).

١ غرام ذهب=١ دولار قديم =٢ ليرة لبنانية قديمة (سعر غرام الذهب ما قبل عام ١٩٧١).
١ غرام ذهب=١ دولار قديم = ٠,٤ من الدينار العراقي (سعر غرام الذهب ما قبل عام ١٩٧١).
١ غرام ذهب=١١٠٠ ليرة سورية اعلى أسعار غرام الذهب عام ٢٠٠٦.
١ غرام ذهب=٣٠٠٠٠ ليرة لبنانية أعلى أسعار غرام الذهب عام ٢٠٠٦.
١ غرام ذهب=٤٠٠٠٠ دينار عراقي أعلى أسعار غرام الذهب عام ٢٠٠٦.

معادلة الشريف المظلوم لانهيار العملات الورقية بمقياس الذهب رقم ١

= **قيمة أية عملة حالياً بالذهب / قيمة نفس العملة بالذهب قبل عام ١٩٧١**

انهيار الليرة السورية وفق معادلة الشريف المظلوم لانهيار العملات وفق مقياس الذهب.

= **١١٠٠ ليرة سورية قيمة غرام الذهب عام / ٣,٦٥ ليرة سورية قيمة غرام الذهب قبل ١٩٧١ = ٣٠٠ ضعف**

انهيار الليرة اللبنانية وفق معادلة الشريف المظلوم لانهيار العملات وفق مقياس الذهب.

= **٣٠٠٠٠ ليرة لبنانية سعر غرام الذهب / ٢ ليرة لبنانية سعر الغرام قبل عام ١٩٧١ = ١٥٠٠٠ ضعف**

انهيار الدينار العراقي وفق معادلة الشريف المظلوم لانهيار العملات وفق مقياس الذهب.

= **٤٠٠٠٠ دينار عراقي سعر غرام الذهب / ٠,٤٠ من الدينار سعر الغرام قبل عام = ١٠٠٠٠٠ ضعف**

وتلجأ الصهيونية منذ ٩٧١ وحتى اليوم إلى الاضطراب المقـــصود بأســـعار الذهب من أجل:

الضغط على مالكيه الصغار والكبار والنساء والصبايا (الذين يخافون من انهيار كبير في أسعاره) وكذلك تلجأ الصهيونية لألاعيب الذبذبة الكبيرة في الأســـعار لتمنع الحكومات الوطنية من العودة إلى الذهب رصيداً لعملاتها.

تخفيض قيمة ما تنتجه مناجم الذهب.

سحب ما بقي من احتياطي ذهبي لدى بعض الدول والأفراد والصناديق الدولية.

ومثال على ذلك: ما جرى من محاولات صهيونية لبيع الاحتياطي الـــذهبي

لصندوق النقد الدولي، ذلك ما أوردته صحيفة لوموند الفرنسية وذلك في الصفحة ١٢٧ من هذا البحث.

وفي المقارنة التالية التي تبين المفارقة الكبيرة: بين الاضطراب الاقتصادي والاجتماعي ودمار الاستقرار المعاشي الذي لحق بالشعوب الفقيرة وبين الاستقرار الاقتصادي الرائع والكفاية المعاشية المتزنة، التي كان من الممكن أن يعيشها الشعب في سورية أو لبنان أو العراق الجريح، والشعوب الأخرى، فيما لو حُفظت عملتهم من الانهيار، أو لو كانت في منأى عن الجريمة الاقتصادية الربوية الصهيونية الأمريكية:

دولار قديم = ١ غرام ذهب = ٢٠ دولاراً جديداً = ٣,٦٥ ليرة سورية قديمة = ٢ ليرة لبنانية قديمة = ٤٠ فلساً عراقيا قديماً.

وفق معادلة الشريف المظلوم رقم ٦ لبيان قيمة العملة المحلية القديمة بالدولار الحالي المزيف:

$$\frac{\text{مقدار انهيار الدولار المزيف}}{\text{قيمة الدولار من نفس العملة عام ٧١}}$$

إذن يكون كل ليرة سورية قديمة = $\frac{٢٠\times١}{٣,٦٥}$ = ٥,٥٠ دولار أمريكي جديد لا رصيد ذهبياً له.

يكون كل ليرة لبنانية قديمة = $\frac{٢٠\times١}{٢}$ = ١٠ دولارات أمريكية جديدة لا رصيد ذهبيا له.

يكون كل دينار عراقي قديم = $\frac{٢٠\times١}{٠,٤}$ = ٥٠ دولاراً أمريكيا جديداً لا رصيد ذهبياً له.

ولو قارنا نتائج معادلة الشريف المظلوم لانهيار العملات الورقية العالمية، والتي كشفت عن أن انهيار الليرة السورية هو ٣٠٠ ضعف، وأدخلناها على رواتب العاملين بالدولة والتي كانوا يتقاضونها قبل عام ١٩٧١. وما يعادل تلك الرواتب من الليرات السورية المنهارة لتبين لنا جلياً حالة الكفاية المعاشية المتزنة التي كان يعيشها العاملون في الدولة والقطاع الخاص قبل عام ١٩٧١، قبل أن ينفصل الذهب عن الدولار، وتباشر الجريمة الاقتصادية الربوية عملها.

دخل الملازم تحت الاختبار:

٤٢٠ل. س راتبه قبل ١٩٧١×٣٠٠ ضعف=١٢٦٠٠٠ل. س ما يعادله اليوم.

دخل القاضي الجديد:

٧٠٠ ل. س راتبه قبل ١٩٧١×٣٠٠ ضعف=٢١٠٠٠٠ل. س ما يعادله اليوم.

دخل المهندس الجديد:

٥٠٠ ل. س راتبه قبل ٩٧١×٣٠٠ ضعف =١٥٠٠٠٠ل. س ما يعادله اليوم.

دخل الجامعي الجديد بلا تعويضات:

٣٦٠ ل. س راتبه قبل ٩٧١×٣٠٠ضعف = ١٠٨٠٠٠ ل. س ما يعادله اليوم.

دخل خريج المعهد المتوسط بلا تعويضات:

٢٩٠ل. س راتبه قبل ٩٧١×٣٠٠ضعف=٨٧٠٠٠ ل. س ما يعادله اليوم.

دخل الحاصل على الثانوية العامة بلا تعويضات:

٢١٠ل. س راتبه قبل ٩٧١×٣٠٠ضعف=٦٣٠٠٠ ل. س ما يعادله اليوم

دخل حامل الإعدادية بلا تعويضات:

١٨٠ل.س راتبه قبل ٩٧١×٣٠٠ ضعف=٥٤٠٠٠ ل.س مايعادله اليوم.

دخل العامل العادي بلا تعويضات:

١٣٥ ل.س راتبه قبل ٩٧١ × ٣٠٠ ضعف = ٤٠٥٠٠ ل. س مايعادله اليوم.

ولو تمت المقارنة لرواتب هؤلاء العاملين وما كانت تعادل قيمة هذه الرواتب من الذهب وما تعادله اليوم. إذا أخذنا بالاعتبار قيمة غرام الذهب قبل عام ١٩٧١، لأفزعنا ما ألحقته الصهيونية وأمريكا من دمار بسورية وبالشعوب الفقيرة والاشتراكية. قيمة هذه الرواتب من الذهب:

راتب الملازم تحت الاختبار هو:

٤٢٠ ل.س ÷ ٣,٦٥ ل.س قيمة غرام الذهب قبل ٩٧١ = ١١٥ غرام ذهب.

راتب القاضي الجديد مع التعويضات هو:

٧٠٠ ÷ ٣,٦٥ ل.س قيمة غرام الذهب قبل ٩٧١ = ١٩٠ غرام ذهب.

راتب المهندس الجديد مع التعويضات هو:

٥٠٠ ÷ ٣,٦٥ ل.س قيمة غرام الذهب قبل ١٩٧١= ١٣٧ غرام ذهب.

راتب الجامعي الجديد بلا تعويضات هو:

٣٦٠ ÷ ٣,٦٥ ل.س قيمة غرام الذهب قبل ١٩٧١= ٩٩ غرام ذهب.

راتب خريج المعهد المتوسط الجديد بلا تعويضات هو:

٢٩٠÷٣,٦٥ ل.س قيمة الغرام قبل ١٩٧١ =٨٠ غرام ذهب.

راتب الحاصل على الثانوية العامة بلا تعويضات هو:

١٠÷ ٣,٦٥ ل.س قيمة غرام الذهب قبل ١٩٧١=٦٠ غرام ذهب.

راتب حامل الإعدادية بلا تعويضات هو:

١٨٠ ÷ ٣,٦٥ ل.س قيمة غرام الذهب قبل ١٩٧١ = ٤٩ غرام ذهب.

راتب العامل العادي بلا تعويضات هو:

١٣٥÷ ٣,٦٥ ل.س قيمة غرام الذهب قبل ١٩٧١ = ٣٨ غرام ذهب.

من الأرقام الذهبية لرواتب الشرائح المذكورة، يتبين روعة الكفاية المعاشية التي كانت مخيمة على هذه الشرائح، حتى أن أحدهم كان يستطيع خلال سنة أو سنتين شراء منزل متواضع، وبعدها يستطيع أن يتزوج ويستقر مع شريكة حياته ومحبوبته.

وبإدخال أعلى سعر لقيمة غرام الذهب عام ٢٠٠٦على الرواتب سوف يعطينا نتائج جديدة تبين هول مأساة الشعوب وعجز حكوماتها عن إيقاف الانهيار الاقتصادي الذي سببته الجريمة الصهيونية (لتلاعب الصهاينة بأسعار الذهب والدولار منذ عام ٩٧١ وحتى الآن) وكذلك عجزها على رفع الرواتب والأجور بما يعادلها من الذهب.

قيمة راتب الملازم تحت الاختبار هو:

١١٥ غرام ذهب × ١١٠٠ ل.س غرام الذهب عام ٢٠٠٦= ١٢٦٥٠٠ ل.س.

قيمة راتب القاضي الجديد مع التعويضات:

١٩٠ غرام ذهب ×١١٠٠ل.س قيمة الذهب عام ٢٠٠٦=٢٠٩٠٠٠ ل.س.

قيمة راتب المهندس الجديد مع التعويضات:

١٣٧غرام ذهب ×١١٠٠ ل.س قيمة الذهب عام ٢٠٠٦=١٥٠٧٠٠ ل.س.

قيمة راتب الجامعي الجديد بلا تعويضات:

٩٩ غرام ذهب ×١١٠٠ل.س قيمة الذهب عام ٢٠٠٦ = ١٠٨٩٠٠ ل.س.

قيمة راتب المعهد المتوسط الجديد بلا تعويضات:

٨٠ غرام ذهب ×١١٠٠ل.س قيمة الذهب عام ٢٠٠٦=٨٨٠٠٠ ل.س.

قيمة الثانوية العامة بلا تعويضات:

٦٠ غرام ذهب ×١١٠٠ ل.س قيمة الذهب اليوم = ٦٢٠٠٠ ل.س.

قيمة راتب العامل العادي الجديد:

٣٨ غ ذهب × ١١٠٠ ل.س قيمة الذهب عام ٢٠٠٦ = ٤٢٠٠٠ ل.س

ولو شطح الخيال بنا: ولم نتأثر بالجريمة الاقتصادية الربوية، ولم تُهرّب العملة السورية لخارج البلاد، ولم يتاجر المسؤولون وشركاؤهم بالعملات، ولم يسكت العلماء عن التحذير من الجريمة الربوية (أي بينوا للناس حرمة تجارة المال بالمال)

وبقي ١ غرام ذهب = ٣,٦٠ ليرة سورية = ٢٠ دولارا مزيفا بلا رصيد ذهبي، وبقيت الليرة السورية على قوتها الشرائية القديمة، كما نوهت هو: ٥,٥٠ دولار ورق لا قيمة حقيقية أو رصيد ذهب له، لكانت الرواتب بهذا الدولار المسخ كالتالي:

راتب الملازم تحت الاختبار هو:

٤٢٠ل.س ×٥.٥٠ دولارات حالية قيمة الليرة القديمة = ٢٣١٠ دولاراً.

راتب القاضي الجديد مع التعويضات:

٧٠٠×٥,٥٠ دولارات حالية قيمة الليرة القديمة = ٣٨٥٠ دولاراً.

راتب المهندس الجديد مع التعويضات:

٥٠٠× ٥,٥٠ دولارات حالية قيمة الليرة القديمة = ٢٧٥٠ دولاراً.

راتب الجامعي الجديد بلا تعويضات:

٣٦٠×٥,٥٠ دولارات حالية قيمة الليرة القديمة = ١٩٨٠ دولاراً.

راتب خريج المعهد المتوسط بلا تعويضات:

٢٩٠×٥,٥٠ دولارات حالية قيمة الليرة القديمة = ١٥٩٥ دولاراً.

راتب حامل الثانوية العامة الجديد:

٢١٠×٥,٥٠ دولارات حالية قيمة الليرة القديمة = ١١٥٥ دولاراً.

وإذا قارنا تلك القيمة الشرائية الكبيرة للرواتب والدخول للشعب في سورية (قبل الجريمة الاقتصادية الربوية الصهيونية الأمريكية التي اغتالت الشعوب باغتيالها لمعاهدة بريتون وودز) والقيمة الشرائية – المنهارة ٣٠٠ ضعف – للرواتب الحالية التي يتقاضاها العاملون الجدد بالدولة والقطاع الخاص، لوجدنا أن ما يتقاضـــونه اليوم لا يتجاوز ٥% مما كان يتقاضاه أقرانهم قبل نحو خمسة وثلاثين عاماً وفـــق معادلة الشريف المظلوم لمعرفة نسبة انخفاض الدخول اليوم رقم ٧

= **قيمة الأجرة أو الدخل قبل ١٩٧١ وما يعادلها اليوم** / **قيمة الأجرة أو الدخل اليوم لنفس العمل**

= **قيمة الأجرة أو الدخل قبل ١٩٧١ × انهيار العملة** / **قيمة الأجرة أو الدخل اليوم لنفس العمل** **# نسبة انهيار الدولار=٢٠ ضعف**

= **دخل المهندس قبل ١٩٧١×٣٠٠ ضعف** / **دخل المهندس الجديد اليوم** = **٥٠٠ ل.س×٣٠٠** / **٧٥٠٠ ل.س** **= ٢٠ ضعف**

ولو قارنا الدخول القديمة للموظف القديم مع راتبه بعد ثلاثين عاماً، لعلمنا أن هذا الراتب لم يصل إلى ١٥% من القيمة الشرائية لأول راتب تقاضاه قبل عـــام

١٩٧١ رغم الزيادات العديدة على هذا الراتب.

فكيف سيعيش هذا الموظف أو الضابط أو صف الضابط، بعد أن كوّن أسرة وأطفالاً وقد يكون مسؤولاً عن أبوين شيخين؟؟ فليس له إلا الرشوة أو سرقة الدولة ومهمات الجيش والمجندين، أو التسول من الموظفين المراجعين، وإذا كان ملتزماً التزاماً حقيقياً بدينه، خائفاً من حساب الله يوم القيامة، فليس أمامه إلا أن يعمل ٢٠ ساعة من ليله ونهاره، هذا إن وجد عملاً يزاحم به العاطلين عن العمل (لأنه يرضى براتب ضئيل يضعه فوق راتب الوظيفة، أما العاطل عن العمل فهذا الراتب الضئيل لا يكفي الضروريات الغذائية له ولأهله). لذا فأصحاب الأعمال والمعامل والمحلات التجارية يناسبهم الموظف وليس العاطل عن العمل، لأن تخفيض التكلفة لمنتجاتهم ضرورية للمنافسة والبقاء، لهذا فالرواتب الضئيلة تناسب مصالحهم(ولكنها تسحق طموحات الشباب وأملهم في المستقبل نعم إنها الجريمة الصهيونية الأمريكية التي لم تزل تسحقهم من ١٩٧١ وحتى اليوم).

أما الموظف الذي لم يجد عملاً إضافياً مناسباً لمكانته أو رتبته أو سنه، فعليه أن يبيع منزله الذي سبق أن اشتراه قبل ٣٠ عاماً من راتبه (عندما كان هذا الراتب يؤمّن كفايته المعاشية ويزيد)، ويشتري منزلاً بديلاً عنه في ريف المدينة، وفرق السعر بين قيمتي المنزلين يحاول أن يستثمره في مشروع صغير، كشراء سيارة عمومي أو ميكروباص لنقل الركاب، أو لبيع منتجات المصانع، أو يشارك في مشروع يدر عليه دخلاً إضافياً يكفي الضرورات المعاشية له ولعائلته.

ولكن سيحصل لهذا الموظف أو المواطن كارثة مدمرة، لو أن ما ادخره (من فرق السعر بين قيمتي المنزلين، أو بيع أرض ورثها من أبويه أو مال جمعه من غربته عن وطنه، أو ...) وضعه بأيد غير أمينة، أو بيد محتال جمع مالاً من عدة مواطنين ودعّم نفسه من مسؤولين كبار، لحمايته من أن تطاله يد العدالة والقانون (كما حصل للمغترب كاتب هذا البحث).

الفَصْلُ الخَامِسُ

مقارنة لدخول المواطنين بين عهد الاستقرار الاقتصادي وعهد الفوضى

وإليك أخي القارئ هذه المقارنة الحقيقية الواقعية، بين حياة شابين تخرجا بعد الانتهاء من دراستهما، ولكن في زمنين مختلفين، زمن الاستقرار الاقتصادي قبل عام ١٩٧١ زمن الكفاية المعاشية في الدخل، مع فائض عنها. ذاك الوفر من الدخل، اللازم والضروري جداً لكل شاب ورب عائلة. والآخر تخرج في زمن الاضطراب والدمار الاقتصادي، الذي سببته المخططات الصهيونية اللئيمة في الربع الأخير من القرن العشرين.

لقد تقاضى كاتب هذا البحث أول راتب له مع التعويضات بداية السبعينات، وكان مقداره آنذاك ٥٠٠ ليرة سورية، وكانت قيمة منزل متواضع وقتئذ بحدود ٥٠٠٠ ليرة سورية. أي بإمكان هذا الشاب بعد سنة من تخرجه واستلامه لعمله، شراء منزل متواضع. وبإمكانه بعد سنة أخرى أن يتزوج ويتمتع مع زوجته بحياة عاطفية وجنسية هادئة هانئة تبعده عن العطش الجنسي والعاطفي والأمراض الجنسية والحب الحرام، والعبث بعواطف الفتيات الراغبات بالزواج والحب والحنان والرفقة الدائمة لشريك الحياة والروح وإنجاب أطفال يكونون لهم سنداً وعوناً عند الكبر.

بعد وصف موجز لحياة مستقرة لشاب بدأ عمله قبل خمسة وثلاثين عاماً بدخل يؤمن كفايته المعاشية مع وفر كبير، كان يحصل عليه كل فرد من مختلف الشرائح الاجتماعية. وكان سر هذه القيمة الكبيرة للراتب والدخل: يكمن في القيمة الشرائية الكبيرة لليرة السورية مقابل الذهب والدولار الذهبي القديم، المدعوم بالذهب وفق معاهدة بريتون وودز.

وسنقارن وضع هذا الشاب مع شاب تخرج من جامعته حديثاً، وكان حظه

في الحياة أنه بدأ عمله في زمن الفوضى والفساد الاقتصادي الربوي العالمي، الذي أفرزته الحرب الاقتصادية الصهيونية عام ١٩٧١ على فقراء العالم. ولقد كان الشاب الأخير محظوظاً لأنه عثر على وظيفة براتب ٧٥٠٠ ليرة سورية، لكونه مهندساً تخرج بدرجة ممتاز، ولو كان نجاحه أقل من درجة جيد جداً لما وجد هذه الوظيفة.

نبدأ بمقارنة راتبي هذين الشابين حسب القيمة الشرائية لكل راتب. قيمة راتب الشاب الأول وما يعادل هذا الراتب بالذهب والدولار القديم، ومقارنته مع قيمة راتب الشاب الثاني بعد الجريمة الاقتصادية الربوية الصهيونية، وانهيار الليرة السورية ٣٠٠ ضعف وفق معادلات الشريف المظلوم لانهيار العملات الورقية العالمية، بمقياس الدولار القديم والجديد وقيمة الليرة السورية القديمة والمنهارة، ومقياس الذهب.

وسنكتشف في هذه المقارنة الرقمية الوضع الاقتصادي الذي وصلت إليه الشعوب الفقيرة نتيجة الجريمة.

نحسب راتب الشاب الأول الذي تخرج عام ٧٢ وعُيّن براتب ٥٠٠ ليرة سورية مع التعويضات، وما يعادل هذا الراتب آنذاك من الذهب، ومن الدولار الذهبي القديم، ونحسب قيمة هذا الراتب بعد إدخال ٣٠٠ مقدار انهيار الليرة السورية.

علماً بأن قيمة الدولار القديم والذهب والليرة السورية قبل عام ١٩٨١ كانت:

١ دولار قديم = ١ غرام ذهب = ٣,٦٥ ل.س قديمة.

ما يعادله هذا الراتب من الذهب:

٥٠٠ ل.س ÷٣,٦٥ قيمة غرام الذهب ١٩٧١= ١٣٧ غرام ذهب

ما يعادله هذا الراتب من الدولار القديم:

٥٠٠ ل.س ÷ ٣,٦٥ قيمة الدولار الذهبي ١٩٧١ = ١٣٧ دولاراً قديماً.

وإذا علمنا بأن غرام الذهب قيمته اليوم حوالي ١١٠٠ ليرة سورية، يكون راتب الشاب الأول وفق الذهب ١٣٧× ١١٠٠ = ١٥٠٧٠٠ ليرة سورية، وراتبه عام

٢٠٠٦ وفق مقياس الدولار الذي يشير إلى أن انهيار الليرة ٣٠٠ ضعف.

هو: ٥٠٠ ليرة سورية × ٣٠٠= ١٥٠٠٠٠ ليرة سورية.

لكن المهندس الذي تخرج حديثاً، وبدأ عمله زمن الفوضى والدمار الاقتصادي، الذي خلفته الجريمة الاقتصادية الربوية الصهيونية الأمريكية، لا يتقاضى أكثر من ٧٥٠٠ ل.س سبعة آلاف ليرة سورية، أي أن راتبه لا يتجاوز ٥٥% من راتب زميله الذي تخرج عام ١٩٧١أي انخفض دخله ٢٠ ضعف عما كان عليه دخل زميله

فأين ذهبت ٩٥% من أجور الشباب والعاملين في القطاع العام والخاص، ومن سرقها من فم الفقراء والشرفاء؟! وهل يستطيع شباب اليوم من الجامعيين والمهندسين والضباط والقضاة و... دون أن يمدوا أيديهم إلى الحرام أن يشتروا أو حتى يستأجروا بيتاً، يشكلون فيه عائلة جديدة من زوجة وطفل؟ طبعاً لن يستطيعوا، وستصبح الفتيات عانسات، بلا أزواج أو أطفال أو أمل في مستقبل.

بل سيجد الشباب والفتيات أنفسهم أمام طغيان العواطف ومهيجات الغرائز والجنس ودعوات الانفلات التي تبثها الفضائيات الخبيثة، أمام مفترق طرق خطرة ترمي في الغالب إلى الفجور والدمار، والاستعباد لشهوات النفس الفاجرة، وشياطين الإنس والجن التي مهدت لها الصهيونية من خلال مخططاتها الفتاكة، لهدم طاقات الشباب، وقتل إرادة العطاء والبناء والتقدم لكافة شعوب الأرض، بعد أن مهدت لقتل الوازع الديني لديهم.وإمعاناً من الصهيونية وشركائها المغفلين في وصول التدمير الاقتصادي إلى جميع الدول الفقيرة والاشتراكية والصناعية، وبالأخص إلى الدول التي لا تسير وفق الهوى الصهيوني الأمريكي. فقد صعَّدت أمريكا بتوجيه من أسيادها اليهود حملاتها على الدول التي لم تفتح أسواقها للدولار (المزيف الذي يزرع الدمار في كل دولة يدخل إليها بحرية مطلقة، ويندس في أسواقها، وجيوب وحسابات المغفلين من أبنائها) ومنعت أيضاً تداول العملات وعلى رأسها الدولار المزيف فيما بين أيدي أفراد شعبها، خوفاً من

زيادة الطلب على الدولار الذي أصبح بلا رصيد ذهبي، وخوفاً من أن يؤدي هذا الطلب إلى انهيار العملة الوطنية بشكل متسارع (وهذا ما عمدت إليه سورية حفاظاً على الليرة السورية من الانهيار الحاد) كما انهارت عملات الدول المجاورة كلبنان ١٥٠٠٠ ضعفاً والعراق ١٠٠٠٠٠ ضعف وتركيا التي انهارت عملتها (قبل تبديلها) إلى حوالي ٢٠٠٠٠٠ ضعف. ويعمد الصهاينة والأمريكيون المتصهينون (إلى تطويع الدول وإخضاعها إلى هيمنتها، إن لم تكن قد خضعت بعد) إلى امتصاص السيولة النقدية للعملات الوطنية للدول المعادية لهم، لإخضاع الدولة المستهدفة وشعبها في آنٍ واحد.

فقد عمدت الصهيونية وأذنابها المتصهينون الأمريكان إلى تلك الجريمة من أجل تحطيم الاقتصاد العربي، والكفاية المعاشية المتبقية للشعب العربي السوري مرة أخرى، من خلال امتصاص السيولة النقدية من العملة السورية على الأرض السورية، ومن بين أيدي شعبنا الصامد الصابر، وذلك عن طريق المهربين المدعومين من مسؤولين مفسدين، والأغبياء الذين يهربون النقد السوري إلى خارج البلاد، وتبديله بالدولار المزيف، مع مكافأة تشجيعية للمهربين، لتعود هذه المهربات إلى سورية على شكل دولارات مزيفة (والتي لا تختلف عن دولارات ألعاب الأطفال المنوبولي) عوضاً وبديلاً عن ملايين الليرات السورية، التي تهرب من البلد يومياً.

إن هذه العمليات التبادلية المدمرة ما بين العملة السورية والدولار المزيف، تعود بالخسائر الهائلة على الفلاح الذي يبيع محصوله بالليرات السورية، فلا يجدها بين أيدي المواطنين، فيضطر هذا الفلاح الذي سحقته الجريمة الصهيونية إلى أن يبيع محصوله بأبخس الأسعار. مثال: وصل ثمن صفيحة زيت الزيتون الصافي منذ أكثر من عشر سنوات إلى أربعة آلاف ليرة سورية، (وذلك بعد انهيار الليرة السورية ١٠٠ ضعف) وحيث كانت السيولة النقدية موجودة بكثرة، بين أيدي مختلف شرائح الناس، كان المواطنون يدفعون هذا الثمن.

أما عندما امتصت أمريكا المتصهينة بواسطة الأغنياء والأغبياء المليارات من

الليرات السورية (التي كانت بين أيدي معظم الشرائح الاجتماعية) أصبح الفلاح يضطر لبيع الصفيحة بألف ليرة فقط، لأنه لم يجد من يدفع ٤٠٠٠ ليرة سورية. لأن المواطن الشريف والفقير، أصبح يشتري الزيت بالكيلو غرام الواحد أو بالكيلوين، بدلاً من الصفيحة والصفيحتين، من زيت الزيتون الصافي من النوع الأول. أما اليوم فكل الأنواع الرخيصة تفي بالغرض، من الأنواع الثالثة والرابعة ذات الحموضة العالية، أو الممزوجة بزيوت نباتية رخيصة.

وكذلك حال العامل والمعلم الفني ، الذي يتقاضى أجرته بالليرات السورية، كورشات مصالح تصليح السيارات والعاملين بالبناء والخدمات والمحلات التجارية، إنهم لا يجدون الزبائن إلا القلة من المواطنين المضطرين، وممن يتوافر لديهم سيولة فائضة عن الحاجة، ليقوموا بهذه الأعمال الفنية أو ممن يتورطون بجمعيات تكبلهم طوال العام.

مثال: إن عشرات الآلاف من الشقق السكنية غير مكسوة، لعدم توافر السيولة بين أيدي أصحابها وقد بقيت هذه الشقق سنوات عديدة على العظم دون كسوة مما حرم عمال ومقاولي البناء من العمل، لعدم وجود السيولة المذكورة.

أما صاحب المتجر الذي يأمل أن يتقاضى قيمة بضائعه مع أرباحها القليلة، بالليرات السورية، فلا يجد من يقبل على شراء هذه البضائع، لذا ترى الأسواق والمحلات التجارية خالية من الزبائن، لأن السيولة النقدية من النقد والليرات السورية فُقدت من بين أيدي الشعب السوري.

فيلجأ التاجر الشريف والعامل والفلاح إلى أن يُخفّض من قيمة إنتاجه وبضاعته أو أجرته ويفقد التاجر الشريف أرباحه وأتعابه، وربما جزءاً من تكاليف بضاعته، حتى يتمكن من تأمين بعض التزاماته، وأثمان بضائعه، فتنهار حياته وحياة أسرته المعيشية، ويظل يعيش في جو من البؤس والعوز والفقر، حتى يصل إلى درجة لا يستطيع معها الاستمرار في عمله السابق، وكذلك العامل والفلاح.

فيلجأ التاجر والعامل والفلاح إلى تغيير مهنته، أملاً في الحصول على

مستلزمات حياته المعاشية الضرورية، فلا يجد في هذا التغيير مبتغاه، وتصبح معيشة كل هؤلاء الشرائح دون درجة الفقر التي حددتها الأمم المتحدة عام ١٩٧١ للفرد الواحد في اليوم وهو ١ دولار ذهبي يعادل ١ غرام ذهب .

أما الشباب بمختلف مستوياتهم الثقافية فإن الغالبية منهم عاطلون عن العمل أو أشباه عاطلين!! وان أي عمل يجب أن يقابله أجرة عادلة يقتات العامل منها وينفق بعضها على أبويه وإخوته الصغار ويدخّر أكثر من نصفها لمتطلبات مستقبله من تأمين منَزل وتكلفة زواج وعفش ليتابع مع أقرانه الشباب بناء وطنهم الذي خلفه لهم آباؤهم. وكان ذلك كما ذكرنا ممكناً قبل الحرب الاقتصادية العالمية التي شنتها الصهيونية ضد شعوب العالم عام ٩٧١ عندما كان أدنى أجر لا يقل عن ٣٨ غرام ذهب أو ١٣٥ ليرة سورية شهرياً. يعادل اليوم حوالي ٤٠ ألف ليرة سورية.

أما أن يتقاضى شاب ٤٠٠٠ ليرة سورية أو حوالي ٤ غرامات ذهب يصرف نصفها على المواصلات، والنصف الباقي لا يكفي ثمناً لثلاث سندويشات يومياً فإنه والعاطل عن العمل الذي يطعمه أبواه سواء.

إن كلا الشابين ضحايا الجريمة الصهيونية التي خططت لقتل طموحات الشباب، لجعلهم محبطين يائسين يهربون من أحلام اليقظة البناءة، إلى المجون والخلاعة وقتل الوقت والنفس والعقل والروح تقليداً للشباب الأمريكي والأوروبي الذين قهرتهم الصهيونية قبل عقود طويلة من الزمن عندما أبعدتهم عن إنجيلهم وربهم ليسهل عليها اقتياد شعوبهم وحكوماتهم إلى الخضوع التام لسيطرتها ومخططاتها.

ثم أحكمت الصهيونية سيطرتها على أميركا وأوروبا بعد تنفيذ جريمتها الاقتصادية على تلك الدول لتستخدم هذه الدول في إخضاع بقية الدول والشعوب بما فيها الحكومات العربية والإسلامية لإسرائيل والمخططات الصهيونية.

والسؤال الذي يحير كل هذه الشرائح: كيف حصل لنا هذا الدمار؟ وما السبيل اللائق والشريف والشرعي إلى الخلاص؟

الفصل السادس

البنوك الربوية والبورصات المالية ودورها
في تخريب الاقتصاد العالمي في ظل الكومبيوتر والانترنيت

قبل استقلال البلدان العربية والإسلامية من براثن الاستعمار الغربي العلماني الإلحادي. زرع هذا المستعمر بذرة خبيثة، كانت نواةً للبنوك الربوية في هذه البلدان، وقد تقاعس آنذاك، علماء الدين والمتنورون من المتعلمين، الذين درسوا في البلاد الغربية، عن دراسة المستقبل الاقتصادي للأمة العربية والإسلامية، وقراءته بعين البصيرة لاستخلاص حاجة شعوبهم إلى البنوك الإسلامية، التي تقوم على مبدأ المشاركة الحلال بين البنك صاحب المشاريع والمودع، في مشاريع تعود بالنفع على الطرفين وعلى الأمة، في شركات تجارية ومشاريع صناعية وزراعية وصناعية وزراعية مشتركة، كزراعة القطن والمنسوجات، ومشاريع زراعية حيوانية صناعية، كصناعة الأغذية والأقمشة الصوفية وغيرها.

فبدلاً من محاربة البنوك الربوية من قبل علماء الدين والمثقفين والأغنياء (وإقناع الحكام بأن الربا الذي حاربه الله في كتبه المقدسة القرآن والإنجيل والتوراة. وكرسته البنوك الربوية يجب أن يحارب، وأن تُستبدل بالبنوك الربوية بنوك إسلامية، لأن عمل البنوك الإسلامية المبني على المشاركة وليس على المرابأة هو ما ينفع البلاد والعباد) أبقى هؤلاء تلك البنوك الربوية التي اتسعت شيئاً فشيئاً. واستغل من أوجدها بين العرب والمسلمين، غفلة المسلمين والمسيحيين عن خطورة الفكر الربوي اليهودي على مجتمعاتنا وحياتنا المعاشية، هذه الخطورة التي حذرنا منها الله ورسوله.

قال الله تعالى في كتابه العزيز: **﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنْ الرِّبَا إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ(٢٧٨)فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ**

وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لا تَظْلِمُونَ وَلا تُظْلَمُونَ﴾[1].

وقال رسول الله ﷺ في الربا: "الذي هو أكبر المعاصي التي حرمها الله" **«الدرهم يصيبه الرجل من الربا أعظم عند الله من أن ينكح الرجل أمه»**.

إن توقع النتائج المدمرة التي ألحقتها النظريات الاقتصادية الربوية، التي ابتدعها الصهاينة ونشروها في المجتمعات البشرية، هو من اختصاص أهل العلم والاقتصاد المؤهلين الذين عليهم أن يميزوا بين الحق والباطل، ويدلوا بها إلى أهل الحكم، ليضعوهم أمام مسؤولياتهم أمام الله وشعبهم، فهل سيتدارك كل هؤلاء ولو متأخرين، الجريمة الاقتصادية الربوية ويحاربوها، غير آبهين بالمجرمين الصهاينة وأذنابهم الأمريكان؟

إن مثل هذه التوقعات المدعّمة بالتحريم الإلهي للربا، في القرآن والإنجيل، هو فرض عين على جميع هؤلاء العلماء والمثقفين. وإن العمل في نشر هذه التوقعات وإذاعتها يعتبر من أعظم الجهاد. ولو أن جهادهم هذا قادهم إلى الشهادة التي يتمناها كل مؤمن صادق، لأنها شهادة في سبيل الله، ومساهمة عظيمة من الشهيد في إنقاذ مليارات الفقراء، الذين دمر الربا حياتهم المعاشية والاجتماعية، بعد ربع قرن من تنفيذ الجريمة الاقتصادية الربوية.

لذلك فإن الإثم الذي ارتكبه علماء الدين والاقتصاد ورجال الحكم من مسلمين ومسيحيين كان كبيراً، وسكوتهم بادعاء الجهل أو الخوف أكبر، (إن كنت تدري فتلك مصيبة وإن كنت لا تدري فالمصيبة أكبر)، لأن الفائدة المرجوة من العلم والثقافة، هو إدراك الخطر قبل وقوعه، وإلا فما فائدة هذه الشهادات والاختصاصات العالية، إن لم تدفع عن مجتمعاتهم وشعوبهم الشرور قبل وقوعها، وكذلك إن لم تأتِ بالخير لكافة شعوب الأرض؟ وكيف بهم أن يقعوا في جحيم هذه الجريمة الاقتصادية، وكل المصلين يرددون سورة الفاتحة في كل صلاة؟ فهل

---

[1] سورة البقرة الآيتان: ٢٧٨- ٢٧٩.

أصبح عامة المسلمين وخاصتهم في عماية وهم يرددون هذه السورة العظيمة من القرآن الكريم أم على قلوب أقفالها؟!! وإن سورة الكافرون، حجة على المسلمين الذين يتولون الكافرين من أهل الكتاب.

إن تجرد العلم من الإيمان، يصبح علماً ناقصاً أعرج أعمى، كما قال الفيلسوف انيشتاين: "العلم بلا إيمان يمشي مشية الأعرج. والإيمان بلا علم يتلمس تلمس الأعمى".

وإذا لم تؤدِ هذه الشهادات العالية دورها في المجتمع والدولة تصبح هذه الشهادة العالية عبئاً على صاحبها. لأنه يكون قد سعى إليها رياءً ونفاقاً، حتى يقال عنه عالم أو دكتور. فقد بشرهم رسول الله ﷺ: «**توقد جهنم بثلاث: بعالم ومنفق ومجاهد...**» وهو كل من تعلم وأنفق وجاهد، رياءً ونفاقاً ليقال عنه عالم وكريم وبطل، وقد قيل فأخذ نصيبه في الدنيا، أما حظه في الآخرة: فهو دخول في جهنم، إما لإقامة دائمة أو مؤقتة، والله أعلم. أما علاجهم في الدنيا (للخلاص من الرياء والنفاق) فهو الإخلاص لله وحده.

قال تعالى: ﴿**قُلْ إِنَّ صَلاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**(١٦٢) **لا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ**﴾[٢].

لو تم انصهار العلم بالإيمان لخرج علماء ومثقفون مؤمنون، ولتوصل هؤلاء: إلى قناعة تامة تصب في مصلحة الغالبية من البشر، إلى أن الربا والمعاملات الربوية في الاقتصاد، هو دمار لحياة الشعوب، يجب تحريمه، وتعرية كل أشكاله المغلفة بالأكاذيب ككلمة الفائدة والإيداع لأجل و – ويصبح هذا التحريم ركناً من أركان حياتهم وأفكارهم ومعتقدهم، ولتثبتوه في عقول عامة الناس وخاصتهم، ليفوّتوا على الصهيونية خططها المدمرة للشعوب. فلم لم يتحقق ذلك؟؟!!.

والواجب المحتم على المؤمنين بالقرآن والإنجيل وما جاء فيهما من تحريم الربا:

---

[٢] سورة الأنعام الآية:١٦٣.

محاربة الربا والنظريات الاقتصادية الربوية الصهيونية وبكل الوسائل العلمية الحديثة، وعلى رأسها الانترنت وشبكات الكومبيوتر العالمية المتصلة بالأقمار الصناعية حول الكرة الأرضية، لبث بيانات مناهضة للمخططات الصهيونية، وإعادة التعامل بالذهب الأصفر في البيع والشراء، وإيجاد بنوك إسلامية، تودع وتشارك بالذهب، ويسحب منها الذهب وتُصدّر شيكات بالذهب. وتدعو هذه الهيئة المؤمنة: رجال الحكم والحكومات: إلى إعادة الاحتياطي الذهبي الكامل لعملاتها الورقية الجديدة واستبدال كل ما لدى الدولة وأفرادها، من دولارات مزيفة بذهب خالص.

وعندما تعود العملات الورقية إلى الاحتياطي الذهبي الكامل لكل دول العالم، نبدأ بإيجاد رابطة بين الذهب والعملة المحلية، في عقود الشراء والبيع والتعامل التجاري، بقيمتها من الذهب وما يعادل هذه القيمة من الليرات السورية، حفاظاً للقيمة الشرائية العادلة، لأية مادة أو سلعة أو ذمة دين أو مهر...

وهذا الواجب كما هو واجب على الهيئة المؤمنة، من العلماء ورجال الحكم والاقتصاد، فهو مفروض على جهابذة العرب، من المسلمين والمسيحيين الذين برعوا في استخدام الانترنت أكثر مما برع به الصهاينة وأتباعهم، الذين استخدموها في نشر الربا، الذي أفرز الفقر والفساد. حيث كان الانترنت وشبكات الكومبيوتر أهم الأسلحة الفتاكة، التي فتكت خلال العقود الثلاثة الماضية بمليارات الفقراء في العالم، عندما استخدمتها البورصات المالية في تمرير الجريمة الاقتصادية الربوية بسرعة مجنونة.

أما أن ينشغل محترفو استخدام الانترنت، ومحترفو الدخول على شبكات الكومبيوتر العالمية، في العمليات اللصوصية والسطو على الحسابات الرقمية، التي يملكها الأغنياء الأغبياء من غير اليهود، (الذين تركوا الذهب لليهود). واعتبروا هذا السطو مباحاً لهم، معتبرين أن هذه السرقات تتم من حسابات لصوص أفقروا

شعوبهم، وأغتنوا على حسابها، مُضَلَّلين من مقولة شاذة (السارق من السارق كالوارث من أبيه). فهل ينتهي هؤلاء ويعودون إلى الله؟

إن محترفي استخدام الانترنت، ومحترفي الدخول إلى شبكات الكومبيوتر العالمية من المسلمين والمسيحيين من المؤمنين بالله، هم اليوم المجاهدون المسلحون بأهم أسلحة العصر الحديث. عليهم أن يجندوا أنفسهم وإيمانهم وخبراتهم، للدخول إلى جميع مواقع الانترنت في كل دول العالم، وبكل اللغات العالمية، لتعريف العالم حكمة التحريم الإلهي للربا، التي وردت في كل شرائع السماء والقرآن والإنجيل: بأن الربا هو سبب تدمير القيمة الشرائية للعملات الورقية العالمية، هذا التدمير الذي سبب تحطيم الكفاية المعاشية لكل شعوب الدول الفقيرة وفقراء العالم.

وعلى هؤلاء المحترفين المؤمنين: كشف المخططات الصهيونية ونظرياتها الاقتصادية المدمرة، التي اعتمدت إباحة الربا الحرام، الذي ولّد ويولّد الفقر والفساد. وقد شجعت هذه المخططات ولا زالت تشجع على نشر المخدرات والإباحية الجنسية، وتخريب عقول الجنسين من الرجال والنساء والشباب والفتيات، في أنحاء المعمورة (هؤلاء الشباب الذين هم أمل المستقبل لشعوبهم)، لتصبح شعوب العالم كلها كما هي حكوماتها عبيداً مسلوبي الإرادة.

إن امتلاك الذهب وادخاره غريزة في نفس كل يهودي في العالم، ولا يطمئن قلبه وعقله إلى أية عملة ورقية نقدية، منذ أن اخترع الإنسان العملات الورقية (وجعل ما يقابل قيمتها ذهباً، لتسهيل المعاملات التجارية والبيع والشراء بين الناس، بدلاً من تداول الذهب الذي كان سائداً بين الناس منذ آلاف السنين). إذن فكيف سيكون لليهودي ثقة في عملات ورقية لا رصيد ذهبي لها ؟! كما هي العملات الورقية والدولار الآن. لن يحتفظ أو يدخر أي يهودي في العالم بأية ورقة نقدية، أو رقم حسابي في بنك، من دولار أو أية عملة ورقية ؛ لأنه لا يثق إلا بالذهب!!!.

فأين هم الأغنياء الأغبياء من مسلمين ومسيحيين الذين يملكون ورقاً ملوناً، بلا أرصدة أو احتياطي ذهبي له. أو رقماً وهمياً في بنك أو بورصة. إن هؤلاء يقلدون أسيادهم اليهود في كل شيء فلم لا يقلدونهم اليوم، ويتعاملون بالذهب؟ ويفقدون ثقتهم بالورق النقدي (كما انعدمت ثقة اليهود بالنقد الورقي الذي لا قيمة له) أ و بالأرقام الوهمية في حساباتهم المصرفية المُعَرّضة في كل لحظة إلى الدمار والفناء حسب مصالح اللوبي الصهيوني الخبيث! إن اليهود لا يثقون بنظريات يهودية! فكيف بالمسلمين والمسيحيين يثقون بنظريات اقتصادية يهودية حاقدة؟

وستسمر المخططات الصهيونية تملي نظرياتها الاقتصادية الربوية المضللة، على علماء الاقتصاد والجامعات ومراكز البحوث العلمية، من أجل تحقيق حلم اليهود بإقامة الإمبراطورية الصهيونية العالمية التي تحكم العالم. لأن تلمودهم الذي اخترعه أحبارهم بدلاً عن التوراة، صوّر لهم أن من يمتلك ذهب الأرض سيحكم العالم. ومع استمرار الاختراعات في التلمود، واكتشاف البترول الذي أصبح مع مشتقاته البتروكيمائية عماداً للصناعة. ومشتقاته أساساً في التقدم التكنولوجي. صار حلم اليهود: من يمتلك الذهب ويتحكم بمنابع النفط، سيحكم العالم. ومع تطور الأسلحة الفتاكة الذرية والنووية والبيولوجية، توسع حلمهم (الذي لن يتحقق بإذن الله) ليصبح: بأن من يمتلك الذهب ويتحكم بمنابع النفط ويمتلك الردع النووي سيحكم العالم.

إنهم يسعون بكل قواهم وخبثهم وسطوتهم لتحقيق حلمهم. فهل سيصلون إلى تحقيقه؟ بعون الله ومشيئته سيُحطم المؤمنون الأحرار حلمهم ومخططاتهم. وسيُدفن حلمهم في قبورهم، عندما يتحقق وعد الله فيهم الذي ورد في التوراة والإنجيل والقرآن، عندما يقول الحجر والشجر: يا مؤمن: ورائي يهودي، تعال فاقتله.

إن من يقرأ القرآن الكريم ويتمعن في الآيات الكثيرة التي تخص اليهود، يكتشف ما تضمره عقولهم وقلوبهم لغير اليهود من حقد دفين.

حيث يسعون ويتمنون: أن يخرج المسلمون والنصارى عن دينهم، ليتمكنوا منهم كما تمكنوا عندما غمسوهم في الربا، ودمروا به حياة كل الناس.

وقال الله تعالى في ذلك: **﴿يَسْأَلُونَكَ عَنْ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنْ الْقَتْلِ وَلا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنْ اسْتَطَاعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾**[٣].

وتقرأ أخي المؤمن في سورة المائدة من الآية ٤١- ٨٢ عن مسارعتهم في الإثم والعدوان، وأكلهم الربا. حيث يقول الله تعالى: **﴿وَتَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يُسَارِعُونَ فِي الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَأَكْلِهِمْ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾**[٤].

يراودني سؤال يجب أن يراود فكر كل حاكم، وفكر كل حر وشريف، غنياً كان أو فقيراً، مسلماً أو مسيحياً، (وأي شخص غير يهودي) وهو: ماذا يملك الأغنياء من غير اليهود، مسلمين ومسيحيين وغيرهم؟؟!! (بعد أن افتقدوا من بين أيديهم الذهب واقتنصه اليهود).

سؤال عندما سيصل إليهم ويطرق قلوبهم وعقولهم. سيورّث لهم القلق، ويحفر في قلوبهم الأسى والألم والفزع، وجوابه واحد لا ثاني له: لا يملكون شيئاً من مال حقيقي، إلا حسابات رقمية فقط، ومليارات من أرقام وهمية (لا هي ذهب ولا فضة، ودفاتر شيكات بلا رصيد حقيقي لها، بل رصيدها في ضمائر الصهاينة، الذين لا ضمير لهم ولا ذمة. بل بلعبة قذرة منهم كالتي لعبوها ونفذوها عام ١٩٧١، سبح كل ما يملك هؤلاء الأغنياء من مال صفر أمامه أصفار...).

إن مجموع أرقام الحسابات الدولاراتية التي يملكها أغنياء العالم من غير اليهود،

---

[٣] سورة البقرة الآية: ٢١٧.

[٤] سورة المائدة الآية ٦٢.

هي أضعاف ما طبع من دولارات مزيفة لا رصيد ذهبي لها، ولو حاول هؤلاء الأغنياء الأغبياء استجرار ما يملكونه، من أرقام في بنوك العالم على شكل دولارات ورقية، فلن يحصلوا عليها، (لأنها مدفونة في خزائن وبنوك أكثر دول العالم، التي جعلتها رصيداً لعملتها، بهدف إعطائها استقراراً وثباتاً، بدل الذهب الذي كان يعطيها هذا الاستقرار والثبات، أي استبدلت هذه الدول رصيداً لعملتها الثمين الذهب بالغث الدولار، فأي غباء وصلت إليه هذه الدول؟) رغم إنه من ورق ملون لا قيمة حقيقية له (إلا إذا انتظرنا المطابع الأمريكية ومطابخ أو مصانع الورق، لطبخ ورق عملة من فضلات النبات والإنسان والحيوان) وإذا خافوا الانتظار، وسعوا إلى تحويل هذه الأرقام إلى ذهب، فسيرتفع سعر الذهب عشرات الأضعاف، وتصبح حسابات هؤلاء الأغنياء الأغبياء أصفاراً، وأوهاماً، وستضطرب حياة البشر وكل البشر. وتضطرب عندئذ التعاملات التجارية (إلا لمن بقي لديه ذهب أو فضة). وستعود البشرية رغماً عنها، إلى عمليات التبادل البدائية التي كانت سائدة من آلاف السنين. وذلك لتصريف السلع والمنتجات. وسيتم اكتساح بشري لمناطق الكلأ والطاقة والماء.

أما العملات الورقية لبقية دول العالم، والتي أصبحت بلا رصيد ذهبي، فلن تقدر حكومات تلك الدول على إنتاج عملاتها، كما تصنع أمريكا التي تطبع الدولار بلا رقيب ولا حسيب، لأن أمريكا وبنكها الدولي (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) تقف لحكومات العالم بالمرصاد، ولن تسمح لغيرها ما تبيحه لنفسها لأنه لن يكون في صالح أمريكا المتصهينة، أن تنتج الدول عملاتها وفق هوى حكامها وحكوماتها. بل يجب أن تكون مراقبة البنك الدولي محكمة ودقيقة، ليسهل على أمريكا التحكم بكل دولة على حدة، من خلال التحكم بعملتها، والتلاعب بمقدراتها واقتصادها من خلال معرفتها بالكميات المطبوعة، ليسهل تلاعب الصهيونية وأمريكا بمقدرات واقتصاديات تلك الدول.

الفصل السابع

تلاعب الصهاينة والأمريكان
بعملات الدول الصناعية والغنية والفقيرة

أما عن تلاعب الولايات المتحدة الأمريكية المتصهينة بمقدرات دول العالم، بعد أن أصبح الدولار المزيف الجديد سيد العملات، بعد طغيان الربا والمضاربات الربوية المحرمة المدمرة لحياة الشعوب. فحدث ولا حرج ومن هذا التلاعب:

١- تلاعب الصهيونية وأمريكا بعملات الدول الصناعية الغنية وقدرتها الاقتصادية.

٢- تلاعب الصهيونية وأمريكا بعملات الدول الفقيرة والاشتراكية والعربية والإسلامية.

أولاً: تلاعب أمريكا وأسيادها الصهاينة بمقدرات وعملات الدول الغنية:

تفتّق العقل اليهودي الخبيث عن:

أ- إلغاء معاهدة بريتون وودز (ونسف الرباط الذي كان بين الدولار القديم والذهب)، لتحرير الدولار من عقاله الذهبي.

ب- من إيجاد احتياطي مناسب، يكون بديلاً عن الرصيد الذهبي للدولار المزيف الجديد، الذي سيولد بلا رصيد أو احتياطي ذهبي. فكان البديل المناسب عن الذهب، هو إبرام عقود خيالية مع شركات ومصانع الدول الغنية، وبالدولار الأمريكي تحديداً، كما ذكرت في الصفحة ٣٢ – ٤٠.

ج- إجبار الدول الغنية على دعم الدولار الجديد، وقبوله عملة مزيفة بلا رصيد حقيقي لها، خوفاً على شركاتها ومصانعها واقتصادها من الانهيار، ولو أصرت تلك الشركات: على قيمة العقود بالذهب أو ما يعادل الذهب من العملات. لما كان هناك عقود خبيثة، ولاحتفظت الإدارة الأمريكية بمعاهدة بريتون وودز، ولبقيت الكفاية المعاشية مهيمنة على شعوب العالم، ولأحبطت المخططات

الصهيونية. ولكن هيهات لهذه العقول العلمانية المضلّلة أن تدرك ما يجول في العقول الصهيونية التي تدرك تماماً كيف تستولي بالربا على ذهب العالم.

ولكن كما ذكرت، نجحت الصهيونية وأنجزت الجريمة، عندما غفل المسلمون والنصارى عن دينهم. عندها دمر اليهود اقتصاد العالم!!.

إن الحكام وعلماء الاقتصاد، في كل من أوروبا واليابان، إما مغفلون أو متصهينون أو عملاء يهود ، أو جبناء مستسلمون للصهاينة، لأنه كان واجباً عليهم، أن يكونوا سداً منيعاً (ضد المخططات والجريمة الصهيونية)، حماية لهم ولشعوبهم وشعوب العالم، من الدمار الاقتصادي الناتج عن نسف ارتباط الدولار برصيده الذهبي.

لقد جر التخاذل الأوروبي والياباني المذكور، الحكومات الأوروبية واليابانية إلى الانصياع الكامل للمخططات الصهيونية، عندما أجبرت هذه الحكومات على دعم الدولار (من الانهيار المحتوم كما هو مخطط له صهيونياً)، حماية لشركاتها المتورطة بالعقود والصفقات التجارية الخيالية، التي أبرمتها مع الشركات الأمريكية الصهيونية. لأن الانهيار الكامل للدولار (كما كان يجب أن يكون) سيلحق الإفلاس الكامل بتلك الشركات والمساهمين فيها. ولكن كما ذكرت لو انهار الدولار لكان خيراً للبشرية، بما فيها أوروبا واليابان وجميع شرفاء وفقراء العالم. لأنه لن يكون أمام أمريكا إلا خياران فقط:

إما الدمار للاقتصاد الأمريكي ولأمريكا وشعبها، أو العودة السريعة للتمسك بمعاهدة بريتون وودز، والثورة ضد المخططات الصهيونية، عندها تكتسب أمريكا احترام العالم وشعوبه.

وبعد تمرير الجريمة وفق الخطة المجرمة، استقر الدولار على انخفاض محدد ومتفق عليه، مقداره ٢٠ ضعفاً عن القيمة الشرائية للدولار الذهبي القديم، الذي تم

الإعلان عن وفاته عام ١٩٧١. عندما كان الدولار القديم كما ذكرنا يعادل ١ غرام ذهب. أصبح الغرام الذهبي = ٢٠ دولاراً عام ٢٠٠٦.

لقد كافأت أمريكا المتصهينة حلفاءها، (الذين قدموا الحماية للدولار من الانهيار الكامل) من الدول الصناعية، في توظيف دولارها المزيف لتحطيم الاقتصاد الأوروبي والياباني، عندما ترفع قيمة الين الياباني واليورو الأوروبي رفعاً ينعكس سلباً، على مبيعات ما تنتجه اليابان وأوروبا، فينخفض حجم مبيعاتهم وتتوقف مصانعهم عن زيادة إنتاجها، ثم تضطر إلى تقليص عدد عمالها القدامى ذوي الرواتب العالية، وتدفعهم لتقديم استقالاتهم، للتهرب من استحقاقاتهم الكبيرة (لأن التسريح التعسفي يلزم الشركات بدفع تعويضات كبيرة للعمال المسرحين).

وتقليص الأجور يفيد في خفض كلفة الإنتاج، وتخفيض المصروفات يصب في الهدف نفسه، وللحصول على هذا التخفيض، تعمد الشركات والمصانع إلى الاستغناء عن الأبنية والجهاز الإداري والدعائي، والتقليل منهما، من أجل خفض قيمة المنتجات، بما يتناسب مع ارتفاع قيمة العملة المتعمد من قبل الصهاينة.

وتلجأ أكثر الشركات والمصانع اليابانية والأوروبية، إلى عمليات الدمج بين الشركات، للتخلص من القسم الأكبر من عمالها، وتقليص مصروفاتها، للمحافظة على نسبة أرباح معقولة للمساهمين، بغية استمرار عجلة دورانها، (مع الاستمرار في تنفيذ العقود المأسوية المبرمة قبل عام ١٩٧١، مع الشركات الأمريكية الصهيونية). لأن هروب المساهمين في الشركات الأوروبية واليابانية وتحويل مبيعات أسهمهم إلى البنوك، (لزجها في المضاربات المالية في أسواق المال الربوية، التي تصرف أرباحاً أكبر، من الأرباح التي تقدمها الشركات والمصانع) سيدفع إلى انهيارها، وانهيار اقتصاد دولها، وزيادة عدد العاطلين عن العمل، وزيادة الأمراض

النفسية والجرائم بأنواعها، وزيادة تفسخ المجتمعات الأوروبية واليابانية.

ولتبقى الشركات والمصانع الأوروبية واليابانية المتورطة، باقية على قيد الحياة يجب عليها أن:

تنفذ عقود الخيانة الصهيونية الأمريكية التجارية الضخمة، التي تنخفض قيمتها الشرائية بانخفاض قيمة الدولار المزيف، حتى وصل إلى انخفاض ٢٠ ضعفاً قياساً بقيمة الدولار الذهبي القديم، وقد تم هذا الانخفاض فعلاً خلال ربع القرن الماضي تدريجياً، وقد وصلت خسائر المبيعات المتأخرة إلى ٩٥% عن قيمتها عند توقيع العقود قبل عام ١٩٧١.

تشد المساهمين في شركاتها إلى البقاء، وعدم الهرب إلى البورصات.

تسعى إلى بقاء قيمة أسهم شركاتها مرتفعة. لأن في انهيارها ما يؤدي إلى هروب المساهمين إلى البورصات، أو إلى شركات أخرى. وتؤول هذه الشركات إلى الزوال.

عليها أن تصارع ارتفاع الين واليورو، وما ينتج عن هذا الارتفاع من انخفاض المبيعات، في السوق المحلية والعالمية، كما ذكرت في الصفحة السابقة.

ولهذا اتجهت الشركات والمصانع اليابانية والأوروبية، إلى الدول ذات الأجور والأسعار المنخفضة، لتصنيع أكثر من ٧٥% من منتجاتها، كالصين ودول شرق آسيا، والاكتفاء بتصنيع ٢٥% من المنتج، وهذا مما يزيد في ارتفاع نسبة البطالة بين عمالها، وإن تصدير الخبرة التقنية العالية اليابانية والأوروبية إلى هذه الدول، رفع جودة المنتجات الشرق آسيوية ومكانتها مما أهّلها إلى منافسة المصانع، والصناعات اليابانية والأوروبية والأمريكية. ونظراً لانخفاض أسعار منتجاتها، فقد راح أغلب المستهلكين في العالم، يفضلون شراء المصنوعات الصينية والشرق آسيوية. مما ينذر بانهيار اقتصادي للدول الصناعية الكبرى، ودمارٍ لشعوبها.

ثانياً: تلاعب أمريكا والصهيونية بعملات الدول الفقيرة العربية والإسلامية والاشتراكية:

منعاً لطباعة أوراق نقدية خاصة بالدول الفقيرة والاشتراكية دون مراقبة أمريكية للكميات المطبوعة من هذه العملات، فقد عمدت أمريكا المتصهينة (من خلال هيمنتها على الهيئات الدولية) إلى مراقبة كميات عملات الدولة الفقيرة والاشتراكية، وضبطها بعد أن ألغت هذه الدول ارتباط عملاتها بالذهب، تحت الضغط السياسي والاقتصادي الأمريكي الصهيوني.

ولكن لماذا تحرص أمريكا والصهيونية، على ضبط كمية، العملات الورقية للدول الفقيرة بواسطة الهيئات الدولية وضبط طباعتها؟ **الجواب**: لكي لا تطبع هذه الدول عملاتها بلا ضوابط بعيدة عن المراقبة الأمريكية الصهيونية الخبيثة. ولكن لماذا؟ سنرى!

عمدت أمريكا إلى امتصاص عملات الدول الفقيرة والاشتراكية، عربية وإسلامية وغيرها، وطرح الدولار المزيف بديلاً عنها في أسواق هذه الدول، فأفقرت بذلك شعوب هذه الدول، من السيولة النقدية لعملاتها الوطنية، وبنسب متفاوتة لكل دولة. حسب انصياع وخضوع أنظمتها للهيمنة والسيطرة الصهيونية الأمريكية.

أدى تنفيذ الجريمة الاقتصادية الصهيونية الأمريكية عام ١٩٧١ كما ذكرنا،إلى تحرير الدولار من عقاله الذهبي (وتخلصت أمريكا من مبادئها الأخلاقية المتبقية لدى ساساتها) فانخفضت قيمته الشرائية، و تبعه إلى انخفاض القيمة الشرائية لعملات الدول الفقيرة والاشتراكية، مما أفقد مواطني هذه الدول ودافعي الضرائب فيها موارد أرزاقهم، وقدراتهم على تسديد ما عليهم من ضرائب للدولة. مما أفقد الحكومات أهم موارد ميزانياتها المالية السنوية، التي تغذي حاجات الدفاع والتنمية والتعليم والصحة والخدمات، ورواتب العاملين في

الدولة. وإن تخلف دافعي الضرائب عن التسديد، يجبر الدول الفقيرة على الاستدانة بفوائد (مصائب) كبيرة من البنك الدولي، وبنوك الدول الغنية.

استمرار الانهيار الحاد للعملات الوطنية للدول الفقيرة، يعني استمرار الانهيار الاقتصادي لتلك الدول، سنة بعد أخرى، مما يؤدي إلى ازدياد الديون الدولية، وفوائدها الباهظة.

تراكم الديون وفوائد الديون على الدول الفقيرة، يجبر حكومات هذه الدول على تسديد تلك الديون، وفوائدها التي تجاوزت بحجمها الديون ذاتها، من الاحتياطي الذهبي الذي كان قبل عام ١٩٧١ احتياطي عملاتها الوطنية، التي كانت مخزونة في بنوكها المركزية والبنوك السويسرية.

إن الاحتياطي الذهبي الذي نهبته أمريكا والصهيونية من الدول الفقيرة، كما ذكرنا في البند ٤ عن طريق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (اللذين حوّلت إليهما، ديون الدول الغنية على الدول الفقيرة) واللذين يهيمن عليهما الصهاينة، والدول الغنية. أما حصة الدول الغنية من هذا الاحتياطي الذهبي المنهوب، فيشتريها الصهاينة بدولارات أمريكية مزيفة، وتتحول إلى أرقام وهمية في حساباتها، ليمتص اليهود وحدهم الذهب.

فتصور أخي القارئ الآلاف المؤلفة من الأطنان الذهبية، التي انتقلت من الدول الفقيرة والاشتراكية، إلى اليهود الصهاينة، والتي وجد بعض منها في الطوابق السفلية لمركز التجارة العالمي، الذي انهارت طوابقه المائة العلوية في هجمات ١١ أيلول سبتمبر عام ٢٠٠١.

الفَصْلُ الثَّامِن

امتصاص العملة السورية وتأثير ذلك على معيشة المواطنين ودخولهم

وإمعاناً في تلاعب أمريكا والصهيونية، في عملات الدول الفقيرة، ومصيرها من خلال امتصاص مدروس لهذه العملات، وبدقة كبيرة، للحفاظ على قيمة محددة لها، بارتفاع وانخفاض متحكم به، لضبط قيمتها الشرائية وكذلك لضبط أسعار الذهب. وهذه الدقة ضرورية جداً لهؤلاء المستغلين اليهود... لأن زيادة السيولة من العملة المحلية في أيدي الشعب، يوفر العمل للجميع، فلا يحتاجون إلى بيع مصوغاتهم الذهبية، ويوفر للشرفاء فائضاً من مال، يشترون به ذهباً يدخرونه.وهذان الأمران: (عدم بيع المدخرات الذهبية، وشراء الذهب عند توفر الفائض)، يضران بالمخطط اليهودي، الهادف إلى امتصاص ذهب العالم.

فإذا كانت القيمة الشرائية لعملة محلية لدولة فقيرة ما كبيرة، وكمية السيولة منها، كبيرة في أيدي شعبها، فإن هذا مؤشر لانتعاش شعبها، وزيادة فرص العمل لأبناء هذا الشعب. وكما أسلفت، سيكون الإقبال على شراء الذهب، وانخفاض نسبة العاطلين عن العمل، والفقراء والمجرمين، وازدياد فرص الزواج، وانخفاض نسبة العنوسة بين الفتيات، وارتفاع المستوى المعاشي للأسرة، وهذا يتحقق للدول التي تسير في ركب السياسة الأمريكية الصهيونية، التي تسمح للتغلغل الصهيوني في بلادها، والهيمنة على القرارات السياسية والاقتصادية لحكوماتها وهذا الانتعاش سيكون مؤقتاً انما الانتكاس وامتصاص ذهب هذه الدول من قبل اليهود سيأتي لاحقاً[1] ولئن خضعت الحكومات والحكام والعلماء والأغنياء

[1] كما حصل للدول العربية الخليجية نهاية ٢٠٠٥ وبداية ٢٠٠٦ عندما امتص الصهاينة ٦٠-٧٥ ألف طن من الذهب تعادل ٦٠٠ مليار دولار ما خسرته في لعبة قمار الأسهم عندما ارتفع قيمة السهم ١٠٠٠ ضعف ثم انهياره إلى أسعاره التي كان عليها وانخفضت قيمة العملات الورقية عندما ارتفع الذهب من ٣٧ ريال للغرام الذهبي الواحد إلى ١٠٩ ريالات وانخفاض الدولار ٥٠% عندما ارتفعت قيمة الأونصة الذهبية من ٣١٠ دولار إلى ٦٢٠ دولار أي من ١٠ دولارات الغرام الواحد إلى ٢٠ دولار لقد أجهزت الصهيونية هذه المؤامرة بعد أن قتلت الرئيس الحريري لأن وجود الرئيس رفيق الحريري حياً سيحبط هذه المؤامرة كما سيمر معنا.

وأساتذة الجامعات. فلن يخضع الأحرار والشرفاء المؤمنون، للهيمنة الصهيونية الأمريكية. والأيام القادمة ستشهد إن شاء الله ثورتهم، في كل أرجاء المعمورة، لأن القصاص الإلهي العادل قادم.

أما التلاعب الأمريكي الصهيوني في عملات الدول الفقيرة (والتي لا تسير وفق الرغبات الصهيونية الأمريكية)، فهو الامتصاص للسيولة النقدية لهذه الدولة أو تلك.علاوة على مساهمتها، في تدمير القيمة الشرائية لعملاتها ويتم ذلك بواسطة عملائهما، والأغنياء الأغبياء والصيارفة، عندما يبدلون ما لديهم من مدخرات من عملة بلدهم الوطنية، إلى دولار أمريكي مزيف، يدخرونه بين أيديهم، خوفاً من ادخار عملتهم الوطنية، غير المستقرة في أسعار صرفها، ولقناعة هؤلاء الأغبياء، بأن مدخراتهم من الدولارات يمكن تبديلها متى شاءوا دون أن تنخفض قيمتها الشرائية، وهذا غير صحيح. غافلين إلى أن هذا التحويل، يضر بهم وبشعوبهم، أكثر مما ينفعهم ولو احتفظوا بذهب بدل الدولار، لكان خيراً لهم، ولكن للأسف: لا يوجد في البنوك إيداعات بالذهب، بل بدولار مزيف، ونتمنى أن تفتح البنوك الإسلامية حسابات أو مشاركات بالأونصات الذهبية،وهذا الإيداع الذهبي للمشاركين فيها يبعدهم عن كتر الذهب (المنهي عنه في شرائع السماء) والمكتنز في الخزن الخاصة والذي يُحرّم كانزيه والناس الاستفادة منه، لعدم تحريكه وتداوله **﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلا يُنْفِقُونَهَا﴾**[1] بين الناس وتآكله بدفع زكاته السنوية للفقراء.

فإيجاد حسابات متحركة للذهب بدل الدولار (الذي فقد أكثر من نصف قيمته الذهبية من منتصف ٢٠٠٥وبداية ٢٠٠٦ عندما ارتفعت قيمة الأونصة الذهبية من ٣١٠ دولار إلى ٦٢٠ دولار ثم إلى ٧٢٥ دولار) وخسر مدخري

---

[1] سورة التوبة الآية: ٣٤.

الدولار أكثر من ٥٠ % من القيمة الشرائية والذهبية لمدخراتهم يعطي فاعلية وطمأنينة لمدخري الذهب الذي حافظوا على القيمة الشرائية لمدخراتهم من الانهيار الذي أصاب أصحاب الأسهم والسندات أو الأرصدة الدولارتية أو العملات الورقية الأخرى على مدى العقود السابقة.

إن هذا التحريك الرائع والهام للمدخرات الذهبية يدفع الدول والأفراد والمؤسسات المالية إلى ضرورة عودة الذهب رصيداً لعملاتها الورقية .مع ضرورة تحريك هذا الرصيد أيضاً (كي لا يصبح اكتنازه حرام) بعد أن يوعز إلى المفكرين الاقتصاديين والشرعيين المتنورين إ يجاد آلية مناسبة للعلاقات التجارية الدولية والمحلية للتعاملات الذهبية أو الورقية المدعومة كلياً بالذهب.

لقد آن الأوان لإعطاء عقولنا وأفكارنا مجالاً للإبداع الإيماني لخلق اقتصاد عالمي يفيد البشرية ويمنحها استقراراً وانتعاشاً لكافة شعوبها مضاداً للاقتصاد الربوي الذي ابتدعته الصهيونية ليمتلك اليهود فقط ذهب العالم ويبسطوا سيطرتهم على الحكومات ليذلوها مع شعوبها .(أو تحويل الإيداعات الورقية إلى ما يعادلها بالذهب ريثما يُبعث الدينار الذهبي الإسلامي عملة متداولة بين دولنا وشعوبنا بعد أن تآكلت القيمة الشرائية للإيداعات الورقية في جميع البنوك المحلية والدولية).

يعلم الصهاينة والأمريكان: أن فقدان السيولة النقدية من بين أيدي أصحابها المحليين، (في الدولة الفقيرة المراد إخضاعها لهيمنتهم) سيعود بالأذى والضرر على الحركة التجارية الداخلية، وحركة السوق المحلية، التي يتحرك فيها العمال والبائعون وأصحاب العمل والمشترون. وعندما تُمتص هذه السيولة النقدية من بين أيديهم، سيضطر المضطرون من المواطنين، إلى بيع ما يملكونه من ذهب يزين أيدي وصدور نسائهم وبناتهم، وهذا هدف صهيوني خبيث لامتصاص الذهب

المدخر لدى الطبقات الوسطى. والتي اتجهت من حياة الكفاية والغنى، إلى حياة الفقر والعوز. وهؤلاء كانوا أكثر طبقات الشعوب عدداً، وقد قاربت هذه الطبقة على الاندثار. لتبقى في المجتمعات الفقيرة، طبقة غنية أموالها معجونة بالحرام، والغالبية الفقيرة جداً.

أما طرح المخزون الكبير من العملات الوطنية للدول الفقيرة، والمختزنة لدى الصهاينة والأمريكان، (هذا المخزون الذي تجمع وعلى مدى سنوات من عملات البلدان الفقيرة المستهدفة)، فسيكون كبيراً جداً، تعجز حكومة ذلك البلد عن استيعابه، مما سينتج عنه، (وفق قانون العرض والطلب) انهيار عملة هذا البلد، أمام الدولار المزيف انهياراً كبيراً جداً.

إن عمليتي الامتصاص الطويل، لعملة دولة ما، وطرحها في أسواقها، بصورة كبيرة، من قبل عملاء أمريكا والصهيونية والمغفلين من أبناء ذلك البلد، وما ينتج عنهما من تفقير لمواطني تلك الدولة، سيكون تدميراً ثانياً أو ثالثاً للقيمة الشرائية لعملة تلك الدولة إلى جانب التدمير الذي يلحقه بها ارتفاع أسعار الذهب. وهذه اللعبة ما زالت مستمرة على الدول المستهدفة جميعها من اللوبي الصهيوني الأمريكي الكليبتوقراطي (الكتلة المدارة من قبل اللصوص).

وبعد أن ذكرنا المقارنة الكبيرة، بين بلدان توجد لديهم السيولة النقدية الكبيرة، ذات قيمة شرائية كبيرة لها، وما نتج عن ذلك، من خير ظاهر وشر مبطّن لهذه البلدان، (كالدول الخليجية مثلاً، التي انهارت عملاتها فقط ٢٠ ضعفاً أو ٩٥% من قيمتها الذهبية، متساوية مع انهيار ٩٥% للدولار الأمريكي)، وبين بلدان عصية على أمريكا والصهيونية، وتتناوب عليها الحروب الاقتصادية، والسياسية الصهيونية، في جميع الميادين بحراب أمريكية: ابتدأتها بضغوطات، لفصل عملتها المحلية عن الذهب، لتخضع هذه العملة، لعمليات ربوية يومية وفق

قانون العرض والطلب، وتتحطم القيمة الشرائية لها، ثم أعقبها امتصاص هذه العملة، وحرمان مواطني هذا البلد من عملتهم الوطنية، ثم ضغوطات سياسية، ينتج عنها أجواء حرب، كالتي تمارس على سورية مثلاً فيتسارع الجبناء المغفلون، إلى طرح ما لديهم من عملة سورية، واستبدال الدولار بها ويرفع الصهاينة أسعار الذهب، فتنخفض أسعار الليرة، وتضطرب أسعار المواد، وتضطرب حياة الناس، وكفاياتهم المعاشية. (وذلك لضرب الوحدة الوطنية، ونسف تأييد الشعب السوري لقائده عندما لا يتمكن من إيقاف انهيار الليرة ودعمها واستقرارها).

إن الوجود الكبير للعملات الورقية في داخل دولها، وثبوت القيمة الشرائية لهذه العملات، على سعر شبه ثابت ± ٠,٠١٪ سيكون عامل استقرار اقتصادي لهذه الدول، ويتم ذلك إذا استمر منع التداول الحر للعملات، وخاصة الدولار المزيف، مع عملة البلد، وزيادة دعم هذه العملة بالذهب. وذلك مخالفةً للأهداف الصهيونية، التي سعت منذ ١٩٧١، ولا زالت تسعى، إلى الإخلال باستقرار العملات العالمية، لأن العمليات الربوية تتهيج بهذا الإخلال، وتتهيج معها قوانين العرض والطلب مهلكة للعملات. ولضمان بقاء نهج الإخلال، تسعى الصهيونية وأمريكا إلى جعل الدولار الأمريكي المزيف، يغزو بحرية مطلقة جميع الدول.

إن التوعية الاقتصادية لاقتصاد سليم للأغنياء، ومعرفتهم بالحلال والحرام، في تعاملاتهم، والتوعية الدينية لهم، لتغليب مصالح شعبهم، على مصلحتهم الشخصية، والاكتفاء بأرباح معقولة والابتعاد عن الأرباح الفاحشة، لأن الأرباح الفاحشة ستعود بالدمار على القيمة الشرائية لعملة بلدهم، فتزيد في تعاسة الغالبية الفقيرة من شعبهم. والتوعية الدينية الصحيحة، في جميع وسائل الإعلام، لاقتصاد إسلامي صحيح .... إن هذا كله يعود بالنفع على جميع فئات الشعب، ويراعي

مصلحة الغني والفقير على السواء، ويسعى لترسيخ مكانة الذهب في جميع التعاملات. لأنه عملة السماء وعملة البشر، منذ آلاف السنين كما ذكرنا، في مواضع عدة.

ولابد من ردع مهربي العملات، من المسؤولين والتجار والسماسرة والصيارفة، لأن هروب هذه العملات، يُسهّل تخزينها في البنوك الصهيونية والأمريكية، مما يهدد جميع الدول صاحبة هذه العملات، ويجعل القيمة الشرائية لهذه العملات مهددة، لأنها في أيد خبيثة، تضمر الشر والاستعلاء، وإخضاع شعوب الأرض لسيطرتها. وخاصة عندما تمتص هذه الأيدي الخبيثة، النسبة العظمى للكمية المطبوعة، من عملات هذه الدول والمعروفة كميتها، من قبل الهيئات الدولية الصهيونية.

وإن تراكم الدولارات المزيفة التي تطبعها أمريكا في منطقتنا العربية والإسلامية تنذر بكارثة اقتصادية مدمرة وإن استبدال هذه المليارات من الدولارات بالذهب الذي نهبته الصهيونية على مدى العقود الثلاثة الماضية من بين أيدي شعوبنا وعودته إلى أمتنا ليحصن اقتصادنا وعملاتنا ويرسخ معالم الاستقرار لحياة شعوبنا ويكون احتياطياً مناسباً وطبيعياً لدينار إسلامي تحتاجه شعوبنا كعملة قوية بديلة عن عملات دمرها الدولار وحطم قيمتها الشرائية، وإن أجيالنا القادمة ستلعن قادتها وأنظمتها التي جعلت دولار لعب الأطفال يغزو دولها ليحطم آمالها ومستقبلها ويطحن لقمة عيشها ويمتص ٩٥ % من استحقاقات الشرفاء والفقراء - وأجورهم التي كانت قبل تنفيذ الجريمة ١٩٧١.

الفَصْلُ التَّاسِعُ

البورصة في الدول الفقيرة

وهيمنة دولار المونوبولي على أسواق العالم

بعد أن يجمع الصهاينة وعملاؤهم العملات العالمية، وخاصة عملات الدول المعادية لهم لترمي بهذه العملات في الأسواق المالية لهذه الدول، مما يهدد بمعاودة الانخفاض الحاد للقيمة الشرائية لعملات هذه الدول، ويصبح سوق المال، مقصلة فوق رقاب فقراء ذلك البلد. كما حصل لمصر الشقيقة ودول نمور شرق آسيا، حيث انهارت عملاتها خلال بضعة أشهر ٣٥% من القيمة الشرائية لها. وقد كان هذا العمل الخبيث، من قبل الصهيونية وأذنابها الأمريكان وعملائهما، فركة أذن لمسؤولي هذه الدولة، لإلغاء التفكير بالخروج عن الطاعة العمياء، بعد أن اخترق الدولار الأمريكي المزيف بلدانها، وأصبح العملة الرئيسية المؤثرة، في اقتصاديات هذه البلدان، كما حصل لسورية عندما فتحت أسواقها للدولار، وجعلت تداوله حراً. فانخفضت قيمة الليرة السورية من ١٢٥إلى ٣٠٠ ضعف،وفق معادلات الشريف المظلوم لانهيار العملات الورقية العالمية.

لقد أشرت في مقدمة هذا البحث إلى المرتكزات الأربعة، التي قامت عليها المخططات الصهيونية، منذ النصف الثاني في القرن العشرين، بهدف الاستيلاء على العالم، وإقامة الإمبراطورية الصهيونية العالمية، التي تحكم حكومات العالم، وعن طريقها شعوب العالم. وما إنشاء البنوك الربوية، ثم أسواق البورصة، التي تحولت إلى أسواق مال، طحنت العملات الورقية، ثم انتشار هذه الأسواق الخبيثة، لتعم كافة الدول، ناشرة فلسفة ربوية ارتكزت على النظريات الاقتصادية

الصهيونية، التي أنتجت الدمار الاقتصادي، الذي أصاب دول العالم الفقيرة والاشتراكية، ثم الدول الصناعية والغنية، التي ستأتيها الضربة القاضية لسيف الظلم الصهيوني، بعد ضربات عدة مرت عليها. لأن الظالم سيف الله في الأرض يقتص به ثم يقتص منه، كما ذكرت.

ولو أن إلغاء معاهدة بريتون وودز، تم دون وجود هذه الأسواق المدمرة للمال، والإنترنت وشبكات الكومبيوتر العالمية، لكان الانهيار المحتوم للدولار حاصلاً لا محالة، (إن لم تتراجع أمريكا عن إلغاء معاهدة بريتون وودز). ولكن وجود هذه الأسواق الخبيثة والانترنت وانصهارهما معاً على مستوى العالم، سارع بتدمير القيمة الشرائية للعملات العالمية ، وسحقت الكفاية المعاشية لكافة شرائح الشعوب الفقيرة في العالم.

لقد حصل الانهيار والدمار الاقتصادي للعالم، في زمن قصير جداً، عجزت العقول عن استيعاب المؤامرة الصهيونية الأمريكية، التي نفذتها الصهيونية وأمريكا عام ١٩٧١، (وحتى إعداد هذا البحث الجريء الذي قام بتعرية هذه الجريمة، وكشفها على حقيقتها) ووقف حيالها أغنياء الماضي والشرفاء والأحرار والفقراء حيارى، متسائلين كيف حصل هذا الدمار لنا ولحياتنا؟ من هم المجرمون؟ من هم المتواطئون؟ من هم الجبناء الذين كان عليهم أن يكشفوا الحقيقة؟ ولكن ماذا لو عرفوها، هل سيحركون ساكناً أم سيقفون عاجزين؟

الجواب: إن أهواءهم ومصالحهم، مع المجرمين لا مع شعوبهم:

وسورية الصامدة اليوم في وجه المخططات الخبيثة منغمسة في المعاناة الاقتصادية التي سببتها لها هذه المخططات الخبيثة ودمرت القيمة الشرائية لليرة السورية ٣٠٠ ضعفاً، (كما ذكرنا، رغم منع التداول الحر للعملات الأجنبية، لأن رئيس البلاد مؤمن، بأن التداول الحر للعملات الأجنبية، يعرّض الليرة

السورية إلى انهيار كبير جداً، كما انهارت عملات الدول الفقيرة، عندما اخترق الدولار دولها) ورغم عدم وجود سوق للمال والأوراق المالية فيها، فكيف سيصبح حال الفقراء في سورية، (والمساكين الذين يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف، الذين أصبحوا أكثر من ٧٥% من شعبها)، عند تشغيل بورصة دمشق؟ وأسأل الله أن تصيب السوق وأهله صاعقة من السماء، قبل أن تفتك بفقراء البلاد وساكنيها. وعندما سُمح بالتداول الحر للعملات في سورية، انخفضت الليرة من ١٢٥ – ٣٠٠ ضعف خلال فترة قصيرة. لأن الصهيونية وأمريكا أصبحتا تستطيعان بسلاحي الذهب والدولار المزيف، أن تدمرا اقتصاد أي بلد في العالم، يعصي أوامر اللوبي الصهيوني الأمريكي الإسرائيلي. ونعود ونؤكد على أن سلاح الأحرار المضاد، هو كشف الجريمة الصهيونية الأمريكية لشعوب العالم، ليعود الذهب رصيداً كاملاً لعملاته الورقية وللعقود التجارية المحلية والدولية.

وكيف سيصبح حال الفقراء، والقيمة الشرائية لليرة السورية، عندما يصبح تبادل العملات والدولار المزيف حراً، بين جميع المواطنين والأجانب، والمستثمرين العرب وغير العرب، من داخل البلاد وخارجها. ناهيك عن العداوة الواضحة، بين الشعب السوري بقيادة رئيسه الشاب، وبين الصهيونية وأمريكا، لأن سورية تقف بوابة للصمود العربي والإسلامي، في وجه المخططات الصهيونية، وهيمنتها على المنطقة. ومع وجود المليارات العديدة جداً من النقد السوري، في المخازن الأمريكية الصهيونية، والتي امتصتها أمريكا المتصهينة من أيدي الشعب السوري، عن طريق الأغبياء والمهربين. والتي تنتظر أمريكا وعملاؤها زجها في البورصة، المزمع إقامتها في دمشق، لتهدد بهذه المليارات الشعب السوري، وشرفاءه وفقراءه لدفعهم إلى: الانقياد الأعمى لأمريكا والصهيونية وإسرائيل. أو إتمام الدمار لها ولاقتصادها. ولامتصاص ما بقي من الذهب، الذي لم يستخرج بَعْدُ من الأراضي

السورية، والتي تختزنه سورية من الحضارات التي قامت على هذه الأرض الطيبة. علماً بأن الصهيونية قد استولت على الكنوز الذهبية التي استخرجها مغفلون وباعوها بدولارات مزيفة فاقدة ل- ٩٥% من قيمتها وأودعوها برقم وهمي في حسابات مصرفية خارج البلاد، وحرموا الشعب السوري من هذه الكنوز.

وجواب هذا السؤال: إن أية إصلاحات اقتصادية لأي قطر، من أقطار العالم، لن تعطي أي نجاح أو ثمرة طيبة، طالما أن هذه الإصلاحات تقوم على الفلسفة الاقتصادية الحديثة، والمعمول بها دولياً اليوم، والمرتكزة على النهج الربوي الصهيوني، الذي يخالف النهج الإلهي، الوارد في رسالات السماء، القرآن والإنجيل وحتى التوراة، والتي اعتمدت جميعها الذهب لا غير: عملة وحيدة صالحة لمعاملات البشر، التجارية وغيرها، ويؤيدهم تاريخ البشرية النقدي المتبع منذ آلاف السنين. لأن جميع العقود التجارية للمواد المصنعة والزراعية التي تتم بأية عملة نقدية وورقية سيكون محصلتها الظلم والغبن بعد انهيار القيمة الشرائية للعملات (راجع العقود التي أبرمتها الشركات الصهيونية بالدولار قبل عام ٩٧١ ولا زال تنفيذها مستمراً حتى اليوم ولكن بقيمة ٥% عما كانت عليه ساعة إبرام العقد. أي بخسارة ٩٥%)، أما العقود التي تتم بالذهب أو ما يعادل قيمتها ذهباً، فهي العقود العادلة والشرعية وإن خالفت القوانين الوضعية التي سنّها علمانيون مغفلون ابتعدوا عن شرائع الله العادلة وجهلوا المخططات الصهيونية التي بثّت السموم في النظريات الاقتصادية التي تداولتها الجامعات العالمية التي ابتعدت من النهج الإلهي.

الفصل العاشر

النتائج المدمرة للجريمة الاقتصادية

أخي القارئ الحر. ستبدو لك نتائج هذه الجريمة القذرة من خلال أمثلة ومقارنات[1] وإن مساهمتك الشخصية في هذه المقارنات، وتناولك لأية مادة أو سلعة أو منتج زراعي أو صناعي أو تجاري تعرف أسعارها جيداً، ومدونة في دفاتر حساباتك القديمة، قبل ١٩٧١ (أي قبل إلغاء معاهدة بريتون وودز، ونسف ارتباط الدولار القديم بالذهب)، وأسعارها الآن. ستكون مساهمة طيبة منك أرجو أن ترسلها إلي.

وذلك لتقف أخي القارئ الكريم، على الخسائر الفادحة التي تكبدها اليوم، كل من الفلاح والعامل والحرفي والتاجر الشريف. تلك الخسائر التي أكلت كفايتهم المعاشية، بعد أن حُطِّمت القيمة الشرائية لعملتهم الوطنية، التي تقدّر بها أسعار المنتجات والمواد والأعمال، التي يتعامل بها هؤلاء الشرفاء بيعاً وشراءً. ومدى تأثير الانخفاض الحاد للقيمة الشرائية للعملة الوطنية، على كفايتهم المعاشية، وكذلك قلة أو كثرة وجود السيولة النقدية من العملة الوطنية، بين أيدي الشعب.

فإن فقدت العملة الوطنية قيمتها الشرائية، أو قل تواجدها: كيف تؤثر سلباً، على حياة كافة هؤلاء الشرفاء الكادحين، وكيف إن احتفظت تلك العملة لبلد ما بقوتها الشرائية، مقابل الذهب أو الدولار الذهبي القديم، تؤثر إيجاباً على حياة جميع شرائح الشعب، وتجعل الاستقرار الاقتصادي، (الذي كان مخيماً على العالم قبل عام ١٩٧١) ينشر الرخاء على جميع المواطنين، ولجميع الشرائح الاجتماعية.

---

[1] لأسعار مواد زراعية وصناعية وتجارية قبل عام ١٩٧١ وبعده.

وسنتناول تأثير المعونات المالية الضخمة لمزارعي الدول الغنية، على تخفيض أسعار المنتجات الزراعية للدول الفقيرة، التي لا يتقاضى المزارعون فيها أية معونات مالية. بل على العكس تماماً، تباع أراضيهم تسديداً للديون المتراكمة عليهم، نتيجة لآثار الجريمة الاقتصادية المروعة، التي دمرت أسعار محاصيلهم.

والآن أتناول مقارنة أسعار مادة القطن، قبل عام ١٩٧١ واليوم، لأن هذه المادة مهمة جداً. لأنها زراعية صناعية تجارية غذائية، يقوم بزراعتها وصناعتها والاتجار بها، وعصر بذورها عدد كبير من العاملين. وإن انهيار أسعارها، يعني تدمير الكفاية المعاشية لكل هؤلاء العاملين، في زراعة وإنتاج وتسويق وتصنيع هذه المادة المهمة، التي تفيد المجال الزراعي والصناعي والتجاري الداخلي والخارجي في قطرنا، وأقطار أخرى تهتم بزراعتها في العالم. والتي تعاني شعوبها ما تعانيه شعوبنا من شقاء، نتيجة المخططات الصهيونية، التي دمرت حياة الفقراء والشرفاء في العالم أجمع. ولا زالت تأثيراتها المدمرة، تهلك الحرث والنسل. ولن توقفها إلا العناية الإلهية، التي تمهل ولا تهمل.

إن انهيار أسعار القطن عالمياً، سببه الدعم المادي الكبير لمزارعي القطن في الدول الغنية. تلك الدول التي تستهلك أكثر مما ينتجه مزارعوها بأضعاف المرات. وتسعى لشراء القطن رخيصاً من الدول الفقيرة، للاستفادة من فروق أسعاره المنخفضة قياساً بأسعار قطن الدول الصناعية. وهذه الفروقات تفوق أضعاف قيمة الدعم، الذي تقدمه الدول الغنية لمزارعيها، ليصبح هذا الدعم على حساب مزارعي القطن بالدول الفقيرة، أي أن الدول الغنية هي التي تحصد فروقات أسعار القطن الرخيصة، التي تستوردها من الدول الفقيرة، فقسم منها يذهب إلى مزارعي الدول الغنية، والقسم الأكبر إلى جيوب المستوردين، وخزائن الدول الغنية.

مما يعني أن الصهيونية والدول الصناعية الغنية ساهمت واشتركت، في تضخيم

الفقر في الدول الفقيرة، إضافة إلى تحطيم عملاتها، مما ينذر بالفقر الأبدي للدول الفقيرة، والغنى الأبدي لليهود مالكي الذهب. ولن يتم القصاص منهما إلا بثورة الفقراء والشرفاء الأحرار في العالم على اليهود وأعوانهم الأمريكان المتصهينين، وهذا قريب إن شاء الله تعالى.

لقد تحطمت أسعار القطن مرتين:

عندما دمرت أسعاره عالمياً، عند دفع الإعانات الزراعية لمزارعيه في الدول الغنية.

عندما انهارت القيمة الشرائية لليرة السورية ٣٠٠ ضعف.

وإن إدخال قيمة انهيار الليرة السورية (التي استخرجت من معادلات الشريف المظلوم لانهيار العملات الورقية العالمية، وفق مقياس الدولار القديم والليرة والدولار الجديد، ووفق مقياس الذهب)، في حساب أسعار القطن القديمة والحديثة، تبين الخسائر الفادحة التي تكبدها المزارعون، وأصحاب الأراضي، والعمال المصنعون والمتاجرون، بهذه المادة المهمة.

سعر الطن الواحد من القطن السوري من أرضه قبل عام ١٩٧١ بالليرات القديمة والذهب	ما يعادله السعر القديم للطن اليوم: السعر القديم × مقدار انهيار الليرة وفق المعادلتين	أسعار الطن الواحد من القطن السوري في مزارعه اليوم بالليرات الحالية والذهب	مقدار الخسارة الفادحة التي تكبدها المزارعون وأصحاب الأرض عن كل طن من القطن السوري بالليرات والذهب
٧٠٠ ليرة سورية ٧٠٠÷٣,٦٥=٩٠غ ذهب (قيمة غرام الذهب من الليرات السورية قبل عام ١٩٧١ هو ٣,٦٥ ل.س)	٧٠٠×٣٠٠=٢١٠٠٠٠ل.س ١٩٠×١١٠٠=٢٠٩٠٠٠ل.س (باعتبار قيمة غرام الذهب آذار ٢٠٠٦ هو ١١٠٠ل.س)	٣٠٠٠٠ل.س حالياً ٣٠٠٠٠÷١١٠٠=٢٧غ	٢١٠٠٠٠-٣٠٠٠٠=١٨٠٠٠٠ل.س ١٩٠-٢٧=١٦٣ غرام ذهب

وإذا تابعنا مسيرة القطن، من المزارع إلى المصانع والمستهلكين، وعرفنا أسعاره قبل عام ١٩٧١ بعد خروجه من المزارع إلى المحالج، وكذلك أسعاره قبل المحالج، وبعد خروجه منها، وأيضاً أسعاره واصلة إلى المصانع، لتصنيعها أقمشة قطنية. وأسعار الأقمشة عند وصولها إلى المصانع، ثم إلى التجار والمستهلكين، وقارناها

مع الأسعار اليوم.

أي قارنا الأسعار والأرباح، التي تتوزع على كل هذه الشرائح، التي تعمل على إنتاج وتصنيع وتجارة القطن قبل عام ١٩٧١، وقارناها مع أسعار وأرباح اليوم، لهالنا حجم الخسائر الهائلة من الأرباح، التي خسرها كل من صاحب الأرض والمزارعين، الذين سهروا على خدمة الأرض، مدة موسم كامل، وكذلك هالنا خسائر من عملوا، في نقلها وتصنيعها وتجارتها، إلى أن وصلت إلى المستهلكين داخل البلاد وخارجها.

فأين ذهبت الأرباح، عندما هبطت أسعار القطن اليوم إلى ٣٠٠٠٠ ليرة سورية، أو من ١٩٠ غرام ذهب إلى ٢٧ غرام، وإذا تم حسم تكلفة البذار والمبيدات والمازوت، فماذا يبقى لكل هؤلاء الشرفاء، العاملين في زراعة القطن؟ لقد خسر العاملون في زراعة القطن، أكثر من ٩٥% من أرباح القطن، التي كان يجنيها أسلافهم

قبل عام ١٩٧١. فمن امتص هذه الأرباح في النهاية؟ امتصها اليهود المرابون (عندما حطموا السياج الذهبي للعملات) لنهب ذهب العالم.

لقد كانت الأرباح كبيرة، والإنتاج وفيراً والحياة هانئة. لكل العاملين في إنتاج هذه المادة الحيوية وتصنيعها وتسويقها، لذا كانت الأراضي تنتج آلاف الأطنان سنوياً، وتحمل الشاحنات مئات الأطنان إلى المحالج يومياً، من جميع مناطق الجزيرة السورية، التي تزرع القطن السوري المميز.

كانت تكلفة الطن الواحد من القطن عام ١٩٧١ وما قبل، لا تزيد عن ٢٠٠ ليرة سورية، وأرباح إنتاج الطن الواحد حوالي ٥٠٠ ليرة سورية، توزع كالآتي:

٦٠% من قيمة مبيع الطن الواحد (وهو ٧٠٠ ليرة سورية/ طن) لصاحب الأرض، الذي يدفع التكاليف (بذار - سماد - مبيدات - مازوت - دفعات مقدمة إلى المزارعين للمعيشة، تقتطع من حساهم عن انتهاء الموسم).

٤٠% من قيمة مبيع الطن الواحد، للمزارع وعائلته وعمال القطف.

لهذا كان الإنتاج وفيراً، وداعماً لخزينة الدولة، والحياة رغيدة للجميع، وإذا وزّع قيمة الطن الواحد على مستحقيه، وقارنا التوزيع اليوم وما قبل عام ١٩٧١، لظهرت الفروقات المذهلة، وهول الجريمة الاقتصادية.

نحسم تكاليف الإنتاج الذي هو ٢٠٠ ل.س عن كل طن قبل ١٩٧١.

٦٠%=٤٢٠-٢٠٠=٢٢٠ليرة سورية قديمة كان يحصل عليها صاحب الأرض عن كل ١ طن نحسم أجور عمال القطف، الذي هو ٦٠ ل.س عن كل طن قبل ١٩٧١.

٤٠%= ٢٨٠-٦٠= ٢٢٠ليرة سورية قديمة كان يحصل عليها المزارع وعائلته عن كل ١ طن وإذا أدخلنا مقدار انهيار الليرة السورية ٣٠٠ ضعفاً، وفق معادلات الشريف المظلوم لمعرفة الأرباح التي كان يتقاضاها كل من صاحب الأرض والمزارعين بما تعادله اليوم:

٢٢٠×٣٠٠= ٦٢٠٠٠ ليرة سورية حالية ما تعادله اليوم ال٢٢٠ ل.س أرباح إنتاج ١ طن من القطن قبل ١٩٧١، لكل من صاحب الأرض ومثلها للمزارع.

أما اليوم فإن مبيع الطن الواحد من القطن في أرضه، لا يزيد عن ٣٠٠٠٠ ثلاثين ألف ليرة سورية، تمتص تكاليف الإنتاج ٨٠% من قيمة الطن الواحد، ويبقى ٢٠% من قيمة الطن فقط، لصاحب الأرض والمزارعين وعائلاتهم وعمال قطف القطن، أي أرباح هؤلاء عن الطن الواحد من القطن فقط ٦٠٠٠ ليرة سورية من الليرات الحالية، وتوزع عليهم بالنسبة التالية:

٥٠%= ٣٠٠٠ ليرة سورية حالية، ما يحصل عليه صاحب الأرض اليوم، عن كل ١ طن من القطن تنتجه أرضه، مقابل ما كان يحصل عليه قبل الجريمة، والتي تعادل اليوم ٦٢٠٠٠ ل.س.

٥٠%= ٣٠٠٠ ليرة سورية حالية، ما يحصل عليه المزارعون وعائلاتهم اليوم وعمال القطف، من إنتاج طن واحد من القطن، مقابل ٦٢٠٠٠ ليرة سورية حالية كانت تعادل ٢٢٠ ليرة سورية قديمة، أي أقل من ٥% مما كانوا يتقاضونه قبل عام ١٩٧١.

وقد أدى هذا التباين الهائل في أسعار القطن اليوم، وأسعاره قبل عام ١٩٧١، إلى خفض الإنتاج، وهروب المزارعين وعمال القطف، إلى المدن سعياً وراء لقمة عيشهم، ومنهم من هاجر إلى العراق ودول الخليج ولبنان، للعمل بأعمال مهينة أو وظيفة وضيعة، وبارت أراض، وباع بعضهم هذه الأراضي، وحجزت البنوك بعضاً منها تسديداً للديون المتراكمة، على الأرض وصاحبها، ومنهم من هاجر إلى خارج البلاد، أو سكنوا المدن. وكره أبناؤهم وأحفادهم، الأرض والزراعة والبلد.

ومثال آخر: على ما فعلته الجريمة الاقتصادية الربوية الصهيونية الأمريكية عام ١٩٧١، من دمار للحياة المعاشية والكفاية للفقراء والشرفاء في العالم. نراه أيضاً عندما نستعرض، التباين بأسعار إنتاج صفيحة زيت الزيتون قبل الجريمة المذكورة وبعدها.

ونبتدئ من زراعة شجرة الزيتون ورعايتها حوالي خمس سنوات حتى تثمر، وعناية الفلاح بها خلال عامين، لأنها تثمر عاماً ولا تثمر عاماً.

عندما تثمر شجرة الزيتون، تحتاج إلى عمال لقطف ثمرة الزيتون، وآخرين لعصره وجمع الزيت، وعمال تصفيح الصفائح الفارغة، وآخرين لتلحيم الصفيحة، ثم نقله للمدن.

وما بين هؤلاء، تتوزع أرباح صفيحة زيت الزيتون، ومقارنة أسعارها قبل الجريمة الاقتصادية الصهيونية الأمريكية عام ١٩٧١ وما بعدها، وما وصلت إليه أسعار الصفيحة اليوم، بعد الهيار الليرة السورية ٣٠٠ ضعفاً. وبعد فقدان السيولة

النقدية، من الليرات السورية من بين أيدي الشعب السوري المستهلك لزيت الزيتون. تلك السيولة التي امتصتها أمريكا، وحرمت الشعب السوري من عملته الوطنية، لتركيعه وإخضاعه للسياسة العدوانية الصهيونية الأمريكية.

لقد كانت صفيحة الزيت تباع في معاصر الزيت بحوالي ٢٠ ليرة سورية، وكان سعر غرام الذهب آنذاك قبل عام ١٩٧١ هو ٣,٦٥ ليرة سورية، فيكون سعر صفيحة زيت الزيتون الصافي في المعصرة، من الذهب ٥,٥ غرام ذهب ويقوم الوسطاء من التجار الصغار بإيصالها إلى المدن، لتصل إلى المستهلكين، وتجار الجملة، فيشتريها المستهلك نقداً أو تقسيطاً بحوالي ٣٦,٥ل.س قديمة، أي بـ ١٠غرامات ذهب.

أما الوسطاء والتجار الصغار وتجار الجملة، فكانت تصل أرباحهم بالصفيحة الواحدة إلى ١٦,٥ ليرة سورية. أي يتوزع هذا الربح على التاجر، الذي يجمع الزيت من المعاصر، والتاجر الذي يجمعه من هؤلاء حتى يصل الزيت إلى تاجر الجملة في المدينة، ثم تاجر المفرق في المحلات.

فإذا قارنا أسعار صفائح زيت الزيتون الصافي، الآن وما قبل ١٩٧١ بالذهب، وبالليرات السورية القديمة المدعومة كلياً بالذهب، وقارنّاها بالليرات السورية الحالية التي انهارت ٣٠٠ ضعفاً، وفق معادلات الشريف المظلوم لانهيار العملات بمقياس الدولار القديم والدولار الجديد وبمقياس الذهب.

٢٠ ل.س(قيمة صفيحة الزيت في المعصرة ٩٧١)×٣٠٠ ضعفاً(انهيار الليرة)=٦٠٠٠ ل.س.

٥,٥ غرام ذهب ×١١٠٠ل.س (قيمة الغرام الذهب بآذار ٢٠٠٦) =٦٠٥٠ ل.س.

وهو السعر الذي يجب أن يتقاضاه الفلاح في المعصرة ثمناً لصفيحة الزيت. لو احتفظ العاملون والمنتجون لزيت الزيتون بأرباحهم، وكفايتهم المعاشية التي عاشوا فيها قبل عام ١٩٧١، أي قبل أن تفتك بهم الجريمة الصهيونية، لاشتراها

مستهلكو الزيت في المدن بأكثر من ١٠٠٠٠ ليرة سورية، ولباع الفلاحون صفيحة زيت الزيتون في معاصر الزيت بـ ٦٠٠٠ ليرة سورية، ولكن المخططات الصهيونية، التي خططها الصهاينة أعداء الله منذ عشرات السنين أدت إلى الإيقاع بشعوب الأرض: (إفساد خاصتهم - تجويع عامتهم - ومحاولات تجهيل الشعوب بدينهم، ليخضع الجميع لأهواء نفوسهم الفاجرة فيسهل على الصهاينة اقتيادهم وإخضاعهم).

إن انخفاض القيمة الشرائية لليرة السورية، ثم تأثيرها على انهيار الكفاية المعاشية للمواطنين، تلاه بعد ذلك مؤامرة صهيونية أخرى، هي افتقاد السيولة النقدية من النقد السوري، من بين أيدي الشعب في سورية، (التي تقف ضد الهيمنة الصهيونية) لتدمير لقمة عيش فقرائه وشرفائه.

إن هذه الجرائم مجتمعة، حالت دون وصول أسعار صفائح زيت الزيتون، وجميع المنتجات والمواد الخام التي تنتجها الشعوب الفقيرة، إلى أسعار معقولة، تغطي تكاليف إنتاجها، وأرباح تؤمن التكاليف المعيشية الضرورية، للمنتجين والتجار وتبعدهم عن شبح الجوع والعوز.

إن الفقراء والشرفاء الذين ينتجون زيت الزيتون، ويعيشون على زراعة الزيتون، وإنتاج الزيت وتجارته، عندما انهارت أسعاره انهارت حياتهم أيضاً. حتى صرت ترى أخي القارئ، صفائح زيت الزيتون الصافي يبيعها الفلاحون في شوارع المدن، بمبلغ لا يزيد عن ربع قيمتها القديمة قبل عام ١٩٧١، أي بأقل من ٢٥٠٠ ليرة سورية، أي حوالي ٢ غرام ذهب، بعد أن كان سعر الصفيحة في المدن لا يقل عن ١٠ غرامات ذهبية.

لقد خسر جميع من اشتغل بتحضير صفيحة زيت الزيتون، وأمثالهم من الفلاحين والعمال والتجار، أهم موارد رزقهم السنوية، وخسروا الكفاية المعاشية

التي كانوا يعيشون في ظلها. لقد أفقدتهم الأيدي الصهيونية القذرة، استقرار حياتهم وأملهم في المستقبل. إنها الأيدي الصهيونية القذرة، عندما أجبر اللوبي الصهيوني الأمريكي الإدارة الأمريكية الغبية، على إلغاء ربط الدولار بالذهب عام ١٩٧١، وعندما غابت عن عقولهم الحكمة الإلهية، التي حرّمت الربابين العباد، وعندما غابت هذه الحكمة الإلهية عن عقول الخاصَّة، (وهم قادة المجتمعات الإسلامية والمسيحية من غير اليهود)، الذين سيطر الفكر الصهيوني عليهم، وأعمى أبصارهم وبصيرتهم، وتخلوا عن حمل هموم من وكَّلهم الله برعايتهم، من الأكثرية الساحقة الفقيرة والشريفة من شعوبهم.

وإننا لو استعرضنا أخي القارئ الغيور أمثلة أخرى، وقارنا بين أسعار جميع المنتجات الزراعية والصناعية والحرفية، قبل الجريمة الصهيونية الأمريكية وبعدها، في قطرنا وفي أقطار الدول الفقيرة والاشتراكية وحتى الغنية، لهالنا ما حققته هذه الجرائم والمؤامرات، التي ارتكبتها الصهيونية ضد شعوب العالم بفقرائه وأغنيائه.

ومن النتائج المدمرة للحرب الاقتصادية الصهيونية على شعوب العالم:

١- تجارة الأسهم ٢- بيع التقسيط

أولاً– تجارة الأسهم حرام: أما التنازل عنها للغير بنفس قيمتها الذهبية فلا. فهو الحلال بعينه.

إن قيمة السهم مال وبيعه بمال مع الربح يصبح أحد أشكال الربا. لأن الربا هو:

بيع المال بالمال مع الربح. أياً يكون هذا المال الورقي أو الرقمي فإنه يعود إلى قيمته الذهبية. مثال أن تباع أسهم قيمتها بالعملة المحلية أو الدولار المزيف أو غيره، فكلا القيمتين:قيمة الشراء وقيمة المبيع يجب أن تكونا بنفس القيمة الذهبية. فهنا فالتبايع أو التنازل للغير يكون حلالاً. أما إذا حصل فرق بالقيمتين فالتبايع حرام. (ونستدل على حرمتها من النتائج المدمرة لتجارة الأسهم في الألاعيب

الصهيونية لامتصاص الذهب). أما أرباح الأسهم فيجب أن تكون على الأرباح الحقيقية للشركات والمؤسسات والمصانع المنتجة.

وأما تجارة الأسهم في البورصات والتي روجت لها الصهيونية على مدى العقود السابقة فإنها قمار وربا في آن واحد ؛ لأنها لا تقوم على الأرباح الحقيقية للشركات بل على ألاعيب سماسرة وصهاينة وأصحاب شركات مقامرين.

الشرح: كانت قيمة السهم قبل الجريمة الاقتصادية الصهيونية مقدرة بالذهب عندما كان الدولار وجميع العملات الورقية العالمية ذات رصيد كامل من الذهب. وبعد الجريمة المذكورة ، أصبحت قيمة الأسهم مرتبطة بالصهاينة فقط الذين يخفضون وحدهم أسعار الذهب ويرفعونها دون غيرهم ليمتصوا الذهب من بين أيدي شعوب الأرض ، فتارة من يحتفظ بالذهب دون العملات الورقية الأخرى يربح. وحتى يمتص الصهاينة أرباحه الذهبية يرفعون قيمة السهم تارة أخرى ليصبح من يستثمر أمواله بالأسهم يربح أكثر ممن احتفظ بالذهب. فيعود الذي احتفظ بالذهب يبيع ذهبه إلى الصهاينة ليشتري بها أسهماً مسمومة وهكذا دواليك.

تلك هي اللعبة التي لعبها الصهاينة منذ عام ١٩٧١ وحتى اليوم. وآخرها لعبة الأسهم في البورصات العربية من نهاية ٢٠٠٥ وحتى حرب لبنان المظفرة ٢٠٠٦ عندما فقد الأخوة الخليجيين أكثر من ٧٥ ألف طن من الذهب خلال أيام معدودة والتي تعادل أكثر من ٦٠٠ مليار دولار أمريكي مزيف : عندما ارتفعت قيمة السهم ١٠٠٠ضعف لتتكدس في منطقتنا العربية والإسلامية مع القروض السخية على بعض حكوماتها مليارات المليارت ليس من اليورو بل من الدولارات المحتضرة المتجهة إلى الفناء التام بعد أن فقدت حتى الآن ٩٥% من قيمتها الحقيقية الذهبية التي كانت عليها قبل الحرب الاقتصادية الصهيونية عام ٩٧١.

ثانياً– بيع التقسيط: ربا، وإنه صناعة صهيونية روّج لها اليهود في أمريكا وأوروبا

ليمسكوا برقاب الفقراء ثم نقلتا هذه الصناعة إلى امتنا مع الجريمة الاقتصادية التي قضت على فوائض المدخرات المدخرة من الكفاية المعاشية التي كانت تعيش عليها الشعوب قبل ١٩٧١إن المقاصد الأولى لشرائع السماء : نشر رسالة الدين من قبل رجال الحكم وطلاب العلم والتجار المتنقلون بين الأقطار والقارات الذي يحث العباد على التآخي والتعاون والمنفعة وهو التواصي بالحق كما قال الله في كتابه العزيز: ﴿**وَالْعَصْرِ**[1] **إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ**[2] **إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ**[3]﴾[1]

لذا كان التجار المسلمون الأوائل هم الذين نشروا الإسلام في كل الأقطار التي وصلوا إليها ، فكان همّ التاجر في المقام الأول نشر رسالة الإسلام وعدله. وفي المقام الثاني تعاملاتهم التجارية بأخلاق الإسلام التي علمهم إياها قرآنهم ورسولهم ،فانعكس إيمانهم هذا على علاقاتهم التجارية والاجتماعية مع الآخرين. فاعتنقت الإسلام الأقوام التي أوصلوا إليهم عقيدتهم واشترت بضائعهم وحمّلتهم بضائعها في علاقات يسودها المحبة والتآخي والتسامح فاكتسبوا حظي الدنيا والآخرة بنشرهم للإسلام واغتنائهم من المال الحلال.

لذا فإننا نطرح هذه المقدمة لنصل الى السؤال الآتي : هل البيع بالتقسيط الذي روج له اليهود يصل بالمتعاملين البائع والشاري الى هذه المقاصد العظيمة لشريعة السماء؟

أم أن الجشع والظلم والضغينة والحسد والحقد والعداوة تحل محل مقاصد الشرع الآنفة الذكر؟ وماذا لو أن البيع بالتقسيط كان بنفس أسعار البيع نقداً وبالأرباح المعقولة لأرباح الأسعار النقدية؟ **الجواب**: إن هذه التجارة مباركة من الله تعالى لأنها حلال يشع منها النور والرحمة والتعاون بين العباد وقال فيها رسول الله ﷺ «**أحب لأخيك ما تحبه لنفسك**» وقال الله تعالى : ﴿...**وَلَا تَنسَوُا**

---

[1] سورة العصر.

الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ...﴾[٢]

ولكي لا يُهضم حق بائع التقسيط بالسعر النقدي لانخفاض أسعار العملات الورقية بالجريمة الصهيونية المستمرة تقدر قيمة السلعة بما يعادلها من الذهب، ابتداءً من شرائها تقسيطاً أو نقداً من المصانع وانتهاءً إلى استرداد آخر الأقساط الشهرية أو الأسبوعية أو تسديد قيمتها إلى المصانع بنفس المعادلة الذهبية على أن لا ننخدع بالانخفاض المتعمد من قبل اليهود للذهب. لأن الذهب هو عملة السماء كما ورد بالقرآن والإنجيل والتوراة.

والله أعلم ما ستؤول إليه الفلسفة الاقتصادية الحديثة، التي انتهجت النهج الربوي اليهودي في الاقتصاد العالمي، من تدمير للجنس البشري في الأيام القادمة، إذا لم يسعف الله تعالى البشرية، ويأذن بفناء الصهاينة على أيدي المؤمنين في العالم أجمع. عندما توعدهم في التوراة والإنجيل والقرآن بذلك. لأن الله يعلم أن اليهود الصهاينة سينشرون الربا والفقر والكفر والفجور والرذيلة والفساد، ويأكلون أموال الناس بالباطل، وينقلون الغافلين من البشر، من عبادة الله إلى عبادة الهوى والشياطين. وإن ثورة المؤمنين والفقراء والشرفاء، من مسلمين ونصارى من أقطار الأرض وشيكة، بعد أن وصل الفقر إلى تدمير حياتهم تدميراً شاملاً، وأفقدهم الأمل في حياة مستقبلية هانئة.

إن ثورة الفقراء والشرفاء المؤمنين. هذه ستستبيح إن شاء الله أرواح الصهاينة وأموالهم وذهبهم الذي نهبوه من جميع أنحاء العالم.

---

[٢] سورة البقرة الآية: ٢٣٧.

الفصل الحادي عشر

آثار الجريمة الاقتصادية على شرائح المجتمع وقطاعاته المختلفة

لقد أفرزت الجريمة الاقتصادية الصهيونية الأمريكية، فوارق اجتماعية طبقية جديدة. عندما أوجدت فئات من الأغنياء الجدد قامت ثرواتهم الطائلة، على الربا الفاحش والربح الحرام. وأرصدة من مال مزيف غير معترف به من شرائع السماء، من عملات ورقية فقدت رصيدها الذهبي، وعلى رأسها الدولار الأمريكي المزيف، ونظراً لإقبال المواطنين على التعامل بغباء مدمر مع هذه العملات الورقية بدل تعاملهم بالذهب ولذلك جعلوا لهذه العملات قيمة شرائية، وأصبح هؤلاء الأغنياء أغنياء بأرقام وهمية في حسابات مصرفية.

ولقد دأبت رسالات السماء على تقليل الفوارق الطبقية بين العباد، وترسيخ التآخي بينهم، حيث قال الله تعالى في الكتاب العزيز: ﴿**مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ**﴾[1].

هذا بين الفقراء وأغنياء المال الحلال. فكيف بأغنياء المال الحرام، الذين أفرزهم الجريمة الربوية؟ الذين تجاهلوا التفريق بين الحلال والحرام، في مكسبهم وإنفاقهم. فانغمسوا بالتعامل مع البنوك الربوية في الربا الحرام ونسوا تحذير الله لهم بالحرب ﴿**فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لا تَظْلِمُونَ وَلا تُظْلَمُونَ**﴾[2].

فظلموا أنفسهم وزادوا في إفقار إخوانهم الفقراء عندما انخفضت القيمة

---

[1] سورة الحشر الآية: ٧.

[2] سورة البقرة الآية: ٢٧٩.

الشرائية لدخولهم حتى وصل هذا الانخفاض إلى ٩٥% وأضحوا يعيشون على ٥% فقط.

لقد سعت الشرائع السماوية كما أسلفت إلى تقريب الهوة بين الغني والفقير، وأوجدت سبل التآخي والتراحم بينهما. فجمعتهما الصلاة في وصف واحد، ووحد الإزار الأبيض بينهما في الحج، وقربت الزكاة والصدقات بينهما، و لم يجعل الله تعالى الغنى في المال ميزةً وعلواً. و لم يجعل قلة المال مذلةً ومهانة، بل جعل الله تعالى الغنى والفقر، والصحة والمرض، ابتلاءً منه واختباراً يخشى الغني المؤمن، أن يكون قد جمع ماله من حرام، أو بخل أو تلوث بحرام. ويخاف أن يذهب ماله إلى معصية، تبعده عن مرضاة الله في الدنيا والآخرة. ويخاف الفقير إن ابتلاه الله بالغنى، أن يضل ويشقى. ويدعو الله أن يرزقه الكفاف من الرزق، مع الإيمان والتقوى.

إن لهذه العلاقات والأوضاع الآنفة الذكر، شواهد وأدلة على ذلك في القرآن الكريم والسنة الشريفة، والمؤمنون بالله وبالسيد المسيح يسترشدون الإنجيل في ذلك.

إن المخططات الصهيونية والجريمة الاقتصادية التي نفذها الصهاينة، مع الأمريكان المتصهينين عام ١٩٧١، أفرزت أكثر جرائم العصر، منها جريمة سوء توزيع الإرث وأكله في الشرائح الاجتماعية المختلفة المتدينة بلا تقوى، وغير المتدينة من مسلمين ومسيحيين.

الوارث الفقير يطالب بإرثه من أبيه أو أمه، ولو بقتال أخيه، الذي احتفظ بكامل الإرث لنفسه، وذلك لقلة حيلة الوارث الفقير، وانعدام فرص العمل، والفقر المدقع الذي أحاط به وبأهله.

أما الذي احتفظ بكامل الإرث لنفسه، وحرم منه أخته وأخاه، فإن ضعف إيمانه، وعدم التزامه بدينه، واعتماده على الرشاوى وفساد القضاء، وخوفه من أن

يصيبه الفقر، الذي طال كل من حوله، دفعه إلى أن يحتفظ بالإرث لنفسه، فخالف الشرع واحتال على القانون. وخاصة إذا كان لديه وكالة عامة من والده أو والدته المتوفين، ولو أدى عمله الحرام إلى خسران العائلة وتفكيكها. المهم أن يبقى مالكاً لكامل الإرث ولو أدى إلى نشوء عداوات وأحقاد بين الأخوة والأخوات والأحفاد والأقرباء.

ومما أفرزته الجريمة الاقتصادية عام ١٩٧١: ازدياد عدد العاطلين عن العمل، وانخفاض فرص الأمل في الحصول على عمل شريف. وظهور الفساد المدمر بين العاملين في الدولة، عندما أصبحت ٩٥% من دخول الميسورين من غير الفقراء مشبوهة، إما من ربا محرم، أو من غش وتزوير، أو تهريب أو بيع السلاح، أو تجارة الممنوعات والمخدرات، والاتجار بالرقيق الأبيض وبيوت الدعارة، وسرقات البنوك، وسرقة أصحاب الحسابات البنكية عن طريق الانترنت وشبكات الكومبيوتر العالمية من قبل محترفي استخدام الانترنت (من يسمّون بلصوص الكمبيوتر). وسرقة الأموال العامة. أو التلاعب بالمواصفات، والتلاعب بالعقود، أو تزوير فواتير، وصرف فواتير مكررة ولعدة مرات، وحرقها بعد مرور السنة المالية، أو صرف فواتير وهمية. أو بيع شكاوى المظلومين إلى المشتكى عليهم، بدل التحقيق في الشكاوى. وإنصاف المظلومين، ابتداء من مكاتب شكاوى أصغر مؤسسة في الدولة، إلى أكبر مؤسسات الدولة في القصور الجمهورية (التي تمنع وصول المواطنين المظلومين أو الأحرار الغيورين الجريئين إلى قائدهم ورئيسهم رغم رفعهم لبرقيات وطلبات طلب المقابلة وعلى مدى سنوات طويلة) أو رشوة لجان التسعير، أو لجان التحقيق والتفتيش، في أعلى هيئات التفتيش، أو المخابرات، في الدولة. أو سرقة وصرف مستخلصات لأبنية وهمية، أو ترميمات وهمية، لا وجود لها إلا على الورق. وكل هذا الفساد لم يكن موجوداً قبل الجريمة الاقتصادية موضوع هذا البحث.

لقد كان سبب فساد أنظمة الحكم: أولاً- ضعف إيمان رجالها بالله وحسابه. ثانياً: تلك الجريمة التي جعلها الصهاينة حرباً عالمية على فقراء العالم من مسلمين ومسيحيين. ثالثاً: محاولة الصهاينة جعل الأغنياء عبيداً لهم مسلوبي الإرادة والإيمان لا يتجنبون الحرام فيساهموا في إفساد القضاء والأمن وموظفي الدولة.لتحقيق مأربهم الشخصية،وبعد الانهيار التام للدولار سيكونون عبيداً لليهود وشيكلهم الذهبي.

أما سرقات عناصر ومحققي أقسام الشرطة، فتبدأ من وصول ادعاء المشتكي من النيابة العامة ، لتحصل المساومة بين المشتكي وخصمه مع المحقق، ومن يدفع أكثر يدّون المحضر لصالحه، على ألا يقل الدفع عن ٥٠٠ ليرة سورية. وإذا كان هناك توقيف، فالدفع سيكون بالآلاف وبعشرات الآلاف من الليرات السورية. وقد يصل الدفع إلى الملايين، إذا كان الموقوف أو أهله من الميسورين، أو المذعورين الخائفين على حياة الموقوف وصحته، فلا حرج من أن يبيع أهل الموقوف البيت الذي يقطنونه، وينتقلوا إلى بيت بالإيجار السياحي. ولو كان التوقيف بوشاية أو تقرير كاذب أو.....

وإن لم يكن لدى الموقوف أو المشتكي مال، فإن خسارة القضية أو السجن مآله.

أما عن فساد القضاء فحدّث ولا حرج. ابتداءً من فساد المحامين، وانتهاءً بضياع حقوق المظلومين. من تطويل أمد الدعاوى بين جلسات الدعوى، أو ضياع حقهم بين المحاكم، الابتدائية والمدنية والجزائية والاستئنافية والنقض، وامتدادها إلى سنوات عديدة، تقض مضاجع المظلوم. إلى التلاعب بسير الدعوى، وارتكاب أخطاء متعمدة، لإعطاء الراشي الظالم حق اكتساب الدعوى، وتخسير الدعوى للمظلوم. (وللكاتب تجارب عملية مع القضاء ومع قضاة يخافون الله

وقضاة نسوا الله وعذابه كأي مظلوم يتعامل مع القضايا والمحاكم). وليت مظلوماً أو قاضياً أو رجل أمن أو كاتباً جريئاً يكتب عن التأثير المدمر للجريمة الاقتصادية الصهيونية على انحراف القضاء من إحقاق الحق إلى دعم الظلم وأكل حقوق المظلومين وعجزه عن ردع الظالمين. (لأن القضاء يزداد ظلماً يوماً بعد يوم والشرفاء والمظلومون يزدادون يأساً من إصلاحه رغم المسكنات المالية للقضاة. لأن محاسبة المنحرفين لازالت في حدودها الدنيا لأن المنحرفين من القضاة استعانوا لاستنباط قراراتهم من قوانين مصالحهم وأهوائهم ونفوسهم الفاجرة وتركوا قوانين الله والاستهداء بعقولهم الحرة ونفوسهم التقية التي تقود الأمة إلى الخير وليس إلى خراب القضاء والانحدار بالأمة إلى الهاوية التي خطط لها الصهاينة من خلال جريمتهم الاقتصادية لإفقار الشعوب ونشر الفوضى) وفي عدم تأمين الدولة الحماية والحصانة الكاملة للقضاة الشرفاء ليتمتعوا بالجرأة المطلوبة في محاسبة أي مسؤول يحمي شريكاً أو ظالماً لمنع تدخل أي مسؤول بسير الدعوى وذلك بإنزال العقوبة الرادعة به وبأي ظالم من داخل القضاء أو خارجه بعد تعديل القوانين والإجراءات لفصل الدعاوى في شهور وليس في سنين طويلة للتقليل من عدد الدعاوى والمحاكم وذلك باللجوء إلى القوانين الشرعية لتطوير القضاء ووضعه في إطاره الصحيح فيعطى الحق للمظلوم والعقوبة الشرعية للظالم (وللكاتب شكاوى عديدة إلى السيد الرئيس والسيد وزير العدل فبدلاً من إحالتها إلى التحقيق أو التفتيش القضائي وضعت في ملفات الدعاوى لمعاقبة المشتكي عند البت بالدعوى. وأذكر منها إحدى دعاوى محاكم النقض – غرفة المخاصمة رقم أساس ٣٣٠/ ٢٠٠٦ تاريخ ١٢ / ٢ / ٢٠٠٣ والتي فصلت ضد المشتكي رغم أن قاضي الاستئناف الأستاذ سليم برنبو التي فصلت الدعوة أثناء غيابه هو الذي نصح المشتكي بإقامة دعوة المخاصمة ضد قضاة الاستئناف جاد الله الخطيب

وهشام طلعت) اطلب الرسالة الموجهة إلى السيد الرئيس بتاريخ ٨ / ٤ / ٢٠٠٧ بهذا الخصوص من الكاتب.

لقد عطلت الجريمة الاقتصادية عقول جهابذة القضاء: للارتقاء بالقوانين لتحقق عدالة السماء؛ لأن القاضي وواضع القانون مسؤولان في المقام الأول أمام الله تعالى يوم القيامة*.

كل هذا الفساد وهذه الرشاوى والسرقات والاحتيال والغش والتهريب و... من قبل المواطنين، وموظفي الدولة، (وهذا الكم الهائل والمدمّر، لأركان أي دولة) ما كانت موجودة قبل الجريمة الاقتصادية الصهيونية الأمريكية، والمخططات التي مهدت لها الصهيونية، منذ أكثر من نصف قرن وكان هذا بأسباب أهمها:

١- إقدام الصهيونية وأذنابها، على نزع التحصين الديني والأخلاقي، من المناهج التعليمية الغربية، ووصول خريجي الجامعات الغربية، من الشعوب المسيحية والدارسين فيها من المسلمين، إلى عدم التفريق بين الحلال والحرام، بعد أن ضللت الصهيونية الغربيين، وأبعدتهم عن روح الإنجيل، وتعليمات السيد المسيح عليه السلام، حتى طعنوا بها، واعتبروا الدين أفيون الشعوب. فضَلّوا وأضلّوا كلاً من العرب والمسلمين، الذين درسوا في جامعاتهم، أو ارتبطوا معهم بتجارة أو

* فإن لم يضع القاضي الله بين عينيه: ابتداءً من دراسته لمذكرات الدعوى ووثائقها، وانتهاءً إلى إصدار قراره فإن قرار الحكم سيكون ظالماً ومجحفاً بالمظلوم. ابتداءً من المحاكم الابتدائية حتى محاكم النقض التي يجب أن تكون من قضاة شرعيين حريئين يقفون ضد الظلم والظالم مهما علا منصبه وماله وليس من علمانيين ملحدين ضللتهم القوانين الفرنسية الملحدة. لذلك فإن إصلاح القضاء يجب أن يكون من أولويات الحاكم العادل وممثلي الشعب والحكومات، لـئلا يصل المظلومون والقضاة الشرفاء والمحامون الناصحون المؤمنون إلى اليأس والقنوط ويفقدون الأمل من إصلاح القضاء؛ لأن عدم إصلاح القضاء سيجعل الدولة والشعب فريسة لأطماع أعداء الله الصهاينة الذين أفسدوا القضاء بالفوضى العارمة التي نتجت من الجريمة الاقتصادية الصهيونية، لأن الشعب اليائس من إصلاح مؤسسات الدولة وعلى رأسها القضاء لن يقاوم العدو كما حصل لعراقنا الشقيق.

عمل.أو نهلوا من قوانينهم التي ابتعدت عن رسالة السيد المسيح ﷺرغم أن المسلمين يرددون في صلاتهم وأدعيتهم: ﴿**اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ**(٥) **صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ**(٦) **غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ**(٧)﴾[١] (أي غير طريق المغضوب عليهم من اليهود، ولا الضالين من النصارى السائرين في ركب الصهاينة) إنهم يرددون فاتحة الكتاب، كالصم البكم، وكالذين لا يعلمون.

٢- تحطيم الجريمة الصهيونية الربوية عام ١٩٧١، للقيمة الشرائية للعملات العالمية، بعد إلغاء اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٧١، ونسف وتحطيم السور الأخلاقي، في التعهد الذي ربط الدولار بالذهب، ثم ألحقوا به العملات الورقية العالمية، حتى أصبحت بلا رصيد ذهبي. ودمروا معها الكفاية المعاشية، في الأجور والرواتب، لدخول جميع الشرائح الاجتماعية.

فما من مفسد ومرتش وسارق ومحتال ومهرب وغشاش، وُرِّث الفساد من أبويه... ولا أي مفسد راض تمام الرضى عن سوء أخلاقه، وراض عن إطعام أطفاله وعياله، من مال حرام أو مشبوه، وإنه عندما يرى انحراف أولاده، يدرك عندئذ أن المال الحرام الذي غذى به أبدان أطفاله، نبت انحرافاً وفجوراً ما كان يتمناهما فيهم. ولكن ضعف إيمانه بربه، والخوف من أن يجوع هو وأهله في المستقبل، وعدم تفريقه ما بين الحلال والحرام، وتآكل ٩٥% من استحقاقه، الذي أكله اليهود (بجريمتهم الاقتصادية عام ١٩٧١، أي مما كان يتقاضاه أمثاله قبل الجريمة) هو الذي دفعه إلى الحرام دفعاً.

أما التأثير المدمر للجريمة الاقتصادية الصهيونية، على جيوش الدول الفقيرة، فحدّث ولا حرج. حيث جعلت من جيوش الدول جيوشاً لحماية الأنظمة بدلاً من أن تحمي حدود الأوطان، عندما نزعت عقيدة الجهاد والاستشهاد من قادتها وأفرادها، ليسهل القضاء عليها عند الالتحام مع العدو. ودرس التحام الجيش

---

[١] سورة الفاتحة الآيات: ٥-٧.

العراقي ومجاهدي حزب الله مع إسرائيل وأذنابها شاهدا عيان مختلفين عندما نصر الله مجاهدي حزب الله على الصهاينة في حرب تموز ٢٠٠٦ وانهزام جيش العراق ٢٠٠٣ أمام جيوش التحالف.

لقد جعلت الجريمة المذكورة حدود الدول الفقيرة، الإسلامية والعربية وغيرها مباحة، لجيوش ومخابرات دول الاستكبار الأمريكية، (وحلفائها الذين استطاعت أمريكا إغراءهم بعقود الإعمار، بعد تدمير الدولة الفقيرة، واختراقها بدولارها المزيف من الداخل، كما حصل في أفغانستان والعراق) عندما اخترق الدولار العراق وحطّم الدينار العراقي مائة ألف ضعف.

وهذا الاستخفاف الصهيوني الأمريكي بأمتنا، كان نتيجة حتمية لانهيار الكفاية المعاشية، لعناصر الجيش من ضباط وصف ضباط وجنود، وانشغال هؤلاء همهم المعاشي، في كيفية تأمين لقمة العيش لهم ولعائلاتهم، وربما لأبويهم العجوزين، بدلاً من انشغال همهم بالذود عن حياض الوطن، وترصّد مخططات العدو ومؤامرته. وتصبح أيضاً عيون وآذان المخابرات العسكرية، ضد شعبها والمناضلين الأحرار من إخوانهم، بدلاً من ترصد العدو وعملائه، الذين عاثوا في البلاد الفساد.

وقد تستهين عناصر الجيش وضباطه بكرامة الوطن، والغيرة على حرماته، (وهم الذين جُنِّدوا لحمايتها)، عندما يستهينون بزرع روح الجهاد والشهادة، في نفوس جنودهم، عند تأهيلهم وتدريبهم. حتى أصبحت خطب أصحاب الرتب العليا وتوصياتهم جوفاء، بلا معنى ولا تأثير، لأنها خلت من الحميَّة الصادقة، ونظافة اليد والضمير والقلب واللسان، والجهل في الدين، وفي أن يفّرق هذا الضابط بين الحلال والحرام، والجنة ونعيمها والنار ولهيبها.

من أين يأتي النصر، عند مواجهة عدو الوطن والأمة؟ والجنود المدافعون عنه، منهم من يفكر: من أين سيأتي المال لقائده، ليوقف عنه عقوباته وحرمانه من

إجازاته، هل سيسرق أهله، أو جيرانه؟ أم سيطلب تفنيشه من الخدمة، ليوفّر الأتاوة التي فرضها عليه قائده. أم سيفكر متى يفرّ من خدمة ضباطه، ليهرب من العقوبات، والطلبات المرهقة له ولأهله؟

وما تزايد عدد الفارين من الجيش، في داخل البلاد وخارجها، إلا للأسباب المذكورة آنفاً، ونتيجة مباشرة للجريمة الاقتصادية الربوية الصهيونية الأمريكية.

وأخطر نتائج الجريمة الصهيونية على الدول وجيوشها، تتحقق عندما لا تصل إلى قيادات الجيش وضباطه، كفاياتهم المعاشية التي تسد حاجاتهم الضرورية وحاجات أسرهم، لأن عملاء العدو وجواسيسه بانتظارهم، لاستغلال حاجة هؤلاء للمال. فالدولارات المزيفة (التي تطبعها أمريكا، بلا رقيب ولا حسيب) جاهزة لطلاب المال والدنيا الجدد، لشراء ذممهم مقابل خياناتهم لأوطانهم أو بيعها لأعدائهم، الصهاينة والأمريكان. وما العراق الشقيق منا ببعيد، (حيث شاهدنا: كيف استطاعت الصهيونية وأمريكا عام ١٩٩١، أن تشن المعركة الاقتصادية بدولارها المزيف: لتدمّر الدينار العراقي وقيمته الشرائية١٠٠,٠٠٠ ضعف، مقابل الذهب أو الدولار الذهبي القديم).

حتى ظن الشعب وأفراد الجيش العراقيان، أن نظام صدام حسين هو الذي أفقرهما، ولم تصل إليهما الحقيقة الكاملة: إن الذي أفقرهما وسحقهما ودمر حياتهما، هم الصهاينة والأمريكان منذ عام ١٩٧١ ولغاية ١٩٩١ و ٢٠٠٣ ولم تزل. ونتيجة لجريمتهما الاقتصادية، استطاعت أمريكا شراء ذمم قادة الجيش العراقي. فدخلت الجيوش الأمريكية والحليفة لها العراق، دون مواجهة حقيقية من الجيش والشعب العراقي. هذا الجيش الذي كان يعتبر، من أقوى الجيوش العربية المتربصة بإسرائيل. وكذلك دون مقاومة تذكر من الشعب الذي قهرته الجريمة اقتصادياً وافتقد قبل ذلك حريته عندما كممت الأجهزة الأمنية صوته وحريته في اختيار ممثليه لقيادة البلاد.

والآن ولأكثر من ثلاث سنوات للاحتلال الأمريكي للعراق، يقف ثلة من المجاهدين في سبيل الله يذيقون جيوش الاحتلال، أعظم الهزائم والأمراض النفسية، كتلك التي نسوها في فيتنام. وإن شاء الله سيتحقق النصر لهؤلاء المجاهدين في العراق، وفي كل أرض عربية محتلة. وفي كل بقعة من هذا العالم الذي تحيك له الصهيونية وأذناها الأمريكان وحلفاؤهم المؤامرات، لإخضاعه لسيطرتهم.

إن حرية الشعوب في اختيار نظام حكمها وممثليها (كفيلة عندما يقع الخطب وتكثر مؤامرات أعداء الأمة والوطن) بأن تدفع الشعب ليواجه المعتدين بكل ما يملك من إيمان وعزيمة ويلتف حول قائد منهم نذر نفسه لله مدافعاً عن حرماته وأرضه ومقدساته كما حصل في لبنان الشقيق عندما التف الشعب حول مقاومته المؤمنة الباسلة وقائدها السيد حسن نصر الله فحقق الله النصر لشعب لبنان ومجاهديه وأيدهما بجنود من عنده عجزت أعتى دول الاستكبار بسلاحها المدمر ومخططاها الخبيثة وعملائها أن تنال من صموده، لقد التف المسلمون والمسيحيون حول مقاومتهم وقيادتها الشريفة المؤمنة وأعطوا لشعوب العالم والقيادات الشريفة دروساً عظيمة ستقلب إن شاء الله جميع المعادلات السابقة التي كرست الصهيونية لها ولنجاحها كل المراكز العلمية والاقتصادية والمدارس السياسية والعسكرية والمخابراتية والإعلامية التي اصطنعتها على مدى عقود طويلة للهيمنة على العالم وبسط إمبراطوريتها العالمية، والتي ستتحطم على صخرة الإيمان وصحوة الشعوب والأحرار في العالم.

الفصل الثاني عشر

الحلول الجريئة للقضاء على الفوضى الاقتصادية في العالم

عرفنا مما تقدم أن النهج الصهيوني قد سيطر، على جميع المدارس الاقتصادية العالمية. ولن ترى البشرية النور والخير، في ظل هذا المنهج، بعد أن أصبح الدولار المزيف سيد العملات العالمية، رغم أنه أصبح ورقاً ووهماً بعد أن فقد رصيده الذهبي. ولم يبق له داعماً إلا الإرهاب الأمريكي الصهيوني، وغفلة أكثر حكومات العالم وزعمائه وأغنيائه وانصياعهم للصهاينة ومخططاتهم.

لذا سنقدم جواباً ثانياً للسؤال المطروح سابقاً: إذا خضعنا في تشغيل بورصة دمشق للأوراق المالية، إلى المنهج الاقتصادي العالمي الربوي الصهيوني المنشأ والمضمون، والمعادي للسماء: سيكون مصيرنا، هو الانقياد الأعمى لسياسة الهيمنة الصهيونية الأمريكية، والتطبيع التام مع العدو الصهيوني، ثم استباحة كل القطاعات، والمؤسسات الحكومية، والأهلية للصهاينة، مع امتيازات التنقيب عن الثروات المدفونة، من كنوز ذهبية ونفطية للشركات الصهيونية. الأمريكية المظهر. أي الاستيلاء على بوابة الأمة العربية، والإسلامية وقلعتها سورية، لتنفذ منها الصهيونية إلى كل العرب وتسيطر على العالم، من خلال الهيمنة على الأمة العربية. لتمسك بخناق العالم، بلا منازع. إنها أحلام الصهاينة، ولكنها ستبدد إن شاء الله تعالى، مع الصحوة الإيمانية للشعوب، التي تسبق الوعد الذي توعدَّ الله به بني إسرائيل.

إن النهج الاقتصادي الصهيوني الربوي العلماني المظهر، والذي هيمن على صدر الإنسانية، عقوداً طويلة من الزمن، أصبح كالسرطان الخبيث، في دماء علمائها وحكامها وأغنيائها، حيث أصاب الزعامة العربية والإسلامية، (ناهيك عن الزعامات العالمية الأخرى، غير اليهودية، التي تخلت عن نهج دينها التي اعتبرته

أفيون الشعوب) في قواها العقلية، عندما تفكر بحلول اقتصادية، تدفع ببلدانها إلى الانتعاش الاقتصادي. إن هذه الزعامات تفكر في أية حلول محلية، أو مستوردة، إلا التعمق الإيماني الجاد في الحلول الاقتصادية الإسلامية، التي اعتمدتها الشرائع السماوية. والتي اعتمدت جميعها تحريم الربا، الربا الذي تعتمده كل النظريات الاقتصادية المعتمدة في العالم أساساً وقاعدة لها، منذ أن استلمت الصهيونية دفة القيادة الفعلية للعالم. مستترةً وراء زعامات إسلامية ومسيحية، لا تعتز بشرائع السماء.

إن الحلول الإسلامية الجادة تكمن فيما يلي:

١- الاعتماد على آلية اقتصادية أساسها الذهب تثبت فيها أسعار المواد والعملات (وقد علمنا أن الذهب هو عملة السماء، وعملة البشرية منذ آلاف السنين).

٢- تحريم الربا في التعاملات بين جميع البشر، وليس كما يدعي الصهاينة في تلمودهم: إن أَخْذَ الربا من غير اليهودي مباح!! رغم أن التوراة حذرت اليهود من التعامل الربوي بين البشر، كما ورد في سفر اللاويين ٣٦/٢٥ "لا تأخذ منه ربا ولا مرابحة بل اخش إلهك فيعيش أخوك معك" إلا أن الصهاينة المجرمين وضعوا كلام الله الذي أنزل في التوراة وراء ظهورهم وأصدر العديد من الباباوات كالبابا بيوس الخامس أوامر ومراسيم ضد المراباة. وأصدر الباب بنديكت الرابع عشر تحذيراً عاماً ضد خطيئة المراباة بيّن فيه أن هذه الخطيئة لا يمكن غفرانها بحجة أن الربح ليس كبيراً ولا باهظاً، بل معتدلاً وبسيطاً ولا بحجة أن المقترض غنّي. فإذا تقاضى أحدهم فائدة، فإنه يجب أن يعيدها بمبدأ أن العدالة للجميع. والمراباة اليوم جريمة يعاقب عليها القانون ممن يتقاضون فائدة غير قانونية على القرض. ولكن إذا كان تقاضي أي فائدة ممنوعاً، فإن هذا يعني منطقياً: أن أي فائدة مفروضة

هي مراباة. كما ورد في كتاب morals للقرن العشرين لجون باينس صفحة ١٣٧ -١٣٩.

أخي القارئ الحر: بعد أن استعرضنا الآثار المدمرة للمخططات الصهيونية، والتي خطط لها اليهود على مدى عشرات السنين (وخرّبت هذه المخططات كافة مجالات الحياة العامة في العالم، الاقتصادية والسياسية والإعلامية والجامعية، ومراكز البحوث العلمية، والدينية الإسلامية والمسيحية، حتى استطاعوا أن يفصلوا الدين عن الدولة. ليصبح الدين في واد والدولة وقوانينها في واد آخر) نقول: هل في الاقتصاد الإسلامي العلاج؟ نعم: إذا اشتغل الدارسون المؤمنون في استخلاصه، محرّمين الرِّبا بكل أشكاله معتمدين على الله، ملتمسين طاعته في رفع الظلم عن الفقير، وتلمس الربح الحلال للغني ليعيشا معاً إخوةً متحابين ، لا يطغى أحدهما على الآخر، يتقرب الغني إلى الله في أخيه الفقير الذي يعمل لديه أو يتعامل معه، ويتقرب الفقير إلى الله في أخيه الغني في النصيحة في العمل والمعاملة بما يرضي الله وعباد الله. وتوجيه مؤسسات الدولة في تعاملاتها مع المواطنين إلى الخوف من الله والابتعاد عن الغرامات الربوية، وعن التحايل في فرض الضرائب والرسوم التي تثقل كاهل المواطن، وأن تسعى لتقديم خدماتها المجانية له. لا أن تنصّب نفسها عدواً لدوداً تنهش لقمة عيشه وأرباحه التي يقتات بها، حتى يطمئن المواطن إلى إيمان رجال الدولة وأن الدولة ومؤسساتها وموظفيها وجدتْ لتحقيق أمنه وسعادته لا لتستعبده وتذله، كما تفعل المناهج الربوية، التي تسعى الصهيونية لتعميمها على العالم لتكون الحكومات العالمية وموظفوها جلادين لمواطنيها.

لقد خرّجت الجامعات والمعاهد العالمية، آلاف الخريجين المختصين، في مجال المال والاقتصاد والتجارة، ممن نهلوا النهج الربوي، في الاقتصاد والمال والتجارة. ثم استلموا زمام أمور دولهم المالية، في القطاع العام والخاص، وهم في غفلة مطبقة عن النهج الاقتصادي الإسلامي. الذي يعم نفعه الغني والفقير على السواء، (على

نقيض المنهج الربوي، الذي يهتم فقط بالأغنياء، على حساب الفقراء، حتى وصل في ذروة نهجه، إلى امتصاص الذهب لصالح اليهود فقط، الذي من أجله قامت كل تلك المخططات الخبيثة، لتتم به سيطرتهم على العالم) لأن هؤلاء الخريجين، افتقدوا قوة الإيمان، الذي يبعث بالنفس المؤمنة الجرأة والحس بأمانة المسؤولية. لقد ابتعدوا عن دراسة النهج الاقتصادي الإسلامي، رغم أن دينهم وإيمانهم يحثهم على دراسته، ولو لم يطلب رؤساؤهم منهم ذلك، كما يحثهم على نشر دراساتهم على الملأ، رغبة منهم في التقرب بهذه الدراسات إلى الله، راجين الأجر منه وحده يوم البعث والحساب، كما فعل كاتب هذا البحث.

ولو تمت المقارنات واستخلصت النتائج، بين المنهجين الإسلامي والصهيوني الربوي، ورفعت هذه الدراسات بالوقت المناسب، (مع المتابعة الجريئة والجادة) إلى المسؤولين وعلماء الدين من مسلمين ومسيحيين، والقادة والزعماء، لأعطوا القيادات الشريفة، معلومات صحيحة جنبت البلاد العثرات، التي وقعت فيها فيما بعد، والتي أوقعت الشرفاء والفقراء من المسلمين والعرب، مسلمين ومسيحيين في دمار وهلاك، سحق كفايتهم المعيشية، ودمر كافة مرافق حياتهم. ولأصبحت هذه الصحوة الإسلامية، تنويراً لكافة الأحرار، والمناضلين والمثقفين في العالم، الذين هم أحوج ما يكونوا لهذه الأبحاث والدراسات.

ويا حبذا لو وجهت دعوات إلى المخلصين ، من علماء الاقتصاد والمال والتجّار (من الذين آمنوا بالقرآن والإنجيل، وبأنهما كلام الخالق، الذي يعلم ما يفيد عباده)، واشتركوا مع علماء الدين المتنورين الملتزمين، في تصحيح المسار الاقتصادي، على ضوء النتائج التي وردت في هذا البحث الاقتصادي الجريء. معتمدين في هذا التصحيح على:

١- الحكمة الإلهية لتحريم الربا، في الشرائع السماوية، مع البحث والتقصي في كل العلاقات، والممارسات الاقتصادية، والمعاملات والعقود التجارية، التي

يمارسها القطاع العام والخاص، ومسؤولو الشؤون المالية والاقتصادية، والشركات العامة والخاصة، ومساهمات المساهمين فيها من مشاركات فعلية، تقوم على مبدأ المشاركة الحلال في بنوك إسلامية، تنظم هذه المساهمات بأرباح حلال، بعيدة عن الربح الربوي الحرام، السائد في النظام الاقتصادي في جميع دول العالم الغربي والشرقي والإسلامي والعربي والاشتراكي.

٢- عودة الذهب إلى مكانه الحقيقي، في التعاملات المحلية والدولية، باعتباره عملة السماء، وعامل الاستقرار الوحيد للأسعار والأجور، كما كان قبل الجريمة الاقتصادية الربوية الصهيونية، لأنه عامل استقرار للقيمة الشرائية للعملات النقدية الوطنية. وبغير الذهب لن يكون لهذه العملات أي استقرار. وتفعيل وجود الدينارالذهبي العربي أو الإسلامي كعملة موحدة، لكافة الشعوب العربية والإسلامية، كما هو اليورو عملة الأوروبيين، لتتمكن الشعوب من وضع ثقتها في عملتها، والاعتزاز بها، وعدم التعامل بالدولار الذي فقد رصيده الذهبي وجلب بذلك الفوضى والدمار للعالم.

٣- تفعيل الاستثمار في الشركات الزراعية والصناعية والتجارية، التي تقوم على مبدأ المشاركة في الأرباح الفعلية الحلال من الإنتاج، وليس على أرباح قمار الأسهم يتلاعب بأسعارها الصهاينة كما فعلوا بأهل الخليج في شهر آذار عام ٢٠٠٦ عندما رفع الصهاينة قيمة السهم من ١٠ دراهم إلى ١٠٠ دينار كما ورد في الصفحات ٧٥ إلى ١١٤ من هذا الفصل. ونُصْح الأمة بالابتعاد عن الأرباح الربوية، التي تجلب سخط الله تعالى وحربه **﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾**[1] كتجارة الأسهم والمال والإيداع لأجل وغيره من المسميات، واستثمارات البنوك الربوية، وأسواق المال الخبيثة.

إن العودة إلى الذهب في التعاملات، والعقود التجارية، وإعادة دعمه

---

[1] سورة البقرة الآية: ٢٧٩.

للعملات الوطنية، سيثير حفيظة الصهيونية واليهود (الذين جمعوا الذهب من أيدي البشر والدول، على مدى أكثر من ثلاثين عاماً). وقد يسارع اليهود إلى رفع أسعار الذهب، مما سيفقد الحسابات المصرفية الرقمية الوهمية التي يملكها الأغنياء الأغبياء من غير اليهود قيمتها وحجمها.

لذا ستقف أمريكا وأغنياؤها والصهاينة، يحاربون كل من يفكر بالعودة إلى الذهب، خوفاً على مكاسبهم، التي حصلوا عليها من دولار اصطنعوه ونهبوا به ذهب العالم وامتصوا به خيرات الشعوب، واستعلوا عليها علواً كبيراً. وخوفاً على الهيمنة العالمية التي كرستها لهم مخططاتهم الخبيثة.

وفي سبيل استمرار النهج الاقتصادي المدمر، ستصل ضغوطهم إلى أعلى الهرم الحكومي، وبكل الوسائل، ولكن على القادة والمسؤولين، أن يقفوا إلى جانب شعوبهم المقهورة، ويتفكروا ملياً في قول الله تعالى في القرآن الكريم: **﴿إِنْ تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾**[1] والتفكر في الآيات القرآنية التي تحارب الربا، والتي وردت في القرآن الكريم، ونقلنا بعضاً منها إلى هذا البحث.

وللعلم فقد كان إيداع بعض علماء المسلمين في المدينة المنورة، لفوائض أموالهم في البنوك الربوية، في حساب - إيداع لأجل - ليحصلوا به على أعلى نسبة ربا، تعطيها البنوك الربوية، السبب الذي دفع كاتب هذا البحث عام١٩٨٩ ليحمل أمانة فضح الربا بكل أشكاله الحديثة، التي دمرت المجتمعات الإسلامية والمسيحية على السواء. سائلاً المولى تعالى أن يكون قد وفق، في تأدية هذه الأمانة على أكمل وجه، وأن تكون خالصة لوجه الله تعالى.

كيف ينهب الصهاينة المدخرات الذهبية من الأغنياء من غير اليهود:

وبعد مرور عام على مقتل الرئيس الشهيد رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان السابق، احتفل المتصهينون الفرنسيون برئاسة الرئيس الفرنسي جاك شيراك

---

[1] سورة محمد الآية: ٧.

ورجال الحكومة الفرنسية بإقامة احتفال كبير لعائلة الرئيس الشهيد رفيق الحريري وإصدار أونصات ذهبية مصور عليها رأس الشهيد رفيق الحريري قابلة للتداول ليأكلها الصهاينة ويتركوا لورثة الشهيد أرقام حسابات وهمية لدولارات فاقدة لـ ٩٥٪ من قيمتها الشرائية! فهل سيعي آل الحريري هذه المؤامرة؟

إن امتلاك الرئيس الحريري لهذه الثروة الذهبية عجلت بمقتله على أيدي الصهاينة الذين ارتكبوا الجريمة الاقتصادية عام ٩٧١ لامتلاك ذهب العالم. يضاف هذا الدليل على قتل الصهاينة للرئيس الحريري إلى الدليل الآخر من خلال الدافع الثاني لإسرائيل والصهيونية في قتل الرئيس الحريري ألا وهو مساندة الرئيس الشهيد للمقاومة في لبنان وتأييده لحزب الله والمنظمات الفلسطينية في استرجاع أراضيها المغتصبة من قبل إسرائيل، إن هذين الدليلين كافيان لإقامة الحجة على الصهيونية في قتل الشهيد الرئيس رفيق الحريري وامتصاص الذهب من أيدي ورثة الشهيد رفيق الحريري.

ومثال آخر على نهب الصهاينة الذهب عندما تمكنوا من إبعاد الرئيس رفيق الحريري عن الساحة الاقتصادية العربية: ما حصل في لعبة الأسهم المحرمة والتي خسرت البورصات العربية فيها أكثر من ٦٠٠ مليار دولار خلال شهر آذار ٢٠٠٦ عندما باع أغنياء عرب مجهّلون مدخراتهم الذهبية والمقدرة بأكثر من ٧٥٠٠٠ طن ذهب ورموا بها في لعبة قمار الأسهم، فأكل الصهاينة الذهب وباء العرب بخسارة في الدنيا والآخرة، وفق المعادلة رقم ٨:

مقدار خسارة الأسهم من الذهب = (مقدار خسارة الأسهم من عملة ما) / (قيمة غرام الذهب من نفس العملة)

= (٦٠٠ مليار دولار) / (٢٠ دولار /غ) = ٣٠ مليار غرام ذهب = ٣٠ ألف طن ذهب

أي خسارة تلك الأسهم من ٣٠ ألف طن إلى أكثر من ٧٥ ألف طن حسب أسعار شراء الذهب.

ووجود رفيق الحريري على قيد الحياة إما سيحبط هذه اللعبة الصهيونية في البورصات العربية، أو سيحصد هذه الآلاف من الأطنان الذهبية فكان لا بد من تصريفه ليخلو اللعب للصهاينة وحدهم لذلك قتلوه قبل الإقدام على هذه اللعبة المحرمة، وكذلك قبل الإقدام على رفع سعر الأونصة الذهبية من ٣١٠ دولاراً إلى ٦٢٠ دولاراً بآذار ٢٠٠٦ ، والهيار الدولار من ٩٠% إلى ٩٥% عما كان عليه قبل ١٩٧١ عندما كانت قيمة الأونصة الذهبية ٣١ دولاراً وكان ١ غرام ذهب = ١ دولار أو كل ٢٠ مليون دولار = ٢٠ طناً من الذهب فأصبح بآذار ٢٠٠٦ كل ١ غرام ذهب= ٢٠ دولاراً أي أصبح كل ٢٠ مليون دولار = ١ طن فقط من الذهب أي بخسارة ٩٥%من قيمته الذهبية.

الباب الثاني

الفصـــل الأول: دور المخابرات في تحطيم الثائرين.

الفصـــل الثاني: حاجة دول العالم إلى استقرار عملاتها الورقية.

الفصـــل الثالث: مقالات.

الفصل الرابـــع: الصهيونية وهيمنتها على العالم ودورها في تخريب الأنظمة.

الفصل الخـــامس: مداخلة في كتاب لصوص في مناصب مرموقة.

الفصل السادس: مقالات ومداخلات وتعليقات.

الفصل الأول

دور المخابرات في تحطيم الثائرين

في وجه الأنظمة الموالية للصهيونية!!!

بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٦ نشرت جريدة الثورة السورية، في صفحتها التاسعة من العدد ١٢٦٩٨ مقالة للدكتور إبراهيم زعير، عن التاريخ السري للمخابرات المركزية الأمريكية CIA، عندما هيأت الدول الفقيرة للدمار الحالي: تحت عنوان (الحروب التي شنتها الولايات المتحدة من خلال استخدام أدواتها الاستخبارية).

وترى أخي القارئ إن أجهزة المخابرات الأمريكية، ومخابرات الدول الشيوعية السابقة التي استبّدت بشعوبها، لا تختلفان في المقاصد والجوهر، فكلاهما استبدتا بشعوبهما. ولكن يضاف إلى المخابرات المركزية الأمريكية، أنها مدّت استبدادها ليصل الى الدول التي لم تخضع للهيمنة الأمريكية، يقول المقال (منذ تأسيس وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA عام ١٩٤٧) تحت غطاء ما يسمى قانون الأمن القومي الذي صيغ تعبيراً عن بداية الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي. لوحظ على هذا القانون أنه لم يتضمن القيام بعمليات سرية. ولكن هناك أحد البنود استغلته وكالة الاستخبارات المركزية يتيح القيام بواجبات مرتبطة بالمخابرات، تتناول حماية الأمن القومي الأمريكي بإيعاز مباشر من مجلس الأمن القومي. أي ممارسة تلك الأعمال (العمليات السرية) في الحالات التي تمس الأمن القومي حسب تقدير مجلس الأمن القومي. واعتبرت هذه المادة في القانون مخرجاً حقوقياً لممارسة العمليات خارج حدود الولايات المتحدة والتي يُكلّف بتنفيذها جهاز الاستخبارات المركزية الأمريكية. وتم لاحقاً وضع مصطلح العمليات السرية والتي تشمل جميع الأعمال التي تقوم بها حكومة الولايات المتحدة أو توافق عليها ضد البلدان الأجنبية أو ضد التكتلات المعادية، ووضع بند توضيحي سري هو: إن هذه الأعمال يجب إعدادها وتحضيرها وتنفيذها بطريقة لا يتبين مصدرها الخارجي (أي حكومة الولايات المتحدة). وإذا افتضح سر من

يقوم بهذه الأعمال لا بد من إنكار ذلك بشكل قاطع حتى النهاية ودون أي تردد. وعدم تحمل المسؤولية عنها بتاتاً. وقد علق أحد الخبراء السياسيين عن ذلك بقوله: رغم افتضاح الكثير من هذه الأعمال التي قامت بها أمريكا "ما زالت تدعي أنها ديمقراطية".

لقد أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية مئات المليارات من الدولارات على الأعمال التخريبية ومن أجل الحصول على المعلومات السرية من ميزانية وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية. ووظفت هذه الأعمال التخريبية في الصراع الأيدلوجي السابق مع الاتحاد السوفيتي ودول المعسكر الاشتراكي وحركات التحرر الوطني في العديد من قارات العالم.

ففي عام ١٩٥٥ أصدر مجلس الأمن القومي قراراً جديداً وهو القرار /م أو ٥٤١٢/ المتعلق بممارسة الأعمال التخريبية. وبقي ساري المفعول حتى شباط ١٩٧٠. ومن بين المهام التي حددها هذا القرار لوكالة الاستخبارات المركزية تحقيق الأهداف عن طريق الأعمال السرية التي ترتبط بالدعاية والأعمال السياسية والحرب الاقتصادية ومساعدة حركات المقاومة السرية، وتأييد العناصر الساخطة على الأنظمة الوطنية والتقدمية، والقيام بمشاريع وعمليات ملفقة ولصق اتهامات بكل من يعادي بلدان العالم الحر.

وفي هذا الإطار أولت أمريكا أهمية فائقة إلى بعض المناطق الاستراتيجية في العالم وعملت مؤسساتها وأجهزتها المتخصصة ومنها الـ CIA والبنتاغون كل ما في وسعها من أجل تحقيق أهداف لا تمت بصلة للشرعية والديمقراطية. وأصبحت منطقة الشرقين الأدنى والأوسط الغنية بالنفط، من أهم مناطق العالم الحيوية بالنسبة لواشنطن من وجهة النظر الإستراتيجية. وتحولت إلى محط اهتمام كبير جداً لدى CIA.

ومع نهاية أربعينات القرن العشرين أعارت الولايات المتحدة الأمريكية اهتمامها الخاص للعراق، وتوجهت إليه أنظار احتكارات الولايات المتحدة والنفط الأمريكية، وأخذت الحكومة الأمريكية تجند عملاء لها في المنطقة الخليجية

للحصول على المعلومات الأساسية عن الوضع في تلك المنطقة، وعمل مكتب وكالة الاستخبارات المركزية عبر قنصليات الولايات المتحدة الدبلوماسية في العراق على تجنيد عملاء محليين، وإدخال رجال المكتب في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ومارس عملاء CIA أعمالهم في الشرق الأوسط عموماً وراء قناع دبلوماسيين ومدرسي جامعات وعلماء آثار ونشطاء في جمعيات ومنظمات اجتماعية وخاصة كجمعية أصدقاء أمريكا في الشرق الأوسط التي تأسست عام ١٩٥١، وكان كيرميت روزفلت عميل الاستخبارات المركزية رئيساً لهذه الجمعية المنتشرة في العديد من الدول العربية.

واعتمدت الحكومات الأمريكية على عدة أجهزة لتنفيذ أهدافها في مختلف بلدان العالم، ومنها CIA والبنتاغون ومكتب التحقيقات الفيدرالية. إلا أن معظم الرؤساء الأمريكيين أعطوا اهتماماً خاصاً لوكالة CIA سواء بالدعم المادي أو منح الصلاحيات فيما يخص نشاطها وعملها، حتى وصل الأمر إلى مستوى وصفها بأنها الدولة الخفية لأمريكا.

وطالب كيسي رئيس الوكالة وزير العدل الأمريكي بإعطاء الحصانة الكاملة لعملاء وكالة الاستخبارات المركزية لحمايتهم من أجل ملاحقات قضائية، وأصبحت CIA فوق القانون. ورغم أن ميزانية CIA سرية من حيث المبدأ. وما يعلن عنه بشكل رسمي لا يعكس المخصصات المالية الحقيقية فقد بلغت ميزانية الوكالة المعلنة عام ١٩٨١ مليار دولار. وهذه الميزانية كانت تعادل ميزانية ثلث دول آسيا وأفريقيا الفقيرة. وهذا المبلغ كان يكفي لإغاثة ما لا يقل عن نصف مليار إنسان من فقراء العالم.

ويتمركز عمل CIA على الأعمال التخريبية والتجسس وشراء العملاء وتجنيد منظمات لصالحها تساعد الوكالة في تحقيق الأهداف الأمريكية.

لقد صعدت أمريكا عبر وكالة CIA نشاطها تحت مظلة حجج واهية منها: غياب الديمقراطية وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب وتصفية أسلحة الدمار الشامل. وبذلت الجهد لاختراق جميع الدول التي لا تروق لواشنطن. بزرع

أصدقاء أمريكا عن طريق تشكيل منظمات وروابط وجمعيات وصناديق ومعاهد وجامعات وتقديم الدعم المادي والتكنولوجي لهذه المؤسسات. ويكمن هدف هذه المؤسسات بتقويض أنظمة البلدان ذات السيادة. وعلى سبيل المثال: في بولونيا تم تشكيل منظمة التضامن وطرحت برامج اقتصادية وشعارات براقة: حقوق الإنسان. بناء مؤسسات المجتمع المدني. الديمقراطية. الحرية.... الخ. وفي الاتحاد السوفيتي عبر البروسترويكا تم تفكيك الاتحاد السوفيتي* ووفق هذا السيناريو تعمل اليوم CIA لإسقاط الرئيس البيلاروسي. وكلها تحت افتراءات وأكاذيب ملفقة وتهم متعددة: مثل دعم ومساندة الإرهاب والإرهابيين في لبنان واتهام إيران بأنها تعمل لتصنيع السلاح النووي في حين تغض النظر عن الكيان الصهيوني وامتلاكه السلاح النووي ولا تطالبه بتطبيق القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن المتعلقة بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة. بينما تضغط على سورية رغم تطبيقها الكامل لكل ما يتعلق بها في قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩.

وتتابع وكالة الاستخبارات الأمريكية عملها في تأجيج الصراعات السياسية والقومية والدينية في العديد من بلدان الشرق الأوسط بهدف إضعاف تماسكها الوطني الداخلي، وخلق عداوات بين أبناء الشعب الواحد على أساس طائفي أو قومي ليسهل لها التدخل المباشر بشؤون هذه البلدان.

إضافة إلى أن هذه الوكالة نفذت خلال تاريخها الممتد من عام ١٩٤٧ الكثير من العمليات التي لا يمكن وصفها إلا بالمخالفة للقانون الدولي والشرعية الدولية. أبرزها تصفية شخصيات وقادة بارزين في حركات التحرر العالمية وإسقاط أنظمة وطنية وتقدمية. ففي عام ١٩٥٣ أطاحت بحكومة الدكتور مصدق في إيران لأنه قام بتأميم شركات النفط.

وفي عام ١٩٥٨ حاولت بواسطة عملائها اغتيال الرئيس جمال عبد الناصر. ونفذت ٢٤ محاولة اغتيال ضد الرئيس الكوبي فيدل كاسترو... وهناك مئات

* من الكاتب (والأصح تم تفكيك الاتحاد السوفيتي من خلال تدمير الروبل الروسي تماماً مثلما دمر الدينار العراقي).

العمليات الإرهابية قامت بها الوكالة من الصعب ذكرها.

وباحتلال العراق والوجود الأمريكي العسكري المكثف، بدأت أمريكا بتنفيذ مخططها الخاص والذي يسمى مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يهدف إلى وضع اليد بشكل كامل على نفط الشرق الأوسط الذي يشكل ٦٧٪ من احتياطي النفط العالمي. ومن غير المعروف بدقة من هي الأنظمة التي تخطط أمريكا لإسقاطها في المستقبل المنظور، ولا بد من التذكير بما فعلته أمريكا في فيتنام قبل ثلاثين عاماً عندما شنت حرباً غير عادلة على هذا الشعب المناضل والذي دفع ثمناً لحريته واستقلاله أكثر من أربعة ملايين مواطن فيتنامي.

إن الحروب التي شنتها الولايات المتحدة وحلفاؤها من خلال استخدام أدواتها القمعية وخاصة وكالة الاستخبارات الأمريكية وحلف الناتو قد ألحقت خسائر بشرية ومادية هائلة لشعوب العالم.

واليوم تعطي أمريكا الحق لنفسها في التدخل بأي بلد من بلدان العالم وتحولت فعلاً إلى شرطي عالمي، تقوم بممارسات القمع والإرهاب والتعسف ضد جميع شعوب العالم والدول الرافضة لنهجها العدواني.

إن المهمة الرئيسية لوكالة الاستخبارات الأمريكية ستبقى كما كانت دائماً تنظيم أي عملية مهما بلغ حجمها الإرهابي. المهم تنفيذ المخطط الأمريكي المرسوم للعالم أجمع والقائم على نية وضع العالم كله في قبضتها وتحت سيطرتها[1].

انتهى المقال

وقد امتد تأثير الجريمة الاقتصادية الربوية الصهيونية الأمريكية عام ١٩٧١، إلى قادة أجهزة المخابرات، في الدول الفقيرة والاشتراكية. حيث جعلوا مهماتهم الرئيسية، كتم الأصوات المناوئة للظلم، من إسلاميين ومناضلين مناهضين، لمختلف أشكال الفساد، لتأديب الشعب بهم وقهره وإخضاعه وسلبه حريته وبث الرعب والخوف بين أفراده وكذلك تحويل السجون من سجون تأهيل وتهذيب وتعليم، وحوار بنّاء مع المعارضين للنظام، إلى سجون تُقْتَل فيها الروح المعنوية للسجناء عامة: السياسيين المعارضين، وسجناء الرأي والضمير، وسجناء القضاء

---

[1] الواجهة أمريكية والخلفية الحقيقية هي اللوبي الصهيوني ليجعل العالم كله في قبضته وتحت سيطرته.

المدني والعسكري.

لأن قادة المخابرات وأجهزة الأمن مهتمون فقط بعد الجريمة المذكورة، بمصالحهم الشخصية للحصول على المال، وبكل وسائل الابتزاز، وليس بمصالح الوطن وأمنه، ومصلحة السجناء الصحية والنفسية والأخلاقية، ويتصرفون وكأن هؤلاء السجناء أعداءً للوطن، يجب تصفيتهم جسدياً ونفسياً.

أو أن هؤلاء القادة باعوا أنفسهم للشيطان، ولأعداء بلادهم وأمتهم، ونفذوا من حيث يدرون أو لا يدرون، مخططات الصهاينة والأمريكان، للقضاء على الروح النضالية والجهادية للمجاهدين، والمناضلين الأحرار، ولتحقيق ثلاثة أهداف صهيونية خبيثة:

إخضاع الشعوب بأيدي ثلة من أبنائها الغافلين، لسحق أصحاب الفكر أو تهجيرهم، وسجن من لا يخضع منهم، أو لم يهاجر، وتدمير عقله وجسمه أو تصريفه، بطرق عديدة إلى القبر. والذي يؤكد ذلك: أن نغمة التحرير ونشر الديمقراطية، التي تتشدق بها أمريكا والصهيونية اليوم، بين الشعوب العربية والإسلامية، أتت متأخرة عشرات السنين، وكأن أمريكا الحقيرة لا تعرف، أن الاضطهاد الذي تتعرض له الشعوب والكثير من المناضلين في دول العالم كان موجوداً من عشرات السنين. إن هذا التأخير جاء متعمداً لتمرير الهدف الخبيث الثاني اللاحق.

تمرير الجريمة الاقتصادية الربوية دون معارضة المتنورين، (المناضلين الأحرار بسجنهم وقهرهم، وتجبين من هم خارج المعتقلات). عندما أجبرت الصهيونية كما ذكرنا، الإدارة الأمريكية على نسف الحزام الأمني الذهبي للدولار القديم، عندما جعلت الدولار الجديد ورقاً لا قيمة حقيقية له، وفرضوه على دول العالم فرضاً، بعدما نزعوا السياج الذهبي لعملات العالم كما ذكرنا، بعد ذلك بدأت سموم الجريمة تسري في أوصال الدول، والشعوب الفقيرة، عندما دُمّرت الكفاية المعاشية لشعوبها، عند تدمير القيمة الشرائية لعملاتها الوطنية. وتم إفقار الشعوب العربية والإسلامية والاشتراكية. وفوق ذلك ضلّلوها: بأن الذي دمر حياتها وأفقرها، هي تلك الأنظمة المستبدة الحاكمة لها. وقد كرست مخابرات تلك الدول بغبائها وجهلها أحقاد الشعوب على حكامها، مهما حاول هؤلاء الحكام التصحيح، والإصلاح والمصالحة مع الشعب.

تحطيم الأنظمة (بعد إخضاع الشعوب، وتدمير لقمة عيشها الحلال، عن طريق الأجهزة الأمنية والمخابراتية فيها، عندما جعلت الأجهزة الأمنية والمخابراتية الحكومات، حكومات مستبدة) بيد أعداء الله الصهاينة والأمريكان، عند ضمان تحييد الشعوب عن الدفاع عن أوطانها، بحجة أن العدو جاء فاتحاً محرراً للشعوب المقهورة، خافياً وجهه القبيح، وحقيقته أنه جاء مذلاً لها، ناهباً لخيراتها بعقود إعمار، للدمار الذي سببته صواريخه، وقنابل طائراته للبنى التحتية لمدنها، ومرافقها الاقتصادية وغيرها. (كما جرى لعراقنا الشقيق وأفغانستان) لتزرع أنظمة عميلة له ١٠٠% ومعادية لشعوبها وأهلها ١٠٠%.

وكان على قادة الأجهزة المخابراتية في العالم أن تعمل جاهدة، وبكل الطرق اللا قانونية واللا شرعية واللا أخلاقية والسرية، لقمع كل الأصوات المؤمنة، والحرة والجريئة، التي يمكنها أن تقف حائلاً، دون تحقيق الجريمة الاقتصادية الصهيونية.

إن الفترات المظلمة في تاريخ الدول الفقيرة والاشتراكية، هي تلك الفترة التي بسطت فيها أجهزة المخابرات سيطرتها، على جميع مرافق الدولة ومؤسساتها، ابتداءً من مؤسسات الجيش، وانتهاءً بالمؤسسات المدنية والدينية والتعليمية، وخاصة عندما ابتعدت المخابرات عن دورها الأمني الصحيح، في ملاحقة المفسدين، العابثين المدمرين لأمن الوطن. واتجهت بعد الجريمة الاقتصادية، لحماية المفسدين، وإسكات الشرفاء والمؤمنين الذين يقومون بالدور الوطني الصحيح للمواطن الصالح، الذي يحمي الوطن من عبث المفسدين وفسادهم إذ بمثل هؤلاء وممثليهم الشرفاء تحمى الأوطان، وتصان قوانينه، ويصبح الوطن عصياً على أعدائه.

وقد أصبح قادة أجهزة المخابرات، يوظفون كامل أجهزتهم بما فيها العناصر الشريفة الجبانة، لينهشوا ويقتلوا ويدمّروا (رغم عدم قناعتهم)، كل من يفكر بالإصلاح والتصحيح. وكأن مهمتهم أصبحت حماية الفساد والمفسدين، بدل حماية الوطن وقوانينه، وتشريعاته ومكتسباته ومؤسساته. وبدل حماية ومساندة الشرفاء من القادة الأحرار ومؤيديهم، الذين يرغبون بتصحيح ما أفسده المفسدون. بل أصبحت عيون قادة المخابرات، باتجاه منصب رئيس البلاد، والدليل: هو استلام بعض قادة المخابرات رئاسة بعض الدول.

لقد استغل قادة أجهزة المخابرات، وجود قوانين الطوارئ الجائرة، ومحاكمها وقضاتها اللا شرعيين، ليكرسوا الفساد ويدهوروا البلاد، ويجعلوها متخلفة اقتصادياً وعلمياً وصناعياً، وفي كل مجالات الحياة. وساهمت بإفساد أنظمة الحكم، وقلبتها من مشاريع أنظمة حكم، يمكن أن تتجه نحو الديمقراطية، إلى أنظمة حكم استبدادية، بإبعاد قائد البلاد – المسؤول الأول أمام الله تجاه رعيته – عن شعبه، وصم أذنيه عن سماع معاناة مواطنيه وناخبيه. ويتظاهرون أمامه، أنهم هم المخلصون الوحيدون له وللوطن، ولكنهم يطعنونه من الخلف.

وفي ديار العرب والإسلام، حاربت أجهزة المخابرات الإسلام وقيمه العظيمة، لتحُول بين المسلمين وبين تمسكهم بدينهم، الذي يحارب الربا الذي ينتج الفقر، ويرسخ الفساد، (وما فسادهم إلا بسبب تفشي الربا الذي حطم الرواتب والكفاية المعاشية لهم، ولجميع الشعوب).

وحاربت تلك القيادات المخابراتية العفنة، تعميق وترسيخ القيم الوطنية، والقومية والدينية بين الشعوب، لتصبح تلك الشعوب، (كما ذكرنا في الأهداف الخبيثة الثلاثة) مستعدة لاستقبال هرطقات وأكاذيب أعداء الأمة، من صهاينة وأمريكان، كادعاءات التحرير، ونشر الديمقراطية، والقضاء على الاستبداد والفساد.

وهكذا فإننا نستنتج أن من المخططات الصهيونية، التي مهدت للنتائج المدمرة للجريمة الاقتصادية، سيطرة أجهزة الأمن والمخابرات، على جميع شعوب الأرض الفقيرة والعربية والإسلامية والاشتراكية، وعلى شعوب الولايات المتحدة، أضف إلى ذلك السيطرة الصهيونية، على المحافل الماسونية والعلمانية الملحدة، وعلى مراكز القرار في العالم، كالإعلام ومراكز الأبحاث والجامعات، والبورصات والبنوك والمرافق الاقتصادية. وأن سيطرة الصهاينة على جميع أجهزة المخابرات ومراكز القرار الأمريكي، وصمة عار في جبين الأمة الأمريكية، التي لن تستطيع التحرر من القبضة الصهيونية، إلا بثورة المؤمنين فيها من مسيحيين ومسلمين على الصهاينة، لهيمنتهم على الشعب الأمريكي وقهره واستعباده كما بشر بذلك الزعيم الأمريكي وبطل الاستقلال بنيامين فرانكلين قبل أكثر من مائتي عام مضت.

الفصل الثاني

حاجة دول العالم إلى استقرار عملاتها

لا بد في هذا الباب، من بحثنا الاقتصادي الجريء، والذي يركز على الحاجة الملحة لدول العالم إلى عملات قوية مستقرة، تستمد قوتها واستقرارها من إيجاد احتياطي ذهبي كامل، لأن الذهب كما ذكرت في مواقع عدة من هذا البحث، هو العملة القوية المستقرة التي أكدت عليها رسالات السماء وكتب الله المقدسة، وتاريخ البشرية النقدي، ووقائع الدمار الذي لحق بكل شعوب الأرض تدل على ذلك: فقد تم الدمار بسبب عدم استقرار العملات لهذه الشعوب عند إلغاء دور الذهب في دعمها واستقرارها.

وفي مقال اقتصادي صريح أوردته صحيفة تشرين السورية، على صفحتها رقم ١٤ – الاقتصادية – وفي العدد ٩٢٤٠ تاريخ ٢٠٠٥/٥/٥ لأستاذ الاقتصاد الدكتور إلياس نجمة من جامعة دمشق، الذي أكد بإصرار: أننا في سورية بحاجة إلى عملة قوية مستقرة، وعلينا أن نتخذ كافة الإجراءات والتوجيهات. وأن نعطي المصداقيةَ الحقيقية في الداخل والخارج للحفاظ على النقد الوطني قوياً ومستقراً.

س: هل ترى أن البحث الاقتصادي في سورية يسير على طريق صحيحة وأسس علمية أم أن المسألة باتت هوجاء؟

ج: المشكلة في علم الاقتصاد أنه أحد العلوم الاجتماعية التي تمس مباشرة حياة المواطن. أما قضية البحث الاقتصادي العلمي فهو غائب تماماً حتى في الجامعة وكليات الاقتصاد. وما يجري ويحدث في العالم نوع من الفوضى الفكرية للبحث الاقتصادي. وألاحظ أن هناك فوضى عارمة نتخبط فيها على هذا الصعيد.

س: كيف يتم تسعير العملات الوطنية مقابل العملات الرئيسية؟

ج: العملة الوطنية داخل وطنها هي قوة شرائية نحصل بها على السلع والخدمات، إنما العلة خارج الحدود. في الأسواق المالية: تصبح سلعة تخضع للعرض والطلب. ويتحدد معدل التبادل التجاري وفقاً لحالة العرض والطلب لأية عملة من العملات. وبالتالي هذا ما يحدد سعر صرف عملة ما في السوق.

س: ألا توجد عوامل أخرى غير العرض والطلب.

ج: طبعاً هناك أنظمة نقدية تضع أسعاراً ثابتة لتبادل عملاتها مع العملات

الأخرى ونسميها بسياسات سعر الصرف الثابت لجميع العملات، فقد اعتمد هذا الأمر في اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٤ أي بموجب هذه الاتفاقية اعتمد النظام النقدي العالمي أسعار الصرف الثابتة بين العملات وكان التموج المسموح به بحدود ١% صعوداً أو هبوطاً. أما بعد ١٥ آب ١٩٧١ عندما أعلن نيكسون عن فصل الذهب عن الدولار، أصبحت أسعار العملات تخضع لأسعار العرض والطلب.

أما الآن: فإن بعض الدول الصغيرة تربط عملتها بسعر صرف ثابت مع الدولار، وتصعد وتهبط معه. أي أنها تحافظ على سعر صرف ثابت مع تموج بسيط متسامح به كما في لبنان والسعودية وسورية، أما بالنسبة لبقية العملات الأخرى: لا يوجد أي ربط محكم.

س: هل تعني هذه الطريقة المعتمدة عملياً أن هناك تثبيتاً للسعر؟

ج: هو تثبيت لسعر العملة بالنسبة للدولار وليس تثبيتاً لسعر هذه العملة بالنسبة لأسعار العملات الأخرى.

س: هل ربط العملة الوطنية بالدولار أثبت نتائج إيجابية أم سلبية؟

ج: أعطى استقراراً لهذه العملات. إنه يجب ألا يكون لدينا أفكاراً مثالية أو خيالية. يجب ألا تتصور أن هناك استقلالاً نقدياً كاملاً وإننا نستطيع أن نصنع ما نشاء في أي دولة. إلا في المفهوم النظري. ولكن هناك واقع إقليمي ودولي. فمثلاً الدولار كعملة عالمية يقوم بأدوار عالمية. فهو ليس فقط عملة الولايات المتحدة يخص السوق الأمريكي بل هو عملة التبادلات التجارية والدولية بنسبة ٥٠% ويشكل عملة الاحتياطي في قسم كبير من المصارف المركزية في العالم. وهو أيضاً عملة المدخرات لعدد كبير من المدخرين سواء مؤسسات أو أفراد وليس فقط داخل أمريكا.

س: كيف ترى الوضع الآن: هل تعتقد أن الليرة السورية سوف تحافظ على الاستقرار والقوة؟

ج: أنا أعتقد أن العوامل الموضوعية التي أدت إلى هذا الوضع ما زالت مستمرة*.

انتهى المقال

* من الكاتب الشريف المظلوم لقد نسفت الصهيونية هذا الاستقرار المؤقت للعملات الورقية العالمية بعد أن تخلصت من الرئيس رفيق الحريري الذي أكتشف مخططها وعمل ضده لينهب الصهاينة الذهب عندما رفعوا قيمة الأونصة الذهبية من ٣١٠ دولار إلى ٧٢٥ دولار فانخفضت القيمة الشرائية للعملات الورقية أكثر من ٥٠ % من منتصف ٢٠٠٥ إلى النصف الأول لعام ٢٠٠٦.

الفصل الثالث

مقالات:

المقالة الأولى: وفي مقالة للأستاذ نصر الدين البحرة في الصفحة الأخيرة لصحيفة تشرين، من العدد ٩٢٥٣ تاريخ ٢٠٠٥/٥/١٩ ذكر فيها.

«هناك في المسألة اليهودية أمر مهم جداً لا بد من الانتباه إليه من أجل فهم بعض التعاطف الذي تبديه بعض الأوساط البروتستانتية في الغرب إزاء اليهود والحركة الصهيونية": فبعد ظهور المذهب البروتستانتي الذي دعا إليه مارتن لوثر ١٤٨٣- ١٥٤٦ في القرن السادس عشر وترجمة التوراة إلى الألمانية على يد لوثر نفسه ثم إلى اللغات الأخرى. فإن هذه الترجمة أصبحت في متناول الناس من غير الرهبان الذين كانوا وحدهم حتى ذلك الحين هم قراء التوراة وتفسيرها. يقول روجيه جارودي: "وهكذا قفز اليهود عند البروتستانت إلى مكان الصدارة في علوم الآخرة واللاهوت اعتماداً على الوعود التوراتية المزعومة. بل إن التوراة باتت موضع إلهام في علوم أدبية كثيرة: مثل الفردوس المفقود لجون ملتون وأورشليم لبليك واسير وأتالي لراسين. وسالومي لأوسكار. وها هو ذا الأسقف بوسيه في كتابه "مقالة في التاريخ العالمي" يجعل من إسرائيل حجر الزاوية في التاريخ العالمي. ولا يرى الناقد المسرحي الألماني ليسينغ والفيلسوف الألماني فيخة من حل للمشكلة اليهودية "إلا استرجاع الأرض المقدسة وإرسال اليهود إليها". وظهرت بقوة التفسيرات الرمزية والتأويلية للتوراة، وبلغ الأمر للطهوريين puritan الذين ظهروا في بريطانيا في القرن السابع عشر حد المطالبة بجعل التوراة مصدر التشريع الإنكليزي.

إن جارودي المفكر الفرنسي الكبير الذي دفع غالياً ثمن صدقه وتأييده لقضية فلسطين يتحدث في كتابه "فلسطين أرض الرسالات" عما يسميه الصهيونية المسيحية التي تستند إلى الدمج بين الكتابين أو العهدين: القديم التوراة والجديد الإنجيل واعتبارهما واحداً وهو يقول: «تجلت هذه الإيدلوجية والعقيدة الأسطورية قوية واضحة لدى الطهوريين المهاجرين إلى أمريكا الذين اندمجوا وتوحدوا مع

العبرانيين التوراتيين في المنفى. وهكذا فإن الرئيس الأمريكي ويلسون الذي نشأ على هذه التعاليم بعث برسالة إلى الحاخام ستيفن وايز بتاريخ ١٩١٨/٨/٣١ أكد فيها معتمداً على العقيدة الصهيونية: قبوله بوعد بلفور. وها هو ذا الرئيس الأمريكي جيمي كارتر يتحدث في الكنيست في آذار ١٩٧٩ قائلاً: "إن إسرائيل والولايات المتحدة كلتيهما تشكلت على أيدي جماعة من الرواد؛ إننا نتقاسم وإياكم الإرث المشترك للتوراة ثم يضيف إن إنشاء أمة إسرائيل هو إنجاز للتنبؤات التوراتية".

أخيراً فإن ما تقدم في كفة. وكون إسرائيل هي الولاية الأمريكية الحادية والخمسون الساهرة على المصالح الأمريكية والمخرب الأكبر وسط الوطن العربي الكبير وفي قلبه حاملة الطائرات النووية هادمة اللذات ومفرقة الجماعات في كفة أخرى».

انتهى مقال الأستاذ نصر الدين البحرة

وتستمر الصهيونية بمحاولاتها لامتصاص ذهب العالم، ويستمر أغنياء أمريكا والدول الصناعية الغنية، بامتصاص المواد الخام وخيرات الدول الفقيرة، بشكل مباشر وغير مباشر، بطرق احتيالية خالية من أي قيم إنسانية وأخلاقية، كتخفيض أسعار منتجاتها الزراعية والحيوانية، عن طريق دعم مزارعي الدول الغنية ب- ٣٥٠ مليار دولار سنوياً. وما كان هذا الدعم إلا لتزييف أسعار المواد الأولية والزراعية والحيوانية التي تنتجها الدول الفقيرة، (والتي لا يتقاضى مزارعوها أي دعم مادي لتخفيض قيمتها). فيزداد فقر المزارعين ، وكذلك الذين يشتغلون بتجارتها وتصنيعها في الدول الفقيرة. إنها العدالة والديمقراطية التي يتشدق بها الصهاينة والأمريكان، وأذنابهم الأوروبيون العلمانيون الملحدون، الذين خرجوا عن الإنجيل وتعليمات السيد المسيح و موسى عليهما السلام.

المقالة الثانية: وأتناول مقتطفات مما أوردته صحيفة الثورة السورية، بعددها رقم ٢٧١٦ تاريخ ٢٠٠٢/٥/٢٩، بالصفحة ٨ عن مقال مترجم، أوردته صحيفة لوموند الفرنسية:

"تعتبر فكرة بيع جزء من الاحتياطي الذهبي لصندوق النقد الدولي مسألة منفّرة كما وصفها المدير العام للصندوق الإسباني رودريكو راتو. أما الإدارة الأمريكية التي أبدت موافقتها ثم غيرت رأيها إثر الضغط على الكونجرس الذي

مارسه ممثلو دول الغرب من كبار منتجي الذهب، خشية أن ينخفض سعر الذهب في حال بيع هذا الاحتياطي. وكذلك عارض الأمر الأوروبيون وبشكل خاص البنك المركزي لأنهم يعتبرون أن الاحتياطي الذهبي لصندوق النقد الدولي حماية لهم في الأزمات".

أما الإعانات الضخمة التي تقدمها الدول الصناعية لمزارعيها والتي تزّيف بها أسعار المواد الزراعية العالمية لتخفيض أسعار المنتجات الزراعية للدول الفقيرة (والتي يعيش ٧٠% من سكانها على الإنتاج الزراعي). فانهيار أسعار المنتجات التي يزرعونها وهم طبعاً لا يتلقون أي دعم من حكومات بلادهم مقابل ٣٥٠ مليار دولار يتلقاها مزارعو الدول الصناعية الغنية، فينخفض مردود جهودهم شيئاً فشيئاً، وتنهار بذلك الكفاية المعاشية لهم ولعائلاتهم، ويتحولون من أغنياء ومكتفين معاشيّاً، إلى فقراء وبؤساء. وفي ذلك ما يؤكده المقال المشار إليه: "يندد المدير الحالي للبنك الدولي جيمس ولغينسون بـ ٣٥٠ مليار دولار التي تقدمها الدول الغنية كمساعدات سنوية لدعم مزارعيها" وفي عرض لزيادة الفقر والفقراء في العالم يورد المقال "في مناطق إفريقيا الصحراوية تضاعف عدد الفقراء خلال سنوات ١٩٨١- ٢٠٠١ وإن متوسط الدخل الذي يقدّر بأقل من دولار في اليوم: انخفض من ٦٤ سنتاً إلى ٦٠ سنتاً"[١].

ومع ازدياد غطرسة الصهيونية وأمريكا، ونهبهما لشعوب العالم وفقرائه، تلك الغطرسة التي نتجت عن الجريمة الاقتصادية عام ١٩٧١، والتي أنتجت تلك النتائج التي أعطوها اسماً خبيثاً، هو الفوضى الخّلاقة. وهي فوضى دمرت الشعوب الفقيرة وشرفاء العالم. حيث ازدادت الولايات المتحدة وإسرائيل مع هذه

---

[١] ملاحظة من الكاتب الشريف المظلوم: والأصح إن متوسط الدخل خلال السنوات ١٩٧١- ٢٠٠٦ لفقراء الدول الفقيرة التي تعيش على خط الفقر - وكان دولار ذهبياً واحداً في اليوم والذي يعادل اليوم ٢٠ دولاراً مزيفاً أو ٢٠٠٠ سنتاً – انخفض من ٢٠٠٠ سنتاً إلى ٦٠ سنتاً. تصحيحاً لمقال جريدة لوموند المذكور.وليت الأوروبيين والأمريكيين من غير اليهود يدركون هذا الفرق الهائل الذي أوقعه الصهاينة على فقراء دول العالم عندما اعتمدوا علمانية الشر التلمودية وتركوا علمانية الإيمان التوراتية والإنجيلية التي جاء بها موسى وعيسى عليهما السلام وحرّما فيهما الربا بين العباد.

الفوضى، عدوانية وظلماً ونهباً لخيرات وثروات الدول الفقيرة، لإبقائها في دائرة الفقر الأبدي. وستتلظى مرة أخرى هذه الدول، التي جعلت الدولار احتياطياً لعملتها بدلاً من احتياطي الذهب، التي تخلت عنه منذ أكثر من ثلاثة عقود، عندما سينهار الدولار مرة أخرى لتورط أمريكا، بحروب لصالح إسرائيل والشركات الصهيونية الأمريكية[1].

وفي مقتطفات من المقال المترجم عن جريدة لاهور الإسبانية بقلم هورهي أنايا، والذي ورد في صحيفة الثورة السورية بعددها المذكور.

يبين هذا المقال الانهيار الحتمي للدولار عندما تقاوم الشعوب الغزو الأمريكي الصهيوني. يقول المقال: «سيشهد الاقتصاد الأمريكي تضخماً أكبر وسيزداد تدهور قيمة الدولار عام ٢٠٠٥ مما سيجعل دولاً كثيرة تبتعد عن تخزين الاحتياطي النقدي بالدولار.

يمكننا أن نرى أزمةً اقتصاديةً كبيرةً مقبلة. كما أننا سنشهد هبوطاً حاداً في أسهم الشركات الأمريكية وبالتالي ستحاول الدول التخلص من الدولار الذي تنخفض قيمته ما سيؤدي إلى تراجع اقتصادي عام. والصراعات والمشكلات الداخلية ستزداد في الجسد الأمريكي بشكل لا سابق له.

ستزداد عزلة الولايات المتحدة الأمريكية والأنظمة المساندة لها أمام فرصة هزيمتها في العراق. والشعب الأمريكي سيجد نفسه مضطراً إلى مواجهة حقيقية: أن حكومته لن تحقق النصر في هذه الحرب وبأنهم هم من سيدفعون فاتورة حرب خاسرة.

على الرغم من ذلك فإن واشنطن لن تتراجع عن سياستها فرجال الحرب المدنيين الأمريكيين بثوا أفكارهم: بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الوحيدة المسيطرة في العالم والتي لا تقهر.

والصهاينة في البنتاغون يوجهون جهودهم لكي تحصل إسرائيل على السيطرة والطاعة في المنطقة. ولو كان ذلك على حساب إضعاف الإمبراطورية الأمريكية

[1] كما جرى خلال النصف الثاني لعام ٢٠٠٥ والنصف الأول من عام ٢٠٠٦ عندما انخفضت ٥٠% القيمة الشرائية والذهبية للدولار من ٣١٠ دولاراً للأونصة الذهبية إلى ٦٢٠ دولاراً أي انخفضت من ١ غرام ذهب = ١٠ دولارات إلى ١ غرام ذهب = ٢٠ دولاراً.

في بقية العالم». انتهى المقال

المقالة الثالثة: وعن مدى التغلغل الصهيوني الإسرائيلي، في جسم القوة العظمى الولايات المتحدة الأمريكية نورد هذا المقال، الذي ورد في صحيفة تشرين السورية في الصفحة ١١ من العدد ٩٢٩٦ تاريخ ٢٠٠٥/٧/٧ كتبه الأستاذ عارف الآغا تحت عنوان: "عصابة ٢٥ وراء السياسة الأمريكية المعادية للعرب" جاء فيه:

«أخيراً وبعد عامين لا أكثر من غزو العراق يصل وهج الحرب ولهيبها إلى واشنطن. وكرة النار بدأت تحرق أصابع ساكني البيت الأبيض وأنباء الخسائر البشرية الباهظة التي وصلت حدود ٣٨ ألفاً بين قتيل وجريح (حسب صحيفة لوس أنجلوس تايمز) تثير شكوك الأمريكيين وتساؤلاتهم وحتى غضبهم سواء في الكونجرس أو المواطن العادي: حول أسباب ودوافع هذه الحرب وعن الأهداف الحقيقية لهذه الحرب التي اتسمت منذ التحضير لها وحتى اليوم بالخداع والتضليل والكذب والعبارات المتكررة الممجوجة (الحرب على الإرهاب - نشر الديمقراطية) بينما تتوالى الأخبار يومياً عن القتل والخراب والدمار وعن توابيت أمريكية بلا جنائز تنقل في الظلام.

لقد بدأت الحقائق تنكشف لغالبية الأمريكيين عن المستنقع الذي دفع بوش جيوش أمريكا إلى الغرق في وحوله وعن تنامي الكراهية لأمريكا على نطاق عالمي وفقدان مصداقيتها السياسية والأخلاقية والانتهاك الفظ لحقوق الإنسان في غوانتانامو وأبو غريب وبوكا وسجون أوروبا وأفغانستان السرية.

ولم يستطع بوش أن يقدم للأمريكيين والعالم هدفاً شرعياً مقنعاً سوى الإصرار على عباراته المكررة وعلى ضرورة إنجاز المهمة في الهيمنة وبسط النفوذ وخدمة أهداف إسرائيل ومصالحها. ولكن في أمريكا أناساً يسعون بشكل أو بآخر في ملاحقة خلفية تلك السياسة وإرجاعها إلى تلك القوة والأطراف التي صاغت هذه السياسة والتي تقف وراءها منذ مجيء إدارة بوش الابن وإرجاعها إلى عصابة ٢٥ التي تسمى باللوبي اليهودي الأمريكي والمحافظين الجدد.

كتب توماس فريدمان في النيويورك تايمز "باستطاعتي أن أعطيكم أسماء خمس

وعشرين شخصية ممن يحتلون مواقع مهمة في الإدارة الأمريكية الحالية لو أمكن إبعادهم إلى الصحراء أو إلى جزيرة نائية قبل أربعة أعوام لما حصل غزو العراق. ولكن لم يشأ فريدمان أو يقول إن غالبية هؤلاء من اليهود لاعتبارات شخصية بالطبع.

وإذا كانت هذه العصابة غير معروفة لدى قطاع واسع من الشعب الأمريكي، وعن حقيقة نفوذها ودورها في صياغة السياسة الأمريكية الخارجية. فقد تم الكشف عنها ولن تستطيع خداع الأمريكيين إلى مالا نهاية، وذلك لأن مأزق أمراء الحرب هؤلاء آخذ بالتفاقم وبدأت عيون الأمريكيين تتفتح على الحقيقة. فقد وجد من الأمريكيين من لم يخش تهمة اللاسامية وحملات التشهير في الإعلام الأمريكي الذي يسيطر عليه اللوبي الصهيوني اليهودي وأن يكشفوا عن تلك الأسماء ويفضحوا دورها ودور إسرائيل في دفع أمريكا لشن الحرب على العراق وانتهاج سياسة عدائية ضد العرب والمسلمين وأضافوا إلى تلك القائمة أسماء العديد من رجال الإعلام والصحافة والعاملين في خدمة إسرائيل واللوبي اليهودي الأمريكي من أمثال: بن وانتبرغ ومارتن ومور تايمر وكرمان وادغر بروفمان ومارتن اندك ودنس روس وآخرين.

عندما قال جميس مورغان عضو الكونغرس الديمقراطي "إن قادة اليهود الأمريكان يدفعون أمريكا لشن الحرب على العراق اتهم باللاسامية ومورست عليه ضغوط دفعته إلى الاستقالة، ولكن ثمة كتاباً وناشطين حتى من اليهود يحذرون من دور اللوبي اليهودي الإسرائيلي، وبالطبع هذا اللوبي لا يستطيع أن يتهمهم باللا سامية. لنأخذ على سبيل المثال: جون كلاين الذي كتب في مجلة التايم الأمريكية في ٢٠٠٣/٢/٥: إن قوة إسرائيل جزء لا يتجزأ من أسباب الحرب على العراق. إنها جزء من النقاش لا أجرؤ على ذكر تفاصيله، فتدمير العراق ونظامه لن يزيح عدواً قوياً لإسرائيل بل سيغّير معادلة القوى في المنطقة. ويرسل رسائل إلى سورية وإيران، والفلسطينيين الذين يتعين عليهم صنع سلام بشروط إسرائيلية. وإلا فلينسوا الدولة التي يحلمون بها».

المقالة الرابعة: وكتبت آري شافيت في صحيفة هارتس في ٢٠٠٣/٤/٥: الحرب على العراق من بنات أفكار الـــ ٢٥ وهم الذين دفعوا بوش إلى تلك المغامرة.

إسرائيل تعرف جيداً وزن العراق وقوة جيشه واقتصاده لذا فهي تعمل مــع حماتها الأمريكيين ومنذ سنوات على عزل العراق عن أمته ومنعه من اســتخدام كامل طاقاته في صالح أمته. فبعد كامب ديفيد وإخراج مصر جناح الأمة العربية الغربي من دائرة الصراع. كان لا بد من إخراج العراق جناحها الشرقي من تلك الدائرة. وقد وضع اليهود الأمريكيون والمحافظون الجدد الخطط لذلك عام ١٩٩٨ وتمكنوا من جعلها أولوية في سياسة إدارة بوش الحالية.

وإذا كان النفط أحد الأسباب التي دفعت إدارة بوش لتبني سياســة الحــرب هذه. فإسرائيل لها مطامع في نفط العراق.. ففي ٣١ آذار أشارت صحيفة هاآرتس إلى وجود خطط لتشغيل أنبوب نفط كركوك – حيفا واعتبار هذا الخط منحة أو إكرامية من الولايات المتحدة لإسرائيل مقابل دعمها ومجهوداتها في الحرب على العراق.

لقد أصاب مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق كبد الحقيقة حــين وصــف الحرب على العراق بأنها حرب بالوكالة عن الصهيونية واليهودية والكيان الإسرائيلي.

فالتحالف غير المقدس بين المسيحية والصهيونية واليهود الأمريكيين قوي إلى الحد الذي يمكن أن تبنى عليه سياسات أمريكية عدوانية وعنصرية خاليــة مــن التفكير بمقياس الشرعية الدولية والقانون الدولي وشرعة حقوق الإنسان.

وما يمكن أن ينتجه غزو الولايات المتحدة من وجهة النظر الإســرائيلية: "إن عالماً عربياً ضعيفاً وعاجزاً ومفككاً تسهل السيطرة عليه ونهب ثرواته".

لكنهم يخطئون الحساب لأنهم يسقطون من حساباتهم دور الشعوب العربيــة وإرادتها وعزيمتها على التضحية ومقاومة الاحتلال والعدوان وهذا ما فعله ويفعله اللبنانيون والفلسطينيون والعراقيون وهم كفيلون بهزيمة عدوهم مهمــا كانــت قوته»[1]. **انتهى مقال صحيفة تشرين ٩٢٩٦ تاريخ ٢٠٠٥/٧/٧**

---

[1] لقد تأكد هذا الخطأ في الحسابات الصهيونية عندما هزم جنود حزب الله بالقيادة الحكيمة الجريئة المؤمنة للسيد حسن نصر الله جحافل الكفر الإسرائيلي الصهيوني الأمريكي الأوروبي في حــرب لبنان تموز ٢٠٠٦ وفي ٣١ يوماً فقط.

المقالة الخامسة: وإليكم مقالة رائعة انتقاها بدقة الأخ الدكتور غازي حسين، من مصادر صحف الحياة والنهار والقدس العربي والسفير، عن عربدة الصهاينة في الأمة الأمريكية، وانعكاس هذه العربدة على المنظمات الدولية.

لقد أتحف كاتبها صحيفة تشرين السورية، بعددها ٩٢٤٠ تاريخ ٢٠٠٥/٥/٥ عن لاعب صهيوني خبيث من اللوبي الصهيوني، الذي يعيث فساداً في عقول الساسة الأمريكان، هو جون بولتون: مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون التسليح، الذي اشتغل بقوة لإشعال الحرب العدوانية على العراق، انطلاقاً من إيمانه التوراتي والتلمودي. وإليك أخي القارئ العزيز المقالة كاملة كما وردت، تحت عنوان "بولتون والأمم المتحدة".

وجه ٥٩ دبلوماسياً أمريكياً سابقاً من الحزبين الجمهوري والديمقراطي في ٢٩ آذار ٢٠٠٥ رسالة خطية إلى مجلس الشيوخ الأمريكي تعترض على تعيين جون بولتون مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون التسلح ممثلاً للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة.

ووقع الرسالة التي وصفت بولتون بالرجل غير المناسب لهذا المنصب أسماء بارزة في إدارات الرؤساء جيرالد فورد وريتشارد نيكسون وجيمي كارتر ورونالد ريغان وجورج بوش الأب وبيل كلينتون. انتقدت الرسالة التي وجهت إلى رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس ريتشارد لوغارد خط بولتون المتشدد والمتهكم على الأمم المتحدة وإصراره على عدم جدوى المنظمة الدولية ما دامت لا تنقاد للسياسة الأمريكية.

ويرتبط بولتون بعلاقات وثيقة مع اللوبي اليهودي. لذلك حاول أن يسوّق أكذوبة امتلاك سورية لأسلحة الدمار الشامل النووية. ولكنه فشل في ذلك. كما أنه من أكبر المؤيدين للتشدد في التعامل مع الملف الإيراني النووي.

أثار اختيار بوش ليكون بولتون مندوب الولايات المتحدة الدائم لدى الأمم المتحدة انتقاد أعضاء بارزين في الحزب الديمقراطي لعدائه السافر واحتقاره العلني للمنظمة الدولية تماماً كموقف إسرائيل منها.

وتضمنت مطالبة لجنة العلاقات الخارجية برفض ترشيح بولتون، لأنه عمل لدى تايوان باحثاً مدفوع الأجر وأيد الاعتراف بها دولة ذات سيادة[١].

واجه بولتون أعداءً أقوياء في واشنطن بسبب وقاحته وعجرفته وتطرفه السياسي باحتقاره الأمم المتحدة (واحتقاره ومعاداته للعرب والمسلمين وانحيازه المطلق لإسرائيل).

يقول كارل فورد وهو موظف سابق في وزارة الخارجية الأمريكية: إن بولتون حاول تهديد رجال الاستخبارات عندما لم يقدموا له أدلة تثبت مزاعمه الكاذبة عن أسلحة الدمار الشامل في العراق وكوبا[٢].

وهناك عميلا استخبارات قالا: إن بولتون حاول طردهما من عملهما لأنهما اختلفا معه حول أسلحة الدمار الشامل في العراق.

عمل بولتون بكل ما لديه من قوة في إشعال الحرب العدوانية على العراق تماماً مثل اللوبي اليهودي وإسرائيل وكبقية أركان عصابة المحافظين الجدد في إدارة الرئيس بوش. فهدفه كان خدمة إسرائيل ومشروعها الصهيوني لا خدمة أمريكا. وكان موقفه تماماً كموقف إسرائيل اعتمد على اختراع الأكاذيب لتبرير الحرب وإقامة الشرق الأوسط الكبير.

يعتقد بولتون أن الأمم المتحدة تضر بمصالح الولايات المتحدة ويُكِنُّ لها الازدراء والاحتقار. ما يجعلني أطرح السؤال التالي: لماذا يرشح الرئيس الأمريكي بولتون لهذا المنصب وهو يريد تدمير المنظمة الدولية؟ لو كان صادقاً في مواقفه من المنظمة الدولية لسحب ترشيحه. أما وإنه وافق على قبول المنصب فيعني بأنه سيلعب دور المخرّب داخل الأمم المتحدة وضد البلدان العربية والإسلامية والصين وروسيا ولمصلحة إسرائيل انطلاقاً من إيمانه التوراتي والتلمودي.

لعب بولتون بالتعاون مع وولفوفيتس وبيرل دوراً مهماً في أكذوبة امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل وشن الحرب العدوانية عليها خدمة لمعتقداته

---

[١] الحياة ٢٠٠٥/٣/٣٠.

[٢] النهار ٢٠٠٥/٣/٣٠.

التوراتية والتلمودية وسيحاول من خلال منصبه الجديد دفع الولايات المتحدة باتجاه توجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية نيابة عن إسرائيل. والتعامل بشدة مع سورية داخل المنظمة الدولية.

رفض بولتون بصفته معاون وزير الخارجية لشؤون التسلح التفاوض مع إيران أو تقديم تطمينات أو حوافز لها مما أدى إلى ترك الولايات المتحدة خارج اللعبة الدبلوماسية مع إيران وحصر التفاوض بين إيران من جهة وألمانيا وفرنسا من جهة أخرى.

روّج بولتون في أواخر نيسان ٢٠٠٤ أكذوبة مفادها أن سورية لديها أجهزة طرد مركزي لتصفية اليورانيوم لاستخدامه في قنابل نووية[١].

وقال خبير في الطاقة النووية: ان بولتون يتزعم مجموعة من المسؤولين في إدارة بوش يعتقدون أن لديه أدلة قوية على أن سورية تقوم بتشغيل أجهزة طرد مركزي لتخصيب اليورانيوم.

لكن مسؤولاً أمريكياً حذر من هذه المعلومات الكاذبة وقال: أولئك الذين يروجون لفكرة أن سورية لديها أجهزة طرد مركزي يقابلهم أعضاء آخرون في أجهزة المخابرات يشككون في صدق هذه المزاعم[٢].

ونفت سورية بشدة المزاعم الصهيونية ودعت علانية إلى شرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل النووية. وأكدت سورية أن ليس لديها برنامج لامتلاك أسلحة نووية.

ولكن بولتون الذي نجح في المساهمة بتعميم أكذوبة امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل النووية فشل في إقناع الناس داخل أمريكا وخارجها بأكذوبة امتلاك سورية لمثل هذه الأسلحة. وقاد بولتون حملة عداء شرسة ضد إيران وسورية وليبيا وكوريا الديمقراطية.

وقف بولتون أمام لجنة العلاقات الخارجية التي تضم عشرة أعضاء من الحزب الجمهوري وثمانية من الحزب الديمقراطي. ويفترض أن يصوتوا على أساس حزبي. ما يعني تثبيت تعيين بولتون.

---

[١] الحياة ٢٠٠٥/٤/١١.

[٢] القدس العربي ٦/ ٥/ ٢٠٠٥.

ولكن السناتور لنلوكن تشافي المعروف بتأييده للمنظمة الدولية أعلن عن تحفظه على ترشيح بولتون.

واجه بولتون استجواباً قاسياً من قبل أعضاء اللجنة الديمقراطيين بسبب موقفه المعادي للأمم المتحدة.

وتعهد (وهو كاذب) للعمل مع الجميع لجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية ورأى أنها تحتاج إلى القيادة الأمريكية. وقال: علينا أن نعمل لإحداث صدمة لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة[1].

ووصلت ردود الفعل السلبية على ترشيح بولتون حتى هولاندا المؤيدة لأمريكا. حيث أعلن متحدث باسم وزير الخارجية الهولندي بن بوت: أن وزير الخارجية أعرب عن استغرابه لترشيح بولتون كما أنه لا يفهم هذا التعيين في حين عودة الولايات المتحدة إلى سياسة التعددية الدولية بالإضافة إلى دوره في الحرب العدوانية على العراق. ندد بولتون أمام لجنة العلاقات الخارجية في الكونجرس بالقرار ٣١٧٩ (المقيت حسب قوله) الذي اتخذته الأمم المتحدة عام ١٩٧٥ وساوى الصهيونية بالعنصرية.

وهكذا نلاحظ أن حياته السياسية اقتصرت على خدمة مصالح إسرائيل بالدرجة الأولى مستغلاً إمكانات الولايات المتحدة ومكانتها لتحقيق المطامع الصهيونية وعرقلة جهود الأمم المتحدة الرافضة لحروب إسرائيل العدوانية وتهويد الأرض والمقدسات العربية (الإسلامية والمسيحية).

وانطلاقاً من موقفه هذا أعلن أمام اللجنة: إن ثمة أوقاتاً خرجت فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة عن السكة وأحدها القرار الذي يساوي الصهيونية بالعنصرية والذي عمل بولتون من عام ١٩٩١ على إلغائه.

علق أحد أعضاء اللجنة من الحزب الديمقراطي: وهو السناتور جو بايدين على ترشيح بولتون قائلاً: بصراحة أنا مندهش من أن المرشح يرغب في هذا المنصب بعد كل الأمور السلبية التي قالها عن المنظمة الدولية والمؤسسات الدولية

---

(١) السفير ١٢/٤/٢٠٠٥.

والقانون الدولي. أخشى أن يكون الأمر أشبه بإرسال ثور إلى محل لبيع الأواني الزجاجية.

ينتشر آلاف اليهود في مراكز الأبحاث والدراسات الإستراتيجية الأمريكية وفي معاهد الإستشراق والجامعات ويلعبون بالتعاون والتنسيق الكاملين مع بقية المراكز والمنظمات اليهودية دوراً أساسياً في بلورة وقيادة وتوجيه الفكر الاستراتيجي السياسي والعسكري والاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويعمل العديد من اليهود مستشارين وخبراء في الشؤون العربية والإسلامية وقضايا المنطقة ومنها معهد الدراسات الإستراتيجية المتقدمة ومعهد التراث والمعهد الأمريكي للسياسة العامة ومعهد بروكنيفز.

قامت هذه المعاهد والمراكز من خلال اليهود الموجودين فيها بوضع مخططات لمستقبل البلدان العربية والإسلامية للقضاء على الوحدة العربية والنظام العربي وإشعال الحرب على العرب والمسلمين كما في أفغانستان والعراق وتفتيت وحدة أرضه وشعبه ونهب ثرواته وهدر طاقاته وتقسيم المنطقة إلى دويلات قبلية ودينية وطائفية وعرقية لإنجاح المشروع الصهيوني وإقامة إسرائيل العظمى وتخليد الوجود العسكري الأمريكي ورسم خريطة جديدة للمنطقة.

وكشفت نيويورك تايمز والغارديان البريطانية عن الدور التخريبي الذي قام به هؤلاء اليهود في إشعال الحرب على العراق وفرض العقوبات على سورية وإيران واعتبار كل دولة عربية أو إسلامية تخشاها إسرائيل دولة عدوة.

لذلك لا تتوقع الأوساط الدبلوماسية في الأمم المتحدة إلا المزيد من اختراع الأكاذيب وتسعير الحملة المعادية للعرب والمسلمين والإسلام داخل الأمم المتحدة وعلى الأخص في مجلس الأمن على يدي بولتون». انتهى المقال

وهكذا يظهر لنا جلياً كيف انتزعت الصهيونية روح الإنجيل من قلوب الأوروبيين والأمريكان وكيف ساهمت في تخفيض أسعار المنتجات والمواد الأولية للدول الفقيرة. وكيف أن عصابة الـ ٢٥ صهيونياً أمريكياً كانوا وراء غزو أفغانستان والعراق وإخضاع أمتنا.

الفصل الرابع

الصهيونية وهيمنتها على العالم ودورها في تخريب أنظمة الحكم

ومن المؤثرات المهمة في القرار السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، "بنوك التفكير" والتي يتغلغل اللوبي الصهيوني من خلالها، إلى صنع القرارات السياسية والاقتصادية الأمريكية، وتوجيه الإدارة الأمريكية إلى وجهات النظر الصهيونية، والتي تخدم المصالح الصهيونية والإسرائيلية، على حساب مصالح الشعب الأمريكي المستقبلية، ودول العالم وشعوبه.

وفي المقال الذي كتبه الأستاذ علي محمد الخالد، في صحيفة البعث السورية في العدد ١٢٦٢٧ تاريخ الأحد ٢٠٠٥/٦/٢٦ تحت عنوان: بنوك التفكير ودورها في صنع القرار الأمريكي ما يشير إلى ذلك: (تلعب المراكز المسماة "بنوك التفكير" دوراً مهماً ومميزاً في عملية إغناء وصنع القرار الأمريكي. وفي كثير من الأحيان في صنعه وإبرازه. وتعمل مؤسسات القرار الأمريكية المختلفة (إدارة – كونغرس) على تشجيع عملية التفكير هذه).

والاستعداد الكامل للنظر فيما تقدمه بنوك التفكير من آراء وإرشادات. كما أنها تعمل على الاستفادة من تعددية الآراء وتباينها حول قضية من القضايا. حيث يصار إلى إعداد ما تسميه الدبلوماسية (واضعو القرار بالورقة الاختيارية) وذلك بتحديد هذه السياسة نحو قضية أو منطقة معينة. ثم إجراء دراسة حول فوائد ومضار كل اختيار على حدة. وصولاً إلى القرار والاختيار الذي يخدم الصالح الأمريكي (بل الصالح الصهيوني).

وتتنافس بنوك التفكير فيما بينها على التأثير في السياسات الرسمية وهي في كثير من الأحيان لا تنتظر دعوة من الدوائر الرسمية لتقديم النصح أو الرأي. بل إن هذه الدوائر تأخذ المبادرة وتسارع في تقديم دراساتها وآرائها وأبحاثها حول

القضايا الراهنة والمستقبلية. رغم أن المؤسسات الرسمية غالباً ما تقوم بدعوة هذه المراكز لتقديم آرائها وتصوراتها حول القضايا المطروحة. وقد حدث ذلك مراراً عندما قامت دوائر وزارة الخارجية والدفاع والبيت الأبيض والكونغرس بمجلسيه بدعوة خبراء وأكاديميين للاستماع إلى آرائهم أو شهاداتهم رغم مواقفهم المعلنة والمعارضة للسياسة الأمريكية في قضية من القضايا المختلفة.

وكثيراً ما يشارك مسؤولون رسميون أمريكيون في نشاطات بنوك التفكير. كما تعتبر هذه البنوك (مستودعات) تغذي الإدارات الأمريكية المتعاقبة بالمسؤولين والخبراء وتستوعبهم عند انتهاء خدماتهم الرسمية وكمثال بارز على ذلك: هنري كسينجر وزبيغنيو بريجنسكي (الصهيونيان) وغيرهم.

وكتب كسينجر ذات مرة: إن مسؤولي السياسة الخارجية لا يقومون ببناء رصيد الأفكار. بل إنهم ينفقون من هذا الرصيد. أما الأفكار فتأتي من بنوك التفكير نفسها.

ومن أهم بنوك التفكير الأمريكية والتي يدخل الشرق الأوسط عموماً في إطار اهتماماتها نشير هنا إلى اثنين منها: الأول = معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط الذي تأسس عام ١٩٨٥ وهو المعهد الذي يعكس وجهة النظر الأمريكية الصهيونية المؤيدة لإسرائيل. وهو من أنشط بنوك التفكير المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ويعود نفوذه إلى علاقاته الوثيقة بالدوائر الحكومية الأمريكية والحكومة الإسرائيلية واللوبي الصهيوني وتسترشد الإدارة الأمريكية بالدراسات الموجهة والتقارير الخاصة التي يقوم المعهد بإصدارها. ويقوم بالعمل فيه أو بالتعاون معه عدد لا بأس به من المسؤولين الحكوميين الذين تركوا وظائفهم الرسمية لسبب أو لآخر وتشكل هذه الفئة مصدر قوة خاصة بالمعهد.

ويرتبط المعهد بأوثق العلاقات مع اللجنة الأمريكية والإسرائيلية للشؤون العامة المعروفة بـ إيباك والتي تشكل العمود الفقري للوبي الصهيوني في واشنطن.

وفي الواقع فإن المعهد هو واجهة للايباك الذي يستغل الموضوعية العلمية لصالحه[1].

وثاني بنوك التفكير أهمية "معهد الولايات المتحدة للسلام" الذي تأسس عام ١٩٨٤ بقرار من الكونغرس الأمريكي الذي يقوم بتمويل المعهد والمصادقة على تعيين مجلس مديريه المنتمين للحزبين الجمهوري والديمقراطي، ومن أهم ما صدر عن المعهد: التقرير الخاص المتعلق بأزمة الخليج الثانية وكيفية التعامل معها. وكان عنوان هذه الدراسة (أزمة الخليج) والبحث عن حل سلمي وصدرت في تشرين الثاني ١٩٩٠ أي مباشرة بعد مؤتمر مدريد. وقد ظهر من التطورات اللاحقة للأحداث بعد صدور التقرير المذكور مدى التوافق والة ارات الأمريكية الرسمية تجاه الأزمة وكيفية حلها: كما جاء في التقرير.

ومن أهم بنوك التفكير الأمريكية الأخرى التي يدخل الشرق الأوسط في إطار اهتماماتها غير ما ذكر أعلاه ما يلي:

- معهد بروكينجز الذي يعتبر من بنوك التفكير المعتدلة والليبرالية.
- معهد المصالح الأمريكي وهو بنك تفكير محافظ.
- معهد التراث. وهو معهد محافظ.
- معهد كارينجي.
- معهد الدراسات الاستراتيجية الدولية الذي يوصف بالاعتدال.
- معهد الشرق الأوسط الذي يرى بعضهم أنه أكثر اعتدالاً تجاه القضايا العربية.
- معهد راند.

انتهى المقال

---

[1] من يتبع الموضوعية العلمية يسعى نحو الخير للعباد، وليس إلى تدميرهم كما هو الفكر الصهيوني الغربي. والقيادة الخيّرة توجه الناس إلى الخير كما قال رسول الإنسانية محمد صلى الله عليه وسلم: «**الخلق كلهم عيال الله وأحبهم إلى الله أنفعهم لعياله**».

كيف دمر الصهاينة حياة المزارعين في الدول الفقيرة؟

لقد دمر الصهاينة والأمريكان ومسؤولي الدول الصناعية الغنية، حياة المـــزارعين في الدول الفقيرة، الذين يشكلون ٧٠% من عدد سكانها ولكن كيف؟!.

الجواب: عندما تم دعم مزارعي الدول الغنية، ودعم قيمة إنتاجهم الزراعي، بتقديم المعونات المالية الكبيرة لهم. وظاهر هذا الدعم أن حكومات الدول الغنيـــة يسودها العدالة والرحمة لمزارعيها، ولكن الحقيقة أن دوافعها ظلم وتدمير لحيـــاة مزارعي الدول الفقيرة، عندما تخفض أسعار قيمة منتجاتهم الزراعية، (عندما تبيع ما تنتجه من منتوجات زراعية بأرخص الأسعار، وتعـــوّض علـــى مزارعيهـــا بأضعاف قيمة محاصيلهم، لتخفّض الأسعار عالمياً)، مما يؤثر سلباً علـــى قيمـــة المنتجات الزراعية للدول الفقيرة، لتنهار أسعار هذه المنتجات بمطرقتين:

مطرقة انخفاض القيمة الشرائية للعملات.

والمطرقة الثانية: عند تخفيض أسعار المنتجات الزراعية للدول الغنية، (دون أن يؤثر على مزارعيها بالمعونات المالية المقدمة إليهم من حكوماتهم، وكما ذكـــر في الصفحة ١٢٩ بـــ ٣٥٠ مليار دولار سنوياً) مع الإصرار على عدم تخفيض هذه الإعانات، لأن تخفيض هذه الإعانات عن مزارعي الدول الغنية، يؤدي إلى ارتفاع قيمة منتجاتهم الزراعية، وترتفع معها قيمة وأسعار ما تنتجه الدول الفقيرة مـــن منتجات زراعية، تنتفع بهذا الارتفاع تلك الدول ومزارعوها.

ويصمم سيد البيت الأبيض وأسياده الصهاينة، على استمرار الـــدعم المـــالي للمزارع الأمريكي، لكي تبقى أسعار ما ينتجه متدنية، ويستمر نهـــب المـــوارد الزراعية من الدول الفقيرة، التي لا يتلقى مزارعوها أيـــة إعانـــة. إن الـــصهاينة والأمريكان والأوروبيون يأبون رفع الفقر عن الـــشعوب الفقـــيرة. ويتنـــاوب الأمريكيون والأوروبيون الاتهامات بأن يبدأ الآخر بالتخفيض، فلا الأمريكيـــون يبدؤون ولا الأوروبيون يفعلون، ليبقى مزارعو الدول الفقيرة هم الضحايا فقط.

وفي المقالة المنشورة في صحيفة تشرين السورية بعددها ٩٢٩٦ تاريخ ٢٠٠٥/٥/٧، أورد مقتطفات من مقالة ترجمتها وصال صالح، عن مقالة تانيا برانيفان، في صحيفة الغارديان البريطانية ما يدل على ذلك: (كذلك قال الرئيس بوش: إن العالم الغني مضطر للدخول في أعمال تجارية. وأوضح أنه لن يجري تخفيضات على المعونات الزراعية إلا إذا فعل الاتحاد الأوروبي الشيء نفسه). انتهى المقال

كيف فرض الصهاينة الربا على دول العالم فرضاً؟

نعم منذ أن فرض الربا على دول العالم فرضاً، من قبل الصهاينة والأمريكان عند إلغاء اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٧١. وتحطم استقرار العملات الورقية العالمية، بعد نسف ارتباط هذه العملات بالذهب. لا يزال الفقر يزداد، وأعداد الفقراء في العالم في ازدياد مخيف، والدول الفقيرة تزداد فقراً، والصهاينة يمتصون الذهب، والدول الغنية تمتص خيرات الدول الفقيرة بلا رحمة، والأغنياء تزداد أرقام حساباتهم بأعداد وهمية في بنوك وبورصات العالم، وهم في غفلة قاتلة، بعد أن تركوا الذهب لليهود، واكتفوا بمجرد أرقام لا رصيد ذهبياً لها.

وفي مقتطفات من المقالة التي كتبها الأستاذ شارل كاملة في صحيفة تشرين بالعدد ٩٢٩٦ نفسه، تحت عنوان – إفريقيا وفرسان الخراب – ما يؤكد، الآثار المفجعة عن الجريمة الاقتصادية الصهيونية الأمريكية، على أفريقيا (ليس مستغرباً أن تعيش أفريقيا حالة من الاستعصاء على الحل لمشاكلها المتفاقمة). إن هذه القارة مسكونة بفرسان الخراب الأربعة وهم: الاستسلام والحرب والمجاعة والموت ويمكن إضافة فارس آخر الآن هو: فارس الوعود والكذب الأممي.

إن أفريقيا تمر بأزمة قلما شهدها قارة في التاريخ وتحتاج إلى معجزة حقيقية لإنقاذها.

ولهذا كان تأكيد القمة الأفريقية التي عقدت في سرت الليبية على ضرورة تسارع المساعدات الضخمة بدلاً من الاكتفاء بإبداء التعاطف مع القارة في حربها

على الفقر مبدية رغبة بتوسيع نطاق مساعدات التنمية على أساس عودة اليسير مما نهب من خيرات هذه القارة إبان استعمارها من أغنياء اليوم الذين لا يزالون يشكلون الفاعلية الأولى في نهب ثرواتها.

وخير مثال على التداعيات التي أفرزتها العقود الماضية ما قاله الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي الرئيس النيجري أوسيغون أو باسانغو حين أوضح أن أفريقيا لكي تتمكن من محاربة الفقر فإنها لا تحتاج إلى إلغاء الديون فقط بل إلى تدفق مالي ضخم وهائل وإعادة الأموال من البنوك الأجنبية والوفاء بالالتزامات التي قطعها شركاء التنمية.

ما يمكن قوله هنا إنه في ظل التهميش المقصود الذي عانت منه القارة السمراء كان لافتاً فيه أنه تلازم طويلاً مع صراع مع الأزمات. (وأغلبها كان من صنع من وعد بالمساعدات، كالحروب المستمرة والعجز والبطالة والأمراض المستعصية وانتشار المجاعات التي تحل الآن في معظم دول القارة). انتهى المقال

استطاعت الصهيونية من خلال مخططاتها الشريرة وجريمتها الاقتصادية الربوية، أن تجعل حكومات العالم تعمل ضد مصالح الغالبية العظمى لشعوبها من الفقراء وذوي الدخل المحدود كفرض الضرائب الباهظة التي لا تتناسب مع دخولهم المنهارة، وكذلك تساهم في رفع أسعار المواد الضرورية كالمحروقات والكهرباء وتكاليف الهاتف المحمول والأرضي التي أصبحت عبئاً لا تتحمله دخولهم ولا تستطيع أن تستغني عنه بيوتهم ومحلاتهم، فإن كانت هذه الحكومات تدير هذه الخدمات عن طريق موظفيها ومؤسساتها فإن انهيار القيمة الشرائية لعملاتها المحلية والسرقات والمحسوبيات والهدر ترفع من أسعار التكلفة مما يضطر القيادات السياسية إما إلى تخصيص هذه الخدمات أو إلى زيادة أسعار المحروقات والكهرباء وغيرها، فيتشكل عبء آخر جديد على المواطنين الذين لا يجدون ما يأكلون. عندما انخفضت قيمة دخولهم إلى ٩٥% عما كانت عليه قبل تنفيذ

الجريمة الاقتصادية عام ٧١ كما أسلفنا فكيف سيواجهون هذه الزيادات التي سببها انهيار العملات أمام الذهب وأدت إلى ارتفاع الأسعار. فتصبح هذه الحكومات أمام مواقف صعبة وضعتها لهم المخططات الصهيونية لتصبح عدوة لمواطنيها، فتتمنى هذه الغالبية الفقيرة على أية قوة ولو من الأعداء أن يحطموا هذه الحكومة وقيادتها كما حصل في العراق. خاصة إذا حرمت هذه القيادات شعبها من التعبير الحر والتمثيل الديمقراطي من مختلف شرائح الشعب أو تم انتقاء الوزراء والمسؤولين والموظفين من الحزب الحاكم والأحزاب الموالية وضرب الفئات المعارضة للفساد الإداري وزجها في السجون أو حرمانها من وظائفها وأعمالها. أو انتقاء ممثلين عن الشعب لا يتجرؤون على مواجهة الفساد خوفاً على كراسيهم أو حياتهم أو حرياتهم وأملاكهم.

إن كل هذا الخلل القائم بين الشعوب وحكوماتها وقادتها سببه الجريمة الاقتصادية موضوع كتابنا هذا وكذلك بعدُ الحكومات والقيادات عن الله ورسالاته وكذلك تأثير مباشر وغير مباشر من المراكز البحثية والعلمية الصهيونية والماسونية المرتكزة على علمانية الإلحاد، لإخضاع الحكومات ثم الشعوب لهيمنتها، ولو قارنا مؤسسات الدول وعلى رأسها مؤسسات جيوشها وبين منظمة إيمانية تدافع بإيمان عن حدود وطنها وهي منظمة حزب الله في لبنان لوضحت الفكرة والمقارنة المطلوبة بين حكومات شعبية حقيقية مؤمنة وبين حكومات تغذيها الصهيونية (بحيث تدري أو لا تدري) بعلمانية الإلحاد لتأجيج العداوة بين الحكومات ومواطنيها.

لذا أتوجه إلى الله تعالى أولاً الذي بيده عقول وقلوب العباد ونفوسهم التقية والفاجرة، الذي قال في كتابه العزيز: **﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا(٧) فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا(٨) قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا(٩) وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا(١٠)﴾** [1] أن يعيد اليه

---

[1] سورة الشمس الآيات: ٧-١٠

سبحانه هذه العقول والقلوب والنفوس التي استطاعت الصهيونية أن تضللها على مدى العقود السابقة وان يتقبل توبتها ، وان يجعل موت القادة الذين عرفوا واكتشفوا مخططات الصهيونية ضد شعوبهم شهادة عنده سبحانه أمثال الملك فيصل بن عبد العزيز والرئيس الأمريكي جون كندي الذي وقف إلى جانب شعبه عندما أمر بإنشاء بنك الاحتياطي الفيدرالي الخاص بالحكومة الأمريكية بديلاً عن بنك federal reseve الذي يملكه اليهود الاشكيناز لكتر الاحتياطي الذهبي للدولار القديم لذلك كان مصيره أن قُتل على أيدي الصهاينة قبل أن يحقق حلمه وينقذ الشعب الأمريكي مما تنبأ به بطل الاستقلال بنيامين فرانكلين قبل مائتي عام. كما قتلوا الرئيس الشهيد رفيق الحريري وآخرين ممن آثروا حب الله ومصلحة شعوبهم على مصلحة الصهاينة ومصالحهم وثانياً أتوجه إلى من افتتن بالصهاينة والأحلام الوردية والدولارات المزيفة التي أغدقها الصهاينة عليهم بأن يرجعوا إلى الله ثم إلى شعوبهم ولا يلتفتوا إلى الوراء خوفاً من ماضيهم وما سجله الصهاينة عليهم من أشرطة مسجلة سمعية وبصرية وصور ووثائق تدينهم أمام شعوبهم أمثال الرئيس الأمريكي جورج بوش وأمثاله الذين ضللتهم الصهيونية والمتواجدون في أغلب أنظمة الحكم في العالم.

إنها نصيحة من مؤمن مخلص لله فتقبلوها مع التواضع لله ولا تضيعوها بالاستكبار أو الخوف من الصهاينة أعداء الله وأعدائكم.

الفصل الخامس

مداخلة في كتاب

(لصوص في مناصب مرموقة سرقوا بلدنا وعلينا أن نستعيده)

لقد حبانا الله تعالى في هذه الأمة وهذا البلد العريق، مع هذا القائد المؤمن الفذ الشجاع، وبكتاب الله المحفوظ من التحريف والتزوير، أن نفضح الأعداء الحقيقيين للبشرية، الظالمين لأنفسهم، الظالمين لعباد الله. إنهم اليهود الذين كفروا بتوراة موسى عليه السلام، وآمنوا بما كتبه شياطينهم في التلمود.

لقد وصل الخوف بالأحرار، والمتنورين من الشعب الأمريكي والأوروبي، ومن الشعوب الأخرى، إلى عدم التجرؤ على إظهار حقيقة هيمنة اليهود السافرة عليهم، وعلى شعوبهم وشعوب العالم، وخاصة عندما يكتبون عن الفساد والظلم، ونهب خيرات وثروات الشعوب، لتصبح بأيدي ثلة من اللصوص (كليبتوقراطية)، ولم يستطع كل هؤلاء، أن يكتشفوا أو يكشفوا، أن اليهود هم الذين امتلكوا غالبية ذهب العالم، وأنهم وراء كل ظلم عم العالم، وعن طريق الربا المحرم في التوراة، والإنجيل والقرآن، وكان الربا هو السبيل الأوحد لوصولهم إلى الذهب العالمي، وعلى حساب ٩٠٪ من شعوب الأرض المسحوقة الجائعة.

ونظراً لأن اليهود لا يشكلون أكثر من ١٪ من سكان الأرض، فهم من أفسدوا ٩٪ من الطبقات الخاصة في المجتمعات وهم الأغنياء الأغبياء من غير اليهود، الذين امتلكوا الأرقام الوهمية لعملات ورقية لا قيمة حقيقية لها، ودمروا بهذه الأرقام، حياة ٩٠٪ من مسلمي ونصارى العالم وغيرهم، وساهموا مع اليهود في تدمير الكفاية المعاشية، لكل الشعوب المسحوقة الجائعة المذكورة.

وفي المقال الذي أعده الأستاذ مصطفى أنطاكي، عن الكتاب الرائع (لصوص في مناصب مرموقة – لقد سرقوا بلدنا وعلينا أن نستعيده) للكاتب الأمريكي الجريء جيم هاي تاوير، ترجمه إلى العربية محمد الواكد، ولكن لم يجرؤ الكاتب

الأمريكي على ذكر اليهود الصهاينة، اللصوص الحقيقيين الذين سرقوا أمريكا، والعالم أجمع، كما نتجرأ نحن هنا في هذا البلد العريق، على كشف الحقيقة، حقيقة من تسبب بالدمار، وظلم شعوب العالم، بما فيها الشعب الأمريكي العادي، الذي سماه الكاتب بالورود الجميلة بين حزمة من الأشواك.

لقد ورد هذا المقال الرائع في صحيفة الثورة السورية بعددها ١٢٧٧٦ تاريخ الاثنين ٢٠٠٥/٨/٨، وأورده لأخي القارئ كما ورد بالصحيفة. يتحدث الصحفي الشهير جيم هاي تاوير في كتابه هذا، الذي أحدث ضجة كبيرة في الولايات المتحدة، عن أمة الكليبوقراطية وهي: (كتلة من الشعب مدارة من قبل لصوص)، ويدلل على أن حكومة الولايات المتحدة هي حكومة تتسم بعملية نقل الأموال والسلطة وتحويلهما من الأغلبية إلى الأقلية، وأن نخبة من المشرعين المرتشين، تغتصب الحرية والعدالة والديمقراطية. ويدعو بكل قوة لإصلاح أمريكا.

«يؤكد تاوير أن الحادي عشر من أيلول وصدام حسين كانا قد أضفيا تغطية مسهبة وتبريراً للتكتل عديم الشفقة لرجال بوش في سلطة الحكومة. ما هي حقيقة الضرائب في أمريكا؟ كيف يتم التلاعب بالقوانين في أمريكا؟ ما هي حقيقة الويلقراطية – سياسة التذبذب – أمريكا المحتملة – حروب النفط – كيف هزم الشيطان – الطريق إلى السرية – المصارف والشركات الاحتكارية – وبوب يرشح نفسه للرئاسة – وأمريكا هي حزمة من الأشواك ولكن الشعب العادي هو الورود. وهم القصة الجميلة في هذا الكتاب الذي يتألف من ٣١٥ صفحة توزعت على ١٥ فصلاً ومقدمة.

الولايات المتحدة أغنى بلد في التاريخ – بلد الإمكانيات والإنجازات ومع ذلك نجد أنفسنا محكومين سياسياً واقتصادياً وثقافياً وأخلاقياً من قبل تحالف الكليبتوقراطية.

هل أمريكا ضاعت وضلت طريقها؟ لقد انحرفت عن طريق شجاع تم رسمه من قبل مفكرين، لقد كان طريقاً باتجاه مجتمع لا يركز على الإمبراطورية بل على التنوير والمساواتية.

ليس فقط الكليبتوقراطيون هم الذين يسرقون بلدنا منا بـــل ســـلبونا قيمنـــا الديمقراطية إنها بحق الولايات المتحدة وقد آن الأوان لاستعادتها. ربما التفاوت في الفجوة الاقتصادية بين أولئك الذين في الداخل وبيننا في الخارج. يشرح لمـــاذا لا يكترثون بنا كالتأكيد على الرعاية الصحية – الأجور المعاشية – التعويضات أما هم فقد تمت تغطيتهم في كل تلك الأمور عن طريق دافعي الضرائب.

وما زلنا نمتلك ملابسنا الداخلية في أمريكا ولكن تمت تعريتنا من شيء أكثر أهمية وقيمة.

ديمقراطيتنا. شيء فظيع يسير في أمريكا، جوهر الديمقراطية، أي قدرتنا علـــى التحكم بالقرارات التي تؤثر بنا. قـــد ســـرقت مـــن قبـــل تعـــاون واتحـــاد الكليبتوقراطيين....

و لم يحدث ذلك بمحض المصادفة، ولكن عن طريق دراسة متروية وتعمـــد للسرقات الدنيئة، هناك أشياء تثير القلق بشكل كبير وذات رعب متصاعد بشكل تدريجي سيتم اكتشاف أن السرطان هو البيرة. ماذا لو كان ذلك صحيحاً؟ كلمة واحدة المسبب الوحيد للسرطان هو شركة بوش (تشيني رامسفيلد اشـــكروفت ريدجي. هؤلاء الرجال خطرون، كما أنهم حمقى... لقد اخترعوا أسلوباً منحرفاً جداً مثل الدفاع الذاتي التوقعي) والذي أعطاهم تغطية ليجوبوا العالم مثل اتـــيلا المغولي – ولكن نووي – لقتل الشعوب التي لا يحبونها.. وأخذ بتروله‍ـــا – الآن عندما يسأل الصحفيون الرئيس بوش في ما إذا كنا مقدمين على حرب. فإن عليه أن يسأل: في أي دولة؟ وماذا عن الشعب الأمريكي؟

٣١ مليون أمريكي الآن في فقر أكثر بـــ ٨ ملايين عما كانوا عليه قبل ٢٥ عاماً مضت.

٤٤ مليون أمريكي ليس لديهم تغطية صحية أكثر بـــ ٦ ملايين مما كان عليه العدد منذ عقد مضى.

٩,٦ مليون أمريكي عاطلون عن العمل أكثر ب– ٢ مليون مما كان عليـــه

العدد قبل أن يأتي بوش.

هذه الأيام. الإخلاص في المجالات السياسية هو شيء نادر جداً. في مجال الرئاسة لعام ٢٠٠٠ كان هناك لحظة صريحة رائعة جاءت من بوش أثناء عشاء كبير في نيويورك - لقد قال بوش: (تعبيراً عن فرحته بحصوله على وسيلة الدعم المالي الفخم) إن هذا الحشد لمؤثر جداً. الأغنياء والأكثر غنى. البعض يدعوكم النخبة. أما أنا فأدعوكم القاعدة ونقطة الانطلاق).

وبالفعل لقد كان بوش صادق الولاء لهذه الطبقة من الأغنياء حين باشر فوراً بعد أدائه اليمين الدستورية برمي ملايين الدولارات إلى هؤلاء - قاعدته ونقطة انطلاقه - بينما لم يحصل الشعب الأمريكي على شيء. الأموال ذهبت: ٨٩% من الأسهم هي مملوكة من قبل أغنى ١٠% من الأمريكيين! إن جدول أعمال بوش يفضي إلى تفكيك أمريكا. ولتفريق البعض عن الكل وتفريق المصالح الخاصة عن المصلحة العامة. الأساس المنمق المنطقي هو أنهم يطلقون العنان لروح رجال الأعمال وللطموحات الشخصية في أمريكا - دع النسر يحلق - هو شعارهم. أما شعار الواحد من الكل فليذهب مع الريح.

لقد تناول الكاتب قضية التهرب من الضرائب بشيء من الجدية فقال: كلمة التهرب هي غير شرعية والأفضل القول: النضال من أجل التجنب الضريبي. هؤلاء يترلجون بعيداً عن دفع ضرائبهم بأسلوب أخف الأرباح، واختراع الأحداث لتغطية الأكاذيب، مثل: - بوش حرك المسار باتجاه صدام حسين - اللوبيون الأذكياء يحصلون على دعم رجال الكونغرس[1] - بدايتها تقديم الأموال للمساهمة في الحملة الانتخابية لهؤلاء الرجال - هؤلاء الذين أداروا إستراتيجية الانتخابات. إذن لا بد من الوقوف وراء بوش وتأييده في الهجوم على العراق.

وبعد أحداث ١١ أيلول - فرضت الإدارة الأمريكية سرية لم يسبق لها مثيل

[1] لم يتجرأ الكاتب جيم هاي تاوير على ذكر اللوبيين الصهاينة بل اكتفى بالتلميح إليهم وسماهم باللوبيين الأذكياء خوفاً على حياته.

لتغطية أفعالها وقامت برفع الميزانية العسكرية. وانطلقت بقوة لتنفيذ جدول أعمال النخبة والتي لا يوافق عليها أو يساندها الشعب الأمريكي. وهنا كيف ننسى: حملة الطاقة السرية التي قادها تشيني – إنعاش الأعمال المتعلقة بحرب النجوم – جدول الأعمال الذي ينص على خصخصة الأمن الاجتماعي. وماذا كانت النتيجة إضافة إلى ذلك. طبقت الوثيقة التي وضعها باول عام ١٩٩٢ وأصبحت علنية (يحق للولايات المتحدة الدفاع عن نفسها وعن حقوقها العسكرية للتدخل في أي مكان متى تشاء.. حتى ولو كان ذلك يشكل تحدياً سافراً للمجتمع الدولي. وبالطبع تنفيذ ذلك دون الحاجة للشرح والتبرير.

إنه لشيء يقطع الأنفاس. إنها إمبريالية ترتدي عباءة القضاء على الإرهاب. إنها التهديد (الإرهاب) بعينه.. العالم قسمان. إما مع أمريكا أو ضدها.

يا له من عبء علينا أن نتحمله نحن أمريكيو القرن الحادي والعشرين في وقت فيه إمكانيات عظيمة لبلدنا ووقت صرخ فيه كل العالم... لا لعسكريتنا لا لقوتنا الشركاتية.

لقد تمت مهاجمتنا في ١١ أيلول. على أقل احتمال كنا نستحق بعض الأمانة باطلاعنا على ما يحصل في العالم من أمور. والتي كانت قد سببت ما حدث. عوضاً عن ذلك حصلنا على كليشات قتالية تتظاهر بالشجاعة تماماً كألعاب الفيديو الحربية للأطفال.

لقد قال الرئيس بوش مهدداً: سوف نطهرهم بالدخان، ولكنه لم يفعل بل تحول إلى تغيير النظام في العراق.. كل ما دعا إليه بوش هو جنود. ومن ثم أمرهم أن يقذفوا بأنفسهم هناك ويموتوا. هذه هي الطريقة الوحيدة لمعالجة طريقة الإرهاب وموضوعه.

القضاء والقدر ليس مصادفة.. إنها مسألة خيار.. إنه ليس شيئاً يجب انتظاره. بل شيء يجب إنجازه.

بالطبع إن شركة بوش تأمل أن نكون حمقى. وأن نحافظ على عقولنا بعيداً

عن التساؤل عما يحدث هنا في الوطن.. لقد أشعرونا بأننا عرضة للتهديد العرقي من الأفق البعيد وحذرونا بشكل صارم أن الملايين من شعوب العالم تكرهنا.

إن ما تكرهه الملايين من شعوب العالم هو حكومتنا وشركاتنا وقوتنا العسكرية الطاغية التي تعصف بالعالم بأسره.

الذي حدث حدث. شكوانا كبيرة ولكن ربما نستطيع أن نحوّل شكوانا إلى عمل حقيقي». **انتهى المقال الذي ورد في صحيفة الثورة السورية**

أخي القارئ بعد قراءتك لمضمون كتاب (لصوص في مناصب مرموقة سرقوا بلدنا وعلينا أن نستعيده)، لاحظت أنه لم يستطيع الكاتب الجريء، أن يكشف لشعبه الحقيقة الدامغة، حقيقة من سرق أمريكا والعالم، حقيقة اللوبي اليهودي الصهيوني، الذي نوه إليهم بإشارة خجولة خائفة، عندما سمّاهم باللوبيين الأذكياء، خوفاً على حياته وكتابه من أن لا يصل إلى الشعب الأمريكي، فساهم من غير قصد، في تضليل شعبه عن معرفة الحقيقة الدامغة، من سرق أمريكا والعالم وذهبهما. قد يظن الشعب الأمريكي، وشعوب العالم، أن الأغنياء فقط من أبناء جلدتهم، هم الذين سرقوا شعوبهم، لينصب غضب الشعوب وحقدها على أغنيائها وحكّامها دون اليهود الصهاينة، الذين نجحوا حتى الآن، في تجهيل شعوب العالم عن السارق الصهيوني، الذي سرق ذهب العالم. لذا فما زالت الشعوب غافلة عن أن الحقد والغضب والموت، يجب أن يكون فقط على الكافرين اليهود، كما وعدهم الله تعالى في التوراة والإنجيل والقرآن، لأن كل ما يملكه الأغنياء الأغبياء من غير اليهود، ما هي إلا حجارة وأموالٌ لا رصيد ذهبياً لها، من دولارات كدولارات لعبة المنوبولي للأطفال، ومن أرقام حسابات وهمية لا قيمة لها، خاصة: (إذا أصر هؤلاء الأغنياء إلى تحويلها إلى ذهب. عندها سيرفع اليهود قيمة الذهب إلى ١٠ أضعاف، أو ١٠٠ ضعف كما رُفع بعد عام ١٩٧١ من ٣٦٥ قرشاً سورياً عن كل ١ غ ذهب، إلى ١١٠٠ ليرة سورية للغرام الواحد قبل نهاية النصف الأول من سنة ٢٠٠٦، أي لأكثر من ٣٠٠ ضعف).

الفصل السادس

مقالات ومداخلات وتعليقات

المقالة الأولى: في ملحق صحيفة البعث الفكري، العدد ٣٦ تاريخ ٢٠٠٥/٩/٥، أورد مقتطفات من مقالة الأخ كرم فواز الجباعي من الصفحة ١٨، عن بداية هيمنة اللوبي الصهيوني على الأمة الأمريكية، وذلك قبل تأسيس الحركة الصهيونية بمائة عام. عندما حذّر (بطل استقلال أمريكا عن بريطانيا، ومؤسسها الأول بنيامين فرانكلين عام ١٧٨٩، في أول خطاب له، أمام أول مجلس تأسيسي في الولايات المتحدة) من الخطر اليهودي، على أمريكا وأجيالها القادمة. قال تحت عنوان (مصاصو دماء الشعوب):

في عام ١٧٨٩ وقبل أكثر من مائة عام على تأسيس الحركة الصهيونية حذر مؤسس الولايات المتحدة الأول بنيامين فرانكلين في خطاب له في المجلس التأسيسي الأمريكي غداة نيل الولايات المتحدة استقلالها، من الخطر اليهودي على الولايات المتحدة وأجيالها القادمة فقال: (لا تظنوا أن أمريكا نجت من الأخطار بمجرد أن نالت استقلالها فهي ما زالت مهددة بخطر جسيم... وهذا الخطر سوف يأتينا من جرّاء تكاثر أعداد اليهود في بلادنا...) وأردف قائلاً: (فهم يدخلون في كل بلد بصفة دخلاء مساكين. وما يلبثون أن يمسكوا بزمام مقدراتها دون أن يجرؤ أحد على صدهم عنها..) واستطرد فرانكلين: (فهم يزعمون بأنهم مضطهدون ما داموا مشردين. ويطالبون بالعودة إلى فلسطين. مع أنهم لو أُمروا بالعودة لما عاد جميعهم ولظل الكثيرون منهم حيث هم لأنهم مصاصو دماء الشعوب. فلا يمكنهم أن يعيش بعضهم مع بعض لأنهم لن يجدوا فيما بينهم من يمتصون دمه) ينهي بنيامين فرانلكين خطابه بضرورة طرد اليهود من أمريكا حتى لا يتحول أبناء الأمريكيين وأحفادهم إلى عبيد لهم. ان استمرار وجود اليهود في الولايات المتحدة يعني أن (الأجيال المقبلة ستلاحقهم بلعناتها وهي تئن تحت أقدام اليهود).

الآن بعد مضي أكثر من مائتي عام على تحذير المؤسس الأول للولايات المتحدة الأمريكية فقد رُشّح أحد أحفاد هؤلاء اليهود لمنصب نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وهو السيناتور الجمهوري المتشدد جوزيف ليبرمان نائباً للمرشح الديمقراطي آن غور في الانتخابات الأمريكية الماضية.انتهى المقال في ملحق البحث

المقالة الثانية: وفي مقالة للأستاذ إلياس إبراهيم، في صحيفة تشرين السورية العدد ٩٣٥٨ تاريخ ٢٠٠٥/٩/١٨، نورد مقتطفات منها، وهي تفضح الهيمنة اليهودية على الأمة الأمريكية، وإدارها السياسية منذ وعد بلفور، الذي وعدت به بريطانيا اليهود، بإقامة دولة يهودية لهم في فلسطين، ثم كيف تبنت الإدارات الأمريكية المتعاقبة، هذا الوعد المشؤوم، خاصة في عهد إدارة بوش الابن، التي جعلت دعم المخططات الصهيونية وإسرائيل أساس الإستراتيجية الأمريكية ومحورها.

بذلك جعلت إدارة بوش الابن، تحذير بطل التحرير والاستقلال الأمريكي بنيامين فرانكلين، المنوه عنه أعلاه حقيقة واقعة. بعدما أصبح اليهود كابوساً مدمراً للشعب الأمريكي، ذلك الشعب الذي سماه الكاتب جيم هاي تاوير بالورود الجميلة، بين حزمة من الأشواك، (والأشواك هم الصهاينة، وأرباب الشركات التي تمتص دماءه، ودماء شعوب الأرض). المنوه عنه في المقالة الأولى ص ١٤٧

لقد ربطت أمريكا إستراتيجية علاقاتها بدول العالم بعلاقة تلك الدول بإسرائيل. فمن فتح أسواقه وأبوابه مع إسرائيل، فإنه يكون قد أرضى الإدارة الأمريكية واللوبي الصهيوني، ومن أغلق أسواقه وقطع علاقاته وأوصد أبوابه في وجه الصهاينة وإسرائيل، فإن العداء والإرهاب الأمريكي، سيُصَبُّ عليه وعلى شعبه وعلى قيادته الشريفة، وسورية وإيران في مقدمة تلك الدول.

وما التهافت الذي يبديه الكثير من الزعماء العرب والمسلمين، على كسب ود الدولة اليهودية. وفتح أسواق دولهم، وبواباتها أمام إسرائيل، إلا مظهر من مظاهر الخضوع للسياسة الأمريكية الصهيونية، ونتيجة من نتائج الجريمة الاقتصادية الصهيونية الأمريكية، موضوع البحث الاقتصادي الذي بين أيدينا صفحاته.

نورد ما جاء في الصفحة ١١ من الصحيفة المذكورة، تحت عنوان: أمريكا وسوريا وسياسة القوة السياسية، نقرأ ما يلي:

(تواجه سورية منذ سنوات، مجموعة إجراءات تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وتوجهها إسرائيل). وهي بالتأكيد في سياق مخطط عام لترتيب العالم وفق التصور الأمريكي للمستقبل. وتأهيل خاص للمنطقة لترتيب أوضاعها السياسية والاجتماعية لتفضي إلى الشرق الأوسط الكبير كعنوان رئيس يوصلنا إلى الشرق التوراتي الإسرائيلي[١] كرؤية مرحلية لحكماء صهيون الذين لن يقبلوا بتقاسم العالم مع أحد. وإن توهم توراتيو المسيحية الأمريكية ذلك.

ومما يؤسف له أن هناك من يرى أن هذه الرؤية يكتنفها كثيرٌ من المبالغة أو بعض التهويل في أحسن التقديرات قانعين باعتبار إسرائيل إحدى الولايات الأمريكية وليس العكس. ويبقى لكل من الرؤيتين مبرراتها الكثيرة ومستنداتها العملية أيضاً.

ويمكن بسهولة أن نتلمس خطى كل منهما في السياسة الدولية ومسارات الاتفاق الكثيرة إلى جانب نقاط الاختلاف التي يسعى الطرفان لتكون قليلة في الحدود الدنيا.

وللتذكير بالطموحات الأمريكية للمستقبل المنشود نعيد للذاكرة بعض الوقائع منذ دخول أمريكا ساحة الصراع الدولي عسكرياً بشكل سافر والتأسيس للون جديد من العمل المباشر لإعادة ترتيب العالم:

بعد وضع حجر الأساس لإسرائيل بوعد بلفور واعتبار ذلك سبقاً بريطانياً لتعزيز دور الوجود البريطاني في الشرق الأوسط في سياق سباق مخفي مع المساعي الفرنسية لذلك. واعتبار أن إسرائيل لا بد أن تكون صناعة بريطانية بامتياز. أي أنها قيد السيطرة. ولكن الوقائع على الأرض وخلال أحداث ثورة الفلسطينيين في الثلاثينات وتأكيد قاعدة تناقض المصالح البريطانية مع اليهودية. بدأ الدور

[١] ملاحظة الشريف المظلوم: أي تفضي إلى إقامة الإمبراطورية الصهيونية العالمية وعملتها الشيكل اليهودي الذهبي.

البريطاني بالتراجع. وبدأت مساعي أمريكا لملء الفراغ وتعويض ما خسره اليهود من تردي العلاقة مع بريطانيا. وقد تكون أمريكا تفكر بعقلية المصالح التي فشلت فيها بريطانيا مع إسرائيل.

خلال المسار التاريخي لأحداث الحرب العالمية الثانية كانت الصهيونية تحث خطاها في كل موقع انطلاقاً من قاعدة حكماء صهيون (إن أي حرب كونية أو إقليمية لا بد أن تعطي ثماراً لإسرائيل المستقبل). حيث ساهمت بالضغط على يهود ألمانيا وباقي دول أوروبة بشكل مباشر وغير مباشر مع قوات الغستابو بالتنكيل بالمقاومات الشعبية وقوات الأنصار في الدول التي اجتاحها هتلر وأعطت الضوء الأخضر للضغط على اليهود إلى درجة ما أدعوه بالمحارق. ضمن مخطط التهجير الطوعي والقسري ضمن خطط الهجرة اليهودية كأساس لإقامة إسرائيل التي تفتقر إلى أرض على أرض بلا شعب كما كانوا يزعمون.

عندما استقر الوضع في أوروبا مسرح عمليات الحرب العالمية الثانية الرئيس. وخروج كل دولها منهكة مفقرة كناتج طبيعي للحرب. كان لا بد من التفكير في إعادة أوروبا المهدمة كمقايضة أمام امتداد الأنظمة الشيوعية إليها. فكان الخيار هو شراء أوروبا لمشروع مارشال الذي مول معظمه رأس المال اليهودي الذي وظفته أمريكا إلى جانب الإعلام الصهيوني في سياق حرب باردة. حيث تم تسويق المشروع ضمن خطة الدعم المتبادل والشراكة بين المجهود الحربي الأمريكي (الذي خرج من الحرب دون خسائر كبيرة قياساً بالشركاء الآخرين من الحلفاء) والمال اليهودي مقابل تعزيز (إسرائيل الوليدة) وتحصينها داخل محيطها المعادي لتكون قاعدة أمريكا الرئيسة في مركز النفط العالمي. دون أن تستفيد أمريكا من تجربة بريطانيا مع اليهود. بأن مصلحة إسرائيل هي أولوية على حساب أي علاقة أخرى.

٥- ٦- رغم أن الدور الصهيوني لم يكن غائباً عن السياسة الأمريكية في كل المراحل إلا أنه أصبح سافراً وجلياً في ولاية جورج بوش الابن وأصبح من الصعب الفصل ما بين الدور الإسرائيلي والأمريكي في السياسة الدولية. وعندما

تبتعد المسافات قليلاً كحالات التجسس الإسرائيلي المتكرر في أمريكا أو بيع معدات عسكرية إلى الصين أو سواها. لا يخرج الأمر عن نطاق سيطرة اللوبي الصهيوني في مجلس النواب والشيوخ الأمريكيين ومراكز الضغط الأخرى لدفع المسار الأمريكي غالباً للاتجاه الإسرائيلي وإصلاح الخلل لصالح إسرائيل. أما هذا التيار المتصاعد المتفلت للسياسة الأمريكية بعد تفردها على الساحة الدولية والهيمنة الصهيونية على الإدارة الأمريكية لا بد أن تكون سورية في رأس قوائم الأعداء لأنها قوة الممانعة الحقيقية والعملية أمام المشروع الأمريكي بشكله غير المباشر وغير المعلن. وحجر العثرة في مواجهة تحقيق (إسرائيل الكبرى) وكل مشاريعها في المنطقة والعالم، ولم يعد خافياً على أحد الدور المباشر والسافر للإدارة الأمريكية في الضغط بكل الوسائل لتليين الموقف السوري. وعندما استعصى اللين أعلنوا شعار التغيير. إن استطاعوا إلى ذلك سبيلاً. انتهى المقال في صحيفة تشرين

وفي تعليقنا على الفيلم الأمريكي قوس قزح، الذي عرضته على شاشتها الصغيرة، القناة الأرضية الثانية السورية ب- ٢٠٠٥/٩/٣٠، والذي هو من الأفلام الخيالية العلمية للأطفال. نورد ملخص الفيلم والعبرة التي استخلصتها منه، والتي تصب في صلب بحثنا الاقتصادي: الاضطراب (الفوضى العارمة) بسبب فقدان العملات رصيدها الذهبي.

وهو أن خمسة أطفال، خرجوا من مدرستهم مع كلب لهم. بعدما استعلموا من كومبيوتر مدرستهم، عن موقع وقوع قوس قزح على الأرض، وبدراجاتهم الهوائية وصلوا إلى الموقع المراد، حيث عرّضوا أجسادهم إلى أطياف قوس قزح، ليندمجوا به ويسبحوا بين أطيافه، وينتقلوا من شرق الولايات المتحدة إلى غربها بدقائق.

وفكرة الفيلم، أن أحد الأطفال سرق أثناء تلك الرحلة الخيالية، أنواراً ذهبية من أطياف قوس قزح، لتصبح بيده قطعاً ذهبية، خبأها في جيبه الصغيرة، ليتصرف بها عند رجوعه إلى الأرض.

ولكن عندما أنزلتهم أشعة قوس قزح، في غرب الولايات المتحدة (اتصلوا بأهلهم ليسترجعوهم إلى مدينتهم)، بدأت الحياة تضطرب على سطح الأرض،

وغابت جميع الألوان من الطبيعة، وأصبح السواد مع الظلام يطغي على النور والضياء، وصار الشر يطغي على الخير. وأصاب الشلل التام كل مرافق الحياة، وغطت الجرائم والاضطرابات وجه الأرض. لأن ذهباً من أشعة وأطياف قوس قزح، سرقها طفلٌ جاهلٌ، مما أدى إلى اختلال في تدفق أطياف قوس قزح، ثم غاب عن الحضور إلى الأرض. فاضطربت الحياة على الأرض.

وعندما بدأ الطفل الجاهل الطماع يصرف القطع الذهبية، على ما يشتهي ويرغب. انتابه شعور الندم، بأن الذهب والرغبات لن توصله إلى السعادة التي ينشدها، بل ساقه الذهب إلى التعاسة والشقاء. عندها اعترف لأمه وجده وأستاذه ورفاقه بالأنوار الذهبية التي سرقها من أشعة قوس قزح، وكيف تحولت بيده إلى قطع ذهبية.

عندها عرف الجميع، أن ما أصاب الطبيعة من خلل واضطراب، هو فقدان أطياف أشعة قوس قزح بعضاً من ذهبها. وأن عليهم جميعاً أن يستردوها ممن أخذوها من الطفل، ليعيدوها إلى أشعة وأنوار قوس قزح لتعود الألوان إلى أطياف قوس قزح، ويعود نبض الحياة إلى الأرض ومن عليها. عندها قرر أخوه الصغير الجريء، أن يعيد الذهب إلى مكانه الطبيعي. فسبح في شعاع ضعيف منبعث من بقايا قوس قزح، ليعيد إليه الذهب الذي سرقه أخوه، وتعود الألوان إلى قوس قزح وتعود معها الحياة الطبيعية على الأرض*.

وينتهي هذا الفيلم الخيالي بفرحة الجميع بعودة الذهب إلى مكانه الطبيعي، الذي فطره الله عليه، ولتعود البشرية كافة، وكل الخلائق الدابّة على الأرض، إلى فطرتها التي فطرها الله عليها. (ونسأل الله تعالى أن يهلك اليهود الصهاينة، ليعود الذهب الذي نهبوه من أيدي الشعوب، إلى الحياة الاقتصادية، التي اضطربت بفقدانه).

---

* دعاء الكاتب إلى ربه: أن يجعله كمثل ذلك الطفل الذي أعاد الذهب إلى قوس قزح.
لأن عودة الذهب إلى مكانه ينهي الفوضى التي اختلقها الصهاينة.

وهنا من خلال بحثنا الاقتصادي نود من خلال هذا الفيلم، أن نخوض في فكر مؤلف قصته الخيالية، ونغوص في أعماقه، ونتساءل: هل عرف المؤلف حقيقة فقدان الذهب من حياة الشعوب، وانعكاسات هذا الفقدان، على حياة الناس والطبيعة؟ ولكن لماذا لم يصرح المؤلف، بأفكار صريحة عن ذلك؟ و لمَ توجه إلى الخيال العلمي؟ وإذا عرف الحقيقة. فهل وُفِّق المؤلف في تشبيه اليهود، (الذين يقتنصون الذهب من أيدي الشعوب) بالطفل الجاهل الطماع، الذي لم يدرك أبعاد فقدان الذهب من الأرض (من أطياف قوس قزح)؟ وهل جهل المؤلف أخلاق الصهاينة؟ الذين يدركون تمام الإدراك، عندما نهبوا الذهب، أنهم يدمرون الشعوب عن تصميم وإدراك.

ونأمل أن يكون مؤلف قصة الفيلم يعي ما يقول، ويعلم الحقيقة (التي كشفها هذا البحث). وإننا لنعلم أنه لا يستطيع أي حر شريف في أمريكا أن يقولها، خوفاً على حياته، (من الصهاينة الذين يتصيّدون الأحرار الشرفاء في أمريكا وفي كل أنحاء العالم، الذين يتجرؤون على كشف مخططاتهم الخبيثة المدمرة لحياة الناس).

لذا فتشبيه المؤلف للذي سرق من الأنوار الذهبية لقوس قزح بعضاً من ذهبها، بطفل جاهل طماع، لئلا تثار الأحقاد والضغائن ضد كل من يجمع الذهب من اليهود، لأن الأطفال لا يعلمون ما يفعلون، فيتسامح الكبار معهم.

وليت المؤلف تجرأ على أن يستبدل بالطفل الجاهل.(الذي رافق الأطفال الأبرياء) وحشاً يتغذى على الذهب، ويلتهم الأنوار الذهبية لقوس قزح (طمعاً في السيطرة على خيرات الأرض، والفضاء ليستعبد البشر كما يفعل اليهود)، بذلك يكون قد أصاب كبد الحقيقة، وأوصل للمشاهد فكرته بوضوح أكثر.

ولكننا نتساءل من خلال الفيلم: هل وُفِّق المؤلف والمخرج إلى إيصال الفكرة، عن اضطراب الحياة إلى المشاهدين، عندما يُسرق الذهب من مكانه الطبيعي؟ وكم من الملايين في العالم الذين شاهدوا هذا الفيلم، من عرف العبرة والحقيقة

والمآل، الذي صارت إليه حياة عباد الله من الفقراء والشرفاء، عندما افتقدت العملات (التي هي أشعة وأطياف قوس قزح) ذهبها؟. بعدما نهب الصهاينة، غالبية كميات الذهب الموجودة على سطح الأرض، من خلال جريمتهم الاقتصادية الربوية التي ابتدعوها عام ١٩٧١، عندما استطاعوا أن يجبروا الرئيس الأمريكي نيكسون وحكومته ومجلسي الشيوخ والكونغرس، على إلغاء معاهدة بريتون وودز، التي امتص اليهود على أثرها كل المدخرات الذهبية، من أيدي الشعوب من غير اليهود، واضطربت معها حياة الناس، في جميع أركان المعمورة، كما جاء في أحداث الفيلم الخيالي العلمي قوس قزح. وهل أيقن المشاهدون أن الاضطراب الذي أصاب الأرض وشعوبها، كان حقيقياً وليس خيالياً عندما غاب الذهب، من التعاملات الاقتصادية بين البشر؟ ونتمنى من الملايين الذين شاهدوا هذا الفيلم الخيالي، أن يسقطوا الخيال على الواقع! عندها سيدركون التفسير الحقيقي، للاضطراب الاقتصادي الذي يسود العالم اليوم عندما دمر الصهاينة ٩٥% من القيمة الشرائية للدولار والعملات الورقية العالمية.

إن التورية والإيماءات والتشبيهات وعدم البوح بالحقيقة المؤلمة، لن يفيد البشرية ولن يوقظها، ما لم تبح بالحقيقة الكاملة، عن الآثار المدمرة للجريمة الاقتصادية الربوية.

الخـــــاتمة

لعل من المفيد أن نختتم هذا البحث بملخص يلملم متفرقاته، ويعنى بفكرتـــه الرئيسية:

لقد كان الدولار قبل عام ٩٧١ مرتبطاً بمعاهدة بريتون وودز، على قيمة ٣٥ دولاراً للأونصة الذهبية، وهذه القيمة كانت مدّونة على الدولار المطبوع قبـــل ١٩٧١، وهذا يعني أن قيمة الدولار قبل جريمة نسف المعاهدة المذكورة= ١ غرام ذهب، وعندما نفذ اليهود جريمتهم، ونسفوا معاهدة بريتـــون وودز عـــام ٧١، وانخفضت قيمة الدولار، كما هو مبرمج له صهيونياً، بعد أن أخضعت الصهيونية أمريكا واليابان والدول الأوروبية ودول الخليج لمخططاتها حتى أصبحت قيمـــة الأونصة ٦٢٠ دولاراً، أي أصبح سعر غرام الـــذهب = ٢٠ دولاراً لا رصـــيد ذهبياً له عام ٢٠٠٦. أي كل من كان يملك ٢٠ مليون دولار قديم قبـــل عـــام ٩٧١، فهو يملك من الذهب ٢٠ طن ذهب.

بعد ٣٥ عاماً أصبح من يملك ٢٠ مليون دولار، فهو يملك من الذهب ١ طن ذهب، وفق:

١ دولار قديم رصيده الذهب = ١ غرام ذهب قبل عام ٩٧١.

أي كل ٢٠ مليون دولار قديم = ٢٠ مليون غرام ذهب= ٢٠ طن ذهب.

وفي عام ٢٠٠٦ عندما أصبح كل ٢٠ دولاراً لا رصيد ذهبياً لها = ١ غرام ذهب.

وإذا ضربنا كلا الطرفين بـــ ١٠٠٠٠٠٠ يصبح كل ٢٠مليون دولار مزيف =١ مليون غرام ذهب = ١ طن.

أي من باع كنوز ذهبية بـــ ٢٠ مليون دولار يكون قد خسر خلال سنوات ١٩ طن ذهب

واقتنصها الصهاينة، في تعاملاتهم الربوية في البورصات الماليـــة، والتلاعـــب بأسعار الذهب منذ عام ٩٧١ وحتى الآن.

أما اليوم والجريمة الصهيونية مستمرة، وأسعار أونصة الذهب خـــلال عـــام ٢٠٠٦، وصلت إلى ٧٢٥ دولاراً وهي باتجاه ٩٣٠ دولاراً للأونصة الواحـــدة،

ليصبح ١ غرام الذهب = ٣٠ دولاراً أو أكثر من ١٥٠٠ ليرة سورية.

لقد جعل الصهاينة الدولار والعملات الورقية العالمية – بعد أن نهبوا أكثر من ٩٥ % من قيمتها الذهبية – بين أيدي الحكومات العالمية والأغنياء من غير اليهود لا تزيد عن ورق لعبة المونولوبي للأطفال يبيعون ويشترون بها أما شباب وفقراء العالم فحرموا من الاثنتين معاً الذهب والورق و ٩٥ % من الكفاية المعاشية لهم.

وإنني أوجز بالأرقام والمعادلات الرياضية ، الخسائر الهائلة التي لحقت بالدول النفطية خاصة، وأغنياء العالم من غير اليهود، حيث تبين هذه المعادلات، كيف ينهب النفط.

عندما تم تخفيض أسعار النفط حالياً عن أسعاره قبل حرب ١٩٧٣.

عند تخفيض قيمة الدولار الذهبية من ٣٥ دولاراً للأونصة، إلى ٨٣٥ دولاراً عام ٢٠٠٧ ويتبين هذا النهب عند بيان القيمة الشرائية لمليون دولار متحصلة من مبيعات النفط، (من عام ١٩٧١ حتى عام ٢٠٠٧) وفق معادلة الشريف المظلوم رقم ٢:

لانهيار الدولار = قيمة الأونصة الذهبية بالدولار / ٣١ غرام وزن الأونصة

يكون ١ غرام ذهب = ١ دولار قبل ١٩٧١ عندما كانت الأونصة الذهبية = ٣٥ دولاراً.

يكون ١ غرام ذهب=١٠دولارات بعد عام١٩٨٥عندما صارت الأونصة الذهبية=٣٥٠ دولاراً

يكون ١ غرام ذهب= ٢٧ دولاراً عام ٢٠٠٧ عندما أصبحت الأونصة الذهبية=٨٣٥ دولاراً.

أولاً: خسارة قيمة البرميل من النفط هو: قيمة البرميل الواحد قبل ١٩٧١- قيمة البرميل حالياً.

علماً بأن قيمة البرميل قبل ١٩٧١ هي ٥ دولارات رصيدها ذهبي = ٥ غرامات ذهب.

أصبحت قيمة برميل النفط من الذهب وفق أسعار ٢٠٠٧/١١/٥ وفق معادلة الشريف المظلوم لمعرفة قيمة برميل النفط من الذهب رقم ٩

قيمة برميل النفط من الذهب = سعر برميل النفط حالياً / قيمة غرام الذهبي اليوم

= ١٠٠ دولاراً سعر البرميل حالياً / ٢٧ دولاراً سعر غرام الذهب حالياً # ٤ غرام ذهب

قامت حرب ١٩٧٣ لوقف نهب النفط فازداد النهب ليصبح قيمة البرميل بـ ٤ غرامات ذهبية بدل من ٥ غرامات وحسب معادلة الشريف المظلوم رقم ٢.

يكون قيمة المليون دولار المتداولة حالياً من الذهب هو وفق معادلة الشريف المظلوم رقم ١٠.

مليون دولار مزيفة
قيمة غرام الذهب بالدولار

= ١٠٠٠٠٠٠ دولار / ٢٧ دولاراً = ٣٧٠٠٠ غرام ذهب # ٤٠ كغم

وعلى ضوء المعادلة (١) يكون ١٠٠٠٠٠٠ دولار= ١٠٠٠٠٠٠ غرام ذهب=١٠٠٠كغ= ١ طن ذهب. أي أن الدول النفطية كانت تتقاضى، عن كل مليون دولار قديم، من مبيعاتها من النفط ١ طن ذهب

فأصبحت اليوم تتقاضى، عن كل ١٠٠٠٠٠٠ دولار (من دولارات المنوبولي) ٢٧كغ ذهب أي بخسارة ٩٦٣ كغ من ١٠٠٠ كغ ذهب.

لقد دمرت الحرب الاقتصادية الصهيونية (موضوع البحث الذي بين أيدينا) منذ عام ١٩٧١حتى اليوم، حياة الشعوب، عندما أكلت الصهيونية بالباطل حوالي ٩٦% من القيمة الذهبية من أموال الناس حين امتصوا ٩٦٣كغ من كل ١٠٠٠كغ ذهب أو عن كل مليون دولار تحصّلت من مبيعات النفط، أو من مبيعات الكنوز الذهبية، أو من تجارة المال، أو من العائدات الزراعية أو الصناعية، أو من مبيعات المواد الخام، أو عن كل مليون دولار أودع في البنوك، أو في البورصات المالية. لقد جمع اليهود الذهب، وأقنعوا دول العالم بأن الذهب لا يصلح رصيداً لعملاتهم الورقية، من خلال نظريات اقتصادية ربوية فاسدة، ابتعدت عن شرائع الله ﷻ. ويستمر الصهاينة بحربهم الاقتصادية على العالم لنهب الذهب وثروات الشعوب مع الشركات الأمريكية وشركات الدول الموالية للصهيونية.لذا يجب على الدول النفطية أن تعلن: إنها تبيع برميل النفط بأقل من ٢٠% عما كان عليه قبل حرب ١٩٧٣ وإن الصهاينة هم من أفقر شعوب العالم ليمتصوا الذهب من بين أيديهم وما اختزنته دولهم من رصيد ذهبي لعملاتهم

الورقية، وهم وحدهم من رفع أسعار الذهب ٢٧ ضعفاً منذ عام ١٩٧١ وحتى اليوم بواسطة دولار مزيف فقد أكثر من ٩٦% قيمته الذهبية ويتهمون العرب والمسلمين ودول النفط بأهم وراء افتعال الأزمات الاقتصادية في العالم.ويمكن أن نشبه اكتشافاتنا المذهلة لأدوات الحرب الاقتصادية التي شنها الصهاينة عام ١٩٤٣ وحصد فقراء العالم نتائجها منذ عام ١٩٧١ وحتى اليوم[1] بالتشبيه التالي: ماذا يفعل أي عاقل فينا لو أخبره خبير مسلح بالدليل القاطع : أن الماء الذي نشربه أو الهواء الذي نستنشقه فيه مواد أو غازات قاتلة تؤثر بالبطيء على حياة سكان المنطقة أو المدينة؟ حتماً سنكون مذعورين خائفين على أنفسنا وأولادنا ثم نسعى بكل ما أوتينا من قوة القضاء على من يريد قتلنا وقتل أولادنا قبل أن يتمكنوا منا.هذا ما فعله الصهاينة بشعوب الأرض عندما دسوا السم في أوصال الدولار الأمريكي عندما أبرموا معاهدة بريتون وودز مع الحكومة الأمريكية ثم نقضوا المعاهدة عندما سحبوا الرصيد الذهبي للدولار وأكلوا أكثر من ٩٦% من قيمة الدولار الذهبية وامتصوا بواسطته ذهب العالم وحطموا به كذلك القيمة الشرائية لعملات العالم الورقية وأرقام الحسابات البنكية لدول وأغنياء العالم.

[1] لقد تم الاتفاق بين الحكومة الأمريكية عام ١٩٤٣ وبين البنك اليهودي فيدرل رسيرف: أبرمت الحكومة الأمريكية معاهدة تتعهد فيها أن تقدم لحامل الدولار أونصة ذهبية مقابل كل ٣٥ دولار يقدمها للبنوك الأمريكية ويتعهد بنك فيدرل رسيرف الذي يملكه اليهود الأشكناز بالمقابل تنفيذ هذا التعهد ويقدم هذه الأونصات الذهبية لحاملي الدولارات عند الطلب. وبموجب هذا الاتفاق أبرمت معاهدة بريتون وودز عام ١٩٤٤ وبعد أن اكتسب الدولار الذهبي هذا ثقة المتعاملين به حول العالم وأصبح العملة الأولى في العالم عندها انقض الصهاينة على هذه المعاهدة ونقضوا عهدهم وأجبروا الحكومة الأمريكية على إلغاء معاهدة بريتون وودز.

دعاء

اللهم انصرنا نصراً مؤزراً مؤيداً بمعجزاتك وكراماتك، ضد اليهود المغضوب عليهم، والضالين من الأمريكان وأعوانهم، من الكافرين والعلمانيين الملحدين، والأغنياء الفاجرين المرابين، والحكام الظالمين المفسدين، والعلماء المنافقين الذين توقد بهم جهنم، والخونة والجواسيس والعملاء. اللهم شتت شملهم واجعلهم غنيمة للمؤمنين.

اللهم إنك تعلم ما فعل اليهود بعبادك من النصارى والمسلمين وغيرهم، وكيف استخفوا بعقول العباد، ونهبوا الذهب منهم، وفرضوا الربا بين العباد فرضاً، فنشروا به الفقر والفساد، ودمروا به عامة الناس، وأفسدوا به خاصتهم. ولا رادّ لظلمهم يا رب إلا وعيدك، الذي وعدت اليهود به بالفناء التام، لهم ولنسائهم وأطفالهم، جزاءً بما اقترفت أيديهم.

اللهم أوقد ثورة المؤمنين، والفقراء المسحوقين والأغنياء المخدوعين، ثورة عارمة، حتى يقول الحجر والشجر: يا مؤمن ورائي يهودي، تعال فاقتله. اللهم إنه وعيدك الذي وعدت اليهود به، اللهم أنزله عليهم، عاجلاً غير آجل، فقد حان أوانه. إنك يا إلهي لا تخلف الميعاد.

وصلى الله على حبيبنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ونختم دعاءنا بآيات من كتاب الله تعالى، عسى أن يرى فيها المؤمنون بالله ضالتهم في هذه الحياة. لأنها الحقيقة التي توصل العاقل، الذي آمن وعمل صالحاً، إلى الجنة.

﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾[١]

---

[١] سورة التوبة الآية: ٢٤.

﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنْ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمْ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنْ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمْ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾[1]

﴿وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ وَلَئِنْ جَاءَ نَصْرٌ مِنْ رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ أَوَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ (١٠) وَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْمُنَافِقِينَ﴾[2].

﴿وَالْعَصْرِ(١) إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ(٢) إِلا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾[3].

وفي خطاب للكافرين من أهل الكتاب قال الله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ(١) لا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ(٢) وَلا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ(٣) وَلا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدتُّمْ(٤) وَلا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ(٥) لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾[4].

وفي سورة محمد ﷺ نقرأ:

﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ كَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ ١٤ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِّن مَّاءٍ غَيْرِ آسِنٍ وَأَنْهَارٌ مِن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ وَأَنْهَارٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِّلشَّارِبِينَ وَأَنْهَارٌ مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَمَغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَاءَهُمْ ﴾[5].

---

[1] سورة التوبة الآية: ١١١.

[2] سورة العنكبوت الآية: ١٠-١١.

[3] سورة العصر.

[4] سورة الكافرون.

[5] سورة محمد الآيتان: ١٤ -١٥.

بشـــــرى

في النصف الأول من عام ٢٠٠٦ قبل حرب لبنان وعلى أثر الانهيار المتلاحـــق للدولار الأمريكي مقابل الذهب خاصّة عندما وصلت قيمة الأونصة الذهبيـــة إلى ٧٢٥ دولاراً توقعت مع نهاية عام ٢٠٠٦ أن تنعي أمريكا للعالم دولارها وأن تصل الفوضى الاقتصادية (التي افتعلتها الصهيونية ونفذتها في ١٥آب ٩٧١ وخططت لها منذ عام ١٩٤٣) إلى ذروتها ويعم الدمار الاقتصادي الشامل كل شعوب الأرض.

ولكن جاءت بشارة السماء لتحبط هذا المكر الصهيوني مصداقاً لقوله تعـــالى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾[1] حيث أكرم الله عباده عنـــدما نصر عبده وأعز جنده وهزم الأحزاب وحده بأن نصر أمير وإمام المجاهدين الـــسيد حسن نصر الله وأعز إخوانه المجاهدين في حزب الله، وهزم أحزاب الكفر الصهاينة والأمريكان وعملاءهم في حرب مقدسة لم يشهد التاريخ الحديث مثيلاً لها، في ثلاثة وثلاثين يوماً هزمت هذه الأحزاب الكافرة، فصححت المفاهيم وأيقن الكفرة مـــن اليهود أن الموعدة التي أوعدهم الله بها في التوراة تداهم بيوقم، وإن الحجر والشجر بات ينتظر أمر الله القريب لينطق ويقول: يا مؤمن ورائي يهودي تعال فاقتله. كما بشر رسول الإنسانية محمد مؤمني هذا الزمان.....

لقد جاء نصر الله والفتح عندما بدّد الله أحلام الصهاينة الذين حلمـــوا بإقامـــة الإمبراطورية الصهيونية العالمية مركزها الشرق الأوسط الكبير وإخـــراج عملتـــها المزعومة الشيكل اليهودي الذهبي ليكون بديلاً عن الدولار الذي سينهار كلياً وفق مخططاتهم وسيتم نصر الله للمجاهدين في فلسطين ولبنان وسورية وإيران وأفغانستان والعراق وسيطفئ الله نار الشر الصهيوني التي أحرقت شعوب وشباب العالم عندما دمرت كفاياتهم وحياتهم المعاشية على مدى أربعة عقود، وسيعم بـــإذن الله نـــور الإيمان الأرض التي تتهيأ مع مئذنة العروس في الجامع الأموي بدمشق لنزول المسيح عيسى عليه السلام من السماء عليها ليقتل المسيح الدجال المتمثل باللوبي الصهيوني الذي بذر الشر عندما استولى بدولار مزيف على حكومات العالم ومراكز القوة العالمية.

---

(١) سورة الأنفال الآية: ٣٠.

البيان الانتخابي

لمرشح الفقراء والشرفاء إلى مجلس الشعب عن مدينة دمشق فئة ب المهندس م.محمد شريف مظلوم مؤلف كتاب "الذهب والدولار ولعبة الأسهم وعلاقتها والصهيونية بانهيار العالم"

أخي الناخب: إن عدم أداءك حقك الانتخابي في اختيار مرشحك الجريء والنزيه يعد عملاً سلبياً كبيراً قال الله تعالى: **﴿وَالْعَصْرِ(١) إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ(٢) إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ(٣)﴾**.

أيها الناخب المؤمن: إنك مؤتمن من الله أن تتواصى بالحق والصبر وأن تدعم بصوتك الحر المواقف الحرة الجريئة لقائد الأمة الذي يقف بجرأة وحق ضد أعداء الأمة والوطن والصهاينة الذين رفعوا أسعار الذهب ٢٠ ضعفاً عما كانت عليه قبل عام ١٩٧١. إذ كان كل مليون دولار حقيقي تساوي ١٠٠٠ كغ ذهباً أصبح اليوم كل مليون دولار يُساوي ٥٠ كغ فقط أي بخسارة ٩٥% عما كان عليه قبل الحرب الاقتصادية الصهيونية.

إن صوتك في الانتخابات أمانة ستُسأل عنها يوم القيامة. لأن مؤسسة مجلس الشعب هي أهم مؤسسة في الدولة، لأن أعضاءها يجب أن يكونوا أول الساهرين على أمن الوطن والمواطن، المدافعين عن حقوقه، الواقفين بالمرصاد مع قائد الأمة ضد الفساد الذي نتج عن الحرب الاقتصادية الصهيونية التي أفقرت الشعوب.

أخي المواطن: لا تستهن بصوتك. انتخب من يدافع عنك وعن وطنك، لأنك بعدم تصويتك في الانتخابات تكون قد حرمت نفسك حريتها، وإن عدم تصويتك في الانتخابات معناه خذلانك لأمتك وقائد الأمة من حيث لا تدري وإن أعداءك يريدونك أن تفعل ذلك.

لقد نشرت الصهيونية أسس الفساد العالمي بتغليب المصالح الخاصة على مصلحة الأمة في كل أقطار العالم واستخدمت حربها الاقتصادية لتحقيق ذلك لتصبح الشعوب سلبية الأداء فيغيب عنصر الإيمان فيها، لأن الكفاية المعاشية مع العلم والإيمان يدفعان إلى تحقيق العدالة والمساواة والاستقرار الاجتماعي وتغليب مصلحة الأمة على المصلحة الفردية وتغليب الحلال على الحرام.

لذا يجب أن تتوحد جهود جميع أطيافنا السياسية والدينية والمذهبية لنفوّت على الصهاينة تحقيق أهدافهم الشريرة فينا، وننتصر عليهم كما نصر الله مقاومتنا الإسلامية في لبنان.

البرنامج الانتخابي

للمهندس م. محمد شريف مظلوم "مؤلف كتاب الذهب والدولار" للدور التشريعي التاسع لعام ٢٠٠٧ لمجلس الشعب عن مدينة دمشق فئة ب.

لقد خيم الفقر والفوضى الاقتصادية على كافة أقطار العالم عندما انعدمت الكفاية المعاشية للشعوب بسبب الحرب الاقتصادية التي بدأتها الصهيونية عام ١٩٧١ عندما نقض الصهاينة دعمهم لمعاهدة بريتون وودز ودعمهم الذهبي للدولار ، فهيجوا تجارة الأوراق النقدية والأسهم في البورصات فانهارت القيمة الشرائية للدولار وعملات العالم الورقية وفق:

معادلة انهيار الدولار= (قيمة الأونصة الذهبية بالدولار) / (٣١ غرام وزن الأونصة) = (٦٢٠ دولاراً) / (٣١ غرام) =٢٠ضعفاً

معادلة انهيار العملات= (قيمة الدولار لأية عملة حالياً × مقدار انهيار الدولار) / (قيمة الدولار القديم عام ١٩٧١ من نفس العملة) = (٥٢ل.س× ٢٠) / (٣,٦٥ ل.س) =٢٨٥ضعفاً

أي أن الليرة السورية قد انهارت ٢٨٥ ضعفاً والليرة اللبنانية ١٥,٠٠٠ ضعف والدينار العراقي ١٠٠,٠٠٠ ضعف ولن ننتصر في هذه الحرب الاقتصادية إلا:

١- بالرجوع إلى الله (ومحاربة الربا وتجارة المال والأسهم والدولار الذي خسر ٩٥% من قيمته الذهبية والشرائية، لأنها أدوات هذه الحرب المدمرة) لأن الصهاينة بواسطة الربا المحرم والدولار المزيف استطاعوا أن ينهبوا ذهب العالم ولقمة عيش فقرائه..

٢- تصدير الدولارات المتكدسة لدى مصارفنا الحكومية والخاصة للخارج واستبدالها بالذهب أو اليورو ريثما تتضافر جهود الحكومات العربية والإسلامية لإحياء الدينار الذهبي ليكون العملة الموحدة لأمتنا قبل انبعاث الشيكل اليهودي الذهبي.

٣- أن ندعم القضاء بقضاة مسلحين بالقرآن والإنجيل ليحاسبهم ضميرهم وإيمانهم، بعد تأمين الحماية والكفاية المعاشية لرجال القضاء وبرواتب لا تقل عن قيمة ٢٠٠ غرام ذهب لأن القضاء هو أهم مؤسسة في الدولة بعد مجلس الشعب.

٤- أن تلغى الضرائب على كافة دخول المواطنين الشهرية التي تقل عن ٥٠ غرام ذهب لأن خط الفقر الذي أقرته الأمم المتحدة هو ١ غرام ذهبي في اليوم أو ١ دولار ذهبي قديم.

٥-أن تخفض أسعار المحروقات إلى كلفة استخراجها وتكريرها لأن من حق الشعب أن يتمتع بثروات وخيرات بلاده.

٦-أن يتسلح أبناؤنا بالعلم والإيمان في مدارسهم وجامعاتهم لأنهم أمل المستقبل، لأنه عندما فصل العلم عن الإيمان أفسدت عقولنا وأعمالنا بعد أن أكل الصهاينة لقمة عيشنا.

لأن بالعلم والإيمان والعمل المخلص نشد عضد قائدنا الدكتور بشار الأسد لنحقق معه نهضة حقيقية لبلدنا. فمن الشام سيخرج النور الذي يضيء الظلمة التي خلفتها المخططات الصهيونية الخبيثة وحربها الاقتصادية على مدى العقود السابقة على شعوب العالم.

مقارنة

بين ما قدمته الحضارة العربية الإسلامية للعالم من تقدم ورخاء وإبداع وبين ما سببته العقيدة التلمودية الصهيونية عقيدة الحضارة الغربية من دمار اقتصادي وأخلاقي عندما تربعت على قيادة الحضارة الغربية

الحضارة العربية الإسلامية	الحضارة الغربية
١- نشرت الإسلام وأرست قواعده بالإيمان والعمل الصالح.	١ - نشرت الفساد بين المسلمين والنصارى ودعمته بحرب اقتصادية شل العقول والنفوس.
٢- حثت العباد على التواصي بالحق والتواصي بالصبر مصداقاً لقوله تعالى **﴿وَالْعَصْرِ(١) إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ(٢) إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ(٣)﴾**.	٢ - دفعت العباد إلى خسارة الدارين الدنيا والآخرة. **(إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ)**.
٣- جعلت من التاجر والحرفي والفلاح عالم في الطب والرياضيات والشريعة.	٣ - دفعت التاجر والحرفي والفلاح إلى الغش والاحتيال وأكل أموال الناس بالباطل.
٤- حفزت المؤمنين على التقوى والعلم النافع (اتقوا الله فيعلمكم الله).	٤ - دفعت الإنسان إلى الأنانية الفردية حتى وصلت أخلاقه إلى (ومن بعدي الطوفان).
٥- جعلت الأبناء للآباء سنداً وعوناً عند المرض والعجز.	٥ - روّضت الأبناء على التكاسل واللامبالاة والعداء لأبائهم وأقربائهم.
٦- ربطت بالمودة والأخوة والإيثار بين أخوة الوطن والدين والصداقة.	٦ - فككت الروابط الأسرية وحلت العداوة والبغضاء والحسد بين الفرد والآخرين.
٧- علمته الأمانة في عمله فارتبط مع المتعاملين بالاحترام والصداقة.	٧ - علمت الفرد كيف يفكر بالإيقاع بأخيه وصديقه وزبونه فنشرت العداوة والبغضاء بين الناس.
٨- حاربت الفقر حتى لم يبق في عهد عمر بن عبد العزيز ﷺ فقير.	٨ - جعلت أكثر من ٧٥% من شعوب العالم فقراء عندما أكلت ٩٥% من دخولهم.
٩- دفعت الشباب الأعزب على الزواج الشرعي مطمح كل أنثى «أشراركم عزابكم».	٩ - حرمت أغلب الفتيات من وصولهم إلى أحلامهم لتحضن عنده عقلهن وقلبهن ومستقبلهن.
١٠- أعطت الأجير أجره من الذهب يكفي معيشته ومعيشة عياله.	١٠ - دفعت للأجير ٥% فقط من استحقاقه عندما قضمت ٩٥% من القوة الشرائية للعملة الورقية.
١١- حاربت كنز المال لتجعل أموال الأغنياء تتداول بين العباد.	١١ - دفعت الأغنياء إلى كنز أموالهم في البنوك والبورصات لتحرم الفقراء من الأموال المتداولة.
١٢- فرضت الزكاة على الذهب المدخر لأكثر من عام لتشجيع الأغنياء على الاستثمار.	١٢ - حرمت مدخرات الأغنياء الورقيةمن ٩٥% من قيمتها الذهبية عندما رفعت قيمة الذهب ٢٠ ضعفاً.
١٣- جعلت الزكاة تطهير للمال وتزكية للنفس ومشاركة للفقير لكي لا يؤكل المال المدخر بالزكاة.	١٣ - حركت الفقراء من زكاة الأغنياء الذهبية لأن الزكاة تدفع على الذهب وليس على ورق بلا ذهب.
١٤- ساوت أمام الله الأغنياء بالفقراء في صلاتهم وحجهم وفي قبورهم فتآخوا في الله.	١٤ - أشعلت العداوة والبغضاء بين الفقراء وإخوانهم الأغنياء وبين الدول الفقيرة والدول الغنية.
١٥- ربطت غنى الأغنياء بذهب ثابت القيمة طيلة حياتهم.	١٥ - ربطت أموال الأغنياء الورقية بكف كافر يهودي يرفع قيمتها على هواه ويخفضها.

المعادلة		الواردة في الصفحة
معادلة الشريف المظلوم رقم ١ لانهيار العملات العالمية بمقياس الذهب	= قيمة أي عملة حالياً بالذهب / قيمة نفس العملة بالذهب قبل ١٩٧١	٧- ٤٩
وفق معادلة الشريف المظلوم رقم٢لانهيار الدولار	= قيمة الأونصة الذهبية بالدولار / ٣١ غرام وزن الاونصة	٨- ١٠-٤٧ - ١٦٢ - ١٦٩
معادلة الشريف المظلوم رقم ٣ لانهيار العقود التجارية	= قيمة العقد بالدولار / مقدار انهيار الدولار/الغرام الذهبي	٤٠
معادلة الشريف المظلوم رقم ٤ لانهيار العملات بمقياس الدولار القديم	= قيمة الدولار الذهبي القديم من أية عملة حالياً / قيمة الدولار القديم قبل عام ١٩٧١من نفس العملة	٤٨
معادلة الشريف المظلوم رقم ٥ لانهيار العملات بمقياس الدولار الجديد	= قيمة الدولار الجديد من أية عملة حاليا × مقدار انهيار الدولار / قيمة الدولار القديم قبل عام ١٩٧١ من نفس العملة	٤٨- ١٦٩
معادلة الشريف المظلوم رقم ٦ لبيان قيمة العملة المحلية القديمة بالدولار الحالي المزيف	= مقدار انهيار الدولار المزيف / قيمة نفس العملة عام ١٩٧١ بالدولار القديم	٥٠
معادلة الشريف المظلوم رقم ٧ لمعرفة نسبة انخفاض دخول العاملين	= قيمة الدخل عام١٩٧١×مقدار انهيار العملة المحلية / قيمة الدخل اليوم لنفس العمل	٥٣
معادلة الشريف المظلوم رقم ٨ لمعرفة مقدار خسارة الأسهم من الذهب	= مقدار خسارة الأسهم من عملة ما / قيمة غرام الذهب من نفس العملة	١١٣
معادلة الشريف المظلوم رقم ٩ قيمة برميل النفط من الذهب	= سعر برميل النفط حالياً / قيمة الغرام الذهبي اليوم	١٦٣
معادلة الشريف المظلوم رقم ١٠قيمة المليون دولار المتداولة حالياً بالذهب	= مليون دولار / قيمة غرام الذهب بالدولار	١٦٣

المحتويات

وإني أوجز بالأرقام والمعادلات الرياضية، الخسائر الهائلة التي لحقت بالدول النفطية خاصة، وأغنياء العالم من غير اليهود، حيث تبين هذه المعادلات، كيف ينهب النفط.

١ - كيف تم تخفيض أسعار النفط، عن أسعاره قبل حرب ١٩٧٣.

٢ - عند التخفيض المتعمد لقيمة الدولار الذهبية من ٣٣ دولاراً للأونصة، إلى ٦٦٠ دولاراً عام ٢٠٠٦

عند بيان القيمة الشرائية لمليون دولار المتحصل من مبيعات النفط، (من عام ١٩٧١ حتى عام ٢٠٠٦)

وهو ما يفسر النهب المنوه عنه.

المعادلة ١ : ١ غرام ذهب = ١ دولار قبل ١٩٧١ عندما كانت الأونصة الذهبية = ٣٣ دولاراً.

المعادلة٢ : ١ غرام ذهب=١٠دولارات بعد عام١٩٨٥عندما صارت الأونصة الذهبية=٣٣٠ دولاراً

المعادلة٣ : ١ غرام ذهب= ٢٠ دولاراً عام ٢٠٠٦ عندما أصبحت الأونصة الذهبية=٦٦٠ دولاراً.

أولاً: خسارة قيمة البرميل من النفط هو: قيمة البرميل الواحد قبل ١٩٧١- قيمة البرميل حالياً.

علماً بأن قيمة البرميل قبل عام ١٩٧١= ٥ دولارات ذات رصيد ذهبي = ٥ غرامات ذهب.

المعادلة ٤ : أصبحت قيمة برميل النفط من الذهب

= (٥٦ دولاراً سعر البرميل حالياً وفق الأسعار ١/ ١١/ ٢٠٠٦) ÷ (٢٠ دولاراً سعر غرام الذهب حالياً) = ٢.٨٠ غرامات ذهبية = ٢.٨٠ دولارات ذهبية

قامت حرب ١٩٧٣ لوقف نهب النفط الذي كان ينهب بخمس دولارات ذهبية للبرميل الواحد، فأصبح ينهب بـ ٢.٨٠ دولارات

على ضوء المعادلة (٣) يكون ١ غرام ذهب = ٢٠ دولاراً.

ويكون   س   ١٠٠٠٠٠٠ دولار.

إذن قيمة المليون دولار من الذهب س

س = (١ غرام ذهب × ١٠٠٠٠٠٠ دولار) ÷ (٢٠ دولاراً) = ٥٠٠٠٠ غرام ذهب = ٥٠ كغم

وعلى ضوء المعادلة (١) يكون ١٠٠٠٠٠٠ دولار = ١٠٠٠٠٠٠ غرام ذهب = ١٠٠٠ كغ ذهب.

أي أن الدول النفطية كانت تتقاضى، عن كل مليون دولار قديم، من مبيعاتها من النفط ١٠٠٠ كغم ذهب.

أما اليوم فإن الدول النفطية تتقاضى، عن كل ١٠٠٠٠٠٠ دولار (من دولارات المونوبولي) ٥٠ كغ ذهب.

لقد دمرت الجريمة الاقتصادية الصهيونية (موضوع البحث الذي بين أيدينا) منذ عام ١٩٧١، حياة الشعوب، عندما أكلت الصهيونية ٩٥٪ من القيمة الذهبية من أموال الناس بالباطل حين امتص اليهود الصهاينة ٩٥٠ كغ ذهب من كل ١٠٠٠ كغ أو عن كل مليون دولار تحصّلت من مبيعات النفط، أو من مبيعات الكنوز الذهبية، أو من تجارة المال، أو من العائدات الزراعية أو الصناعية، أو من مبيعات المواد الخام، أو عن كل مليون دولار أودع في البنوك، أو في البورصات المالية.

لقد جمع اليهود الذهب، وأقنعوا الشعوب بأن الذهب لا يصلح رصيداً لعملاتهم الورقية، من خلال نظريات اقتصادية فاسدة، ابتعدت عن منهج الله عز وجل.